عمالــة الأطفـــال
فـي الجمهوريــة اليمنيـــة
1997م
دراســة ميدانيـة – ديسمبر 96 – فبراير 97

أ.د. وهيبـة فـــارع

غــازي عبدالله عبد الـرب عبد الله هــزاع

محمد إسماعيل الســروري

بدعم من مؤسسـة رادابارنـن – صنعـاء

ظاهرة عمل الأطفال في اليمن

تمهيد:

تعد ظاهرة عمل الأطفال من الظواهر المستحدثة في المجتمع اليمني التي رافقت التعثر الاقتصادي وعودة المغتربين بعد أزمة الخليج عام 1990، وترافقت مع ظاهرة التسرب من التعليم الأساسي وانتشار ظاهرة التسول بين الأطفال، فقد بلغت نسبة الأطفال العاملين في الأعمار من 10 – 14 عاماً حوالي 6.5 من إجمالي القوة العاملة حسب تعداد 1994م.

وبالإضافة إلى أن هذه الظاهرة تمس الأطفال بطريقة إنسانية مؤثرة فإنها تحول دون تعليمهم في وقت تتجاوز فيه نسبة الأمية في المجتمع اليمني للسكان عشر سنوات فأكثر، أكثر من 60%.

وقد أدى ذلك إلى زيادة الضغط المجتمعي على المشرعين وصانعي القرار لتبني قوانين عمل تتوافق مع القوانين العربية والدولية تكفل حماية الأطفال من الأعمال الخطرة على الصحة والأخلاق.

وأمام ذلك، تبنت مؤسسة رادا بارنن، تمويل دراسة كان قد تم اقتراحها في ندوة علمية تناولت ظاهرة عمل الأطفال واستغلالهم في المجتمعات النامية عام 1995م، وذلك بهدف تقديم المساعدة في إيجاد رؤية واضحة عن هذه الظاهرة وأبعادها وحجمها وأسبابها وظروف الأطفال العاملين فيها في اليمن.

وقد شملت هذه الدراسة خلفية المشكلة وواقعها المحلي، وأسباب دوافع وظروف الأطفال العاملين وآثارها الاجتماعية والاقتصادية من خلال البحث الميداني الذي تناول مجموعة من القضايا المرتبطة بتشكيل حياة الأطفال في الفئات الاجتماعية الفقيرة.

ويحدونا الأمل أن تعين هذه الدراسة في وضع سياسة متكاملة لمعالجة جذور هذه الظاهرة في اليمن للمساعدة في تنشئة هذه الفئة من الأطفال، متمتعين بحقوقهم الإنسانية في المجتمع، باعتبار أن الطفل هو أب المستقبل.

كل الشكر والامتنان لمؤسسة رادابارنن، التي دعمت هذه الدراسة، وإلى مركز التنمية الدولي، الذي أشرف على تطبيق الجانب الميداني، وإلى الباحثين، الذين ساهموا بجهودهم وعلمهم في إعداد المادة العلمية لهذه الدراسة وتحليها، وهم الإخوة غازي عبد الرحمن، ومحمد السروري، من وزارة العمل والأستاذ عبدالله هزاع، من الجهاز المركزي للتخطيط.

رئيس فريق العمل
أ.د. وهيبة غالب فارع
أستاذ علم الاجتماع التربوي – جامعة صنعاء

الفصل الأول
الإطـار المنهجي للدراسـة

ترتبط ظاهرة عمل الأطفال في العالم بتدني الأوضاع الاقتصادية والتعليمية عموماً، ويشير التقرير الصادرة عن منظمة العمل الدولية عام 1979م إلى انتشار هذه الظاهرة في آسيا 38.1 مليون طفل، وأفريقيا 9.7 مليون طفل، وأمريكا اللاتينية 3.1 مليون طفل، وأوروبا 0.7 مليون طفل، أمريكا الشمالية 0.3 مليون طفل، استراليا 0.01 مليون طفل[1].

وقد قدرت منظمة العمل الدولية إعداد الأطفال العاملين تحت سن 15 عاماً بحوالي 52 مليون طفل على مستوى العالم عام 1988، وفي الدول العربية بلغ مجموع الأطفال العاملين عام 1990م ثلاثة ملايين طفل، بينهم 750.000 طفلة[2].

ورغم تفاوت الإحصاءات، وخلو بعض الدول مثل اليابان، من هذه الظاهرة، إلا أن من الملاحظ أن حجم المشكلة أصبح مقلقاً في الدول النامية، نظراً لما تعانيه هذه المجتمعات من أزمات اقتصادية، واجتماعية، خصوصاً تلك الدول التي تمر بمرحلة التحول نحو المجتمع المدني، فقد بلغ عدد الأطفال العاملين في العالم في فئة 10-14 عاماً 73.3 مليون نسمة، منهم 44.6 مليون في آسيا، و 23.6 مليون في أفريقيا، 5.1 مليون في أمريكا اللاتينية عام 1996.

وقد جاء مؤتمر القمة العالمية 1990 بإعلان مشترك يتفق للمرة الأولى على أعلى المستويات الدولية، على أهداف دولية من أجل حماية حقوق الطفل وحمايته من الاستغلال التي أقرتها الجمعية العامة للأمم المتحدة عام 1989م، بإصدار الإعلان العالمي لحقوق الأطفال.

وأمام هذه الظاهرة التي اجتاحت دول العالم، وبالذات النامي منه، وفقاً لخصوصيات كل بلد، وظروفه، وطبيعة الأعمال التي يقوم بها الأطفال، برزت قضية الاستغلال الاقتصادي لهؤلاء الأطفال وحقيقة ظروفهم التي يعيشونها فأثارت الاهتمام بضرورة إجراء دراسات لمعرفة ظروف التشغيل وحقيقة الواقع الصحي والتعليمي الذي يعيشونه والتي أوضحت أشكالاً من الاستغلال وأثاره الضارة على المجتمعات الذين يعدو الأطفال الدعامة الضرورية لبنائها.

وقد بلغ عدد الأطفال العالمين في العالم 250 مليون حسب تقديرات منظمة اليونسيف ومنظمة العمل الدولية للام 1996م[3] نتيجة تشغيلهم في أعمال غير سوية واستغلالهم في العمل مع الأخذ في الاعتبار عدم توفر البيانات الدقيقة إلى حد كبير.

كما تم الانتهاء من مسح محدود أجرته منظمة العمل الدولية في الفترة الأخيرة، كان الهدف منه إيضاح بعض المشكلات التي تواجهه في هذا المجال، وذلك نتيجة امتناع أكثر الحكومات عن إجراء مثل هذه المسوحات، حيث ظهر من المسح أن حوالي 73 مليون طفل أي ما يعادل 13% من إجمالي الأطفال من سن 10-14 عاماً يعملون، مع أن المسح لم يشمل الدول الصناعية كما لم يحتسب الأطفال العاملين ممن يعتقد بأنهم دون العاشرة من العمر ولم يشمل المسح العاملين من الأطفال في القطاع غير الرسمي أو العاملين في المنازل سواء كانوا كعاملين بين أسرهم أو خدمة منازل.

وقد أشار تقرير لمنظمة العمل العربية في الدولة الثالثة والعشرون لمؤتمر العمل العربي خلال النصف الأول من عام 1996م إلى وجود اختلافات كبيرة في نظم العمل وتطبيق معايير العمل العربية والدولية أشارت إلى ظاهرة تسرب أعداد كبيرة من الشباب غير المؤهلين إلى سوق العمل مباشرة دون إعداد لأسباب عائلية أو اقتصادية يعمل معظمهم في ظروف عمل غير سلمية كالأعمال الهامشية أو التي لا تتناسب مع سنهم مما يؤثر مستقبلاً على ظروفهم الصحية والجسمية، كما أن أغلب هذه الأعمال لا تتوافر فيها وسائل السلامة، والصحة المهنية.

وتدخل البلدان النامية العقد الأخير من هذا القرن مثقلة بمزيج من المشكلات المتعددة ظواهرها ومنها الانفجار السكاني، والأزمة البيئية، والفقر المتزايد، وانخفاض مصادر المياه.

ومن ثنايا تلك المشكلات تبرز ظاهرة عمل الأطفال كظاهرة اجتماعية، تضاف إلى رصيد المشكلات التي تواجهها تلك البلدان، ففي تقرير لمنظمة العمل الدولية أكد بأن أكثر من مائة مليون طفل تقل أعمارهم عن الخامسة عشر سنة يجبرون على العمل في متخلف أنحاء العالم وأن 20% من الأطفال في سن التعليم الابتدائي لا يتلقون تعليماً رسمياً على الإطلاق، بينما لا يتلق نصف الذين تتراوح أعمارهم ما بين 12 – 13 سنة أي تعليم يتجاوز مرحلة التعليم الابتدائي[4].

والوضع في اليمن يكاد لا يختلف عن ذلك، فظاهرة عمل الأطفال أصبحت ظاهرة محسوسة، لأنها بدأت ترمي بظلالها على سوق العمل اليمني من حيث رفده بعمالة غير ماهرة فضلاً عن المخاوف من احتمال تعرض الأطفال لمظاهر الاستغلال الاقتصادي أو الانحراف وارتكاب جرائم ومخالفات يعاقب عليها القانون، مع زيادة احتمالات التعرض لمخاطر صحية، ومهنية ناجمة عن ممارستهم لمهن وأعمال تنعدم فيها الشروط، والظروف الملائمة للصحة والسلامة المهنية.

وبالرغم من أن قانون العمل رقم (5) لسنة 1995م قد أعطى صفة للحدث (الطفل العامل) ذكراً أم أنثى من لم يبلغ الخامسة عشر من العمر، فإن ذلك لم يقترن بتحديد آخر للحد الأدنى لسن الحدث أو الطفل العامل من الناحية الفعلية فإن سن العمل في اليمن يبدأ من العاشرة، طبقاً لما يؤكده التركيب العمري لقوة العمل حسب نتائج تعداد السكان 86-1988م، والنتائج النهائية لمسح القوى العاملة بالعينة عام 1991م، وأخيراً تعداد السكان والمساكن والمنشآت عام 1994م[5].

وقد بدأت ظاهرة عمالة الأطفال في المجتمع اليمني في الانتشار منذ التسعينات، مع تداعيات أزمة الخليج وظروف التحول الاقتصادي التي رافقت إصلاح السياسة الاقتصادية والانفتاح والخصخصة.

وأمام هذه الظروف كان من الضروري التصدي لهذه الظاهرة بدراسة متأنية للتعرض على أسبابها وأثارها في هذه السن المبكر على الأطفال وعلى تعليمهم الأساسي دورها في حرمانها من الحياة في ظروف طبيعية تتلاءم وأعمارهم الصغيرة.

إذ على الرغم من الحماية التي كفلها قانون العمل اليمني والالتزام بالاتفاقيات الدولية والعربية في تشغيل الصغار إلا أن الواقع فرض عدداً من المعطيات تمثلت في ارتفاع عدد من الصغار الذين يتزايدون سنوياً وبشكل عشوائي في قوة العمل في مرحلة التعليم الأساسي 6 – 15 عاماً وقد ساعد على ذلك المتغيرات الاجتماعية والاقتصادية التي أدت إلى موجة من التضخم وارتفاع الأسعار وهجرة العمالة النشطة إلى الخارج وتهافت أصحاب الورش والمحلات التجارية على تشغيل الأطفال لانخفاض أجورهم.

المشكلة:

أن المشكلة في المجتمع اليمني تبدوا ذات شقين: الأولى، تتمثل في عدم الاعتراف الرسمي بوجود هذه الظاهرة وعدم اعتبارها مشكلة والثانية، هي وجود نسبة تشكل 6.5% من الأطفال اليمنيين في سن 10 – 14 عاماً في قوة العمل ونسبة 7% في الأعمار 14-17 عاماً حسب بيانات التعداد السكاني للعام 1994م، بالإضافة إلى ذلك فقد أشارت بيانات المسح السكاني إلى تواجد الأطفال في مختلف المهن والأعمال البسيطة منها والشاقة بعضهم يجمع بين الدراسة والعمل، ومعنى ذلك أن الأطفال في اليمن يدخلون سوق العمل في سن التعليم الأساسي، والظاهرة الأكثر خطورة هي أن الأطفال خارج قوة العمل في هذه السن يصنفون ضمن قوة العمل غير العاملة ويتم احتسابهم ضمن نسبة البطالة في الإحصاءات الرسمية.

والتساؤل الرئيسي للدراسة إلى أي حد تؤثر الأوضاع الاقتصادية في اتجاه الأطفال نحو العمل وما حجم هذه العمالة؟ وما هي حقيقة الظروف التي يعيشها الأطفال العاملون في اليمن؟ وما هي الأسباب التي دفعت بهم إلى سوق العمل؟

هدف الدراسة:

وللإجابة على هذه التساؤلات هدفت الدراسة إلى تعرف:

1) أسباب ظاهرة عمالة الأطفال في اليمن في هذه السن المبكرة.
2) الخصائص الاجتماعية والاقتصادية للأطفال العاملين.
3) الخصائص التعليمية والصحية للأطفال العاملين.
4) أماكن تواجدهم والأعمال التي يقومون بها والظروف المحيطة بهم.
5) نوع الرعاية والخدمات المتوفرة لهم.
6) اقتراح المعالجات الاجتماعية والثقافية والصحية المطلوبة.

منهج الدراسة:

استخدمت الدراسة المنهج الوصفي لرصد الظاهرة وتعرف أسبابها من خلال جمع واستعراض الأدبيات المتاحة حول عمل الأطفال والأوضاع السكانية بشكل عام وتحليل الإحصاءات المتاحة لتعرف حجم الظاهرة بأبعادها الاجتماعية، والاقتصادية، والتربوية، والصحية، ولتحقيق ذلك استعانت الدراسة بأسلوب جمع البيانات من الميدان بتصميم استبيان لدراسة الظاهرة ميدانياً مع الاستعانة بأسلوب المقابلة الذي كان ضرورياً.

أداة جمع المعلومات:

تم تصميم أداة الاستبيان باستيفاء عناصرها من خلال عدد من الباحثين والمتخصصين في المجالات الاجتماعية، والتربوية، والاقتصادية، وتجربتها لاختبار الصدق والثبات ومن ثم تم تطبيقها عن طريق المقابلة لتعرف أسباب الظاهرة من خلال فريق من الباحثين الذين تم تدريبهم خصيصاً لهذا الغرض وعددهم عشرين باحثاً.

أسلوب التحليل الإحصائي:

تم تفريغ البيانات وتحليلها وفقاً لأسلوب التحليل الإحصائي المتبع في الدراسات الاجتماعية التي تناولت عناصر الظاهرة من زوايا مختلفة لمعرفة الدلالات الرقمية المختلفة في هذه العناصر ومضمونها ومؤشراتها الاجتماعية والاقتصادية والصحية والتربوية، وقد تم استخدام النسب المئوية مع استخدامات ك2 كلما كان ذلك ضروريا لمعرفة العلاقات والمتغيرات ذلات الدلالات الإحصائية القوية لعدد من العوامل داخل هذه الظاهرة.

مجالات الدراسة:

من خلال مشكلة الدراسة وأهدافها فقد روعي أن تشمل الدراسة المجالات التالية:

المجال القانوني:

دراسة القوانين اليمنية التي تكفل الحماية القانونية للأطفال وتنظيم أعمالهم ومن حيث الأنشطة التي أجاز القانون مزاولتها والمحظورة منها، والإجراءات الواجب مراعاتها عند تشغيل الأطفال وساعات العمل والأجور التي يحصلون عليها وتأمين بيئة العمل والالتزامات الخاصة بذلك في ضوء الاتفاقيات والتوصيات الدولية عن منظمة العمل وجهود لجنة حقوق الإنسان بالإضافة إلى تحديد موقف اليمن من تلك الاتفاقيات.

المجال الاجتماعي والاقتصادي:

- التعرف على الطفل والحرفة التي يقوم بها وأسباب التحاقه بالمهنة التي التحق بها سابقاً وظروفه داخل العمل والدخل الذي يحصل عليه ومدى إسهامه في دخل الأسرة وعلاقته بزملاء العمل ومكان العمل.
- التعرف على بيئة الطفل الأسرية من خلال معرفة عدد أفراد الأسرة وأحوالها المعيشية ودخل الأسرة والمرافق الصحية والمتوافرة بالمنزل وملكيتهم للمنزل وملكيتهم لأجهزة كهربائية.
- التعرف على علاقة الطفل بصاحب العمل وطبيعة العمل الذي يقوم به وطبيعة المخاطر التي يتعرض لها ومدى احترام صاحب العمل للقواعد القانونية والمهنية عند تشغيل الأطفال.
- تعرف مدى تواجد الأبوين في حياة الطفل، وتعرف ظروفه الخاصة، وما يتعرض له من مخاطر وأسباب تركه للتعليم ومبررات التحاقه بالعمل، ومشاركته في دخل أسرته.
- تعرف الأوضاع الطبيعية لبيئة العمل والمخاطر التي قد يتعرض لها الأطفال أثناء العمل.
- تعرف الأنشطة والمجالات الاجتماعية والثقافية التي يشارك فيها الأطفال العاملون.
- تعرف مدى مخالطة الطفل لأصدقاء خارج مجال العمل وتعامله مع سلوكيات تتعارض وكونه طفلاً.

المجال الصحي والتعليمي والثقافي:

- تعرف مدى مخالطة الطفل الأصدقاء داخل العمل.
- تعرف كيف يقضي الطفل وقت فراغه.
- تعرف مدى تعاطي الطفل للقات وكيفية الحصول عليه.
- تعرف كيفيه تعاطي الطفل للسجائر والحصول عليها.
- تعرف مدى التزام الطفل بأداء الفرائض الدينية .
- تعرف حاجات الطفل.

المجالات الجغرافي:

المجال الجغرافي:

روعي في الاختيار للمناطق المدروسة أن تتضمن القطاعات الإنتاجية والخدمية الخاضعة للقطاع الحكومي والأهلي وبحيث تشمل مناطق ريفية، وساحلية، وحضرية، وتعطي تمثيلاً صادقاً للبيئة الجغرافية اليمنية المتباينة اقتصادياً، وتغطي معظم المهن التي يشتغل فيها الأطفال، وتمثل تجمعاً سكانياً مناسباً، وقد اختيرت أربع مناطق تتمتع بهذه الصفات هي:

- أمانة العاصمة محافظة صنعاء منطقة حضرية.
- محافظة عدن منطقة ساحلية / حضرية.
- محافظة عمران منطقة ريفية وتتداخل مع محافظة صنعاء.
- محافظة لحج منقطة ريفية وتتداخل مع محافظة عدن.

وتعطي المناطق الشرقية نسبة عالية من جملة عدد السكان وتعتبر مراكز تجمع سكانية واقتصادية عالية، تستقطب العديد من العمال من المناطق الأخرى للهجرة إليها.

كما روعي أن يتم دخول أماكن العمل بمختلف أنواعها العامة والخاصة التي يتواجد فيها أعداد من الأطفال دون سن السادسة عشرة بطريقة غير مقصودة.

المجال البشري:

تم اختيار عينة عشوائية ريفية وحضرية من مناطق صنعاء – عمران ومناطق عدن – لحج، يبلغ مجموع أفرادها 1000 طفل عامل وعاملة، بحيث تعطى تمثيلاً مقبولاً للريف والحضر وبما يتناسب وحجم الظاهرة ويمكن الباحثين من استخلاص نتائج وتفسيرات علمية مقبولة، وقد بلغ إجمالي الحالات التي تم جمعها بعد تطبيق الاستبيان 979 حالة بعد إلغاء 21 استمارة غير مكتملة وقد تركزت أعمار الأطفال العاملين بين 7 – 15 عاماً.

أسلوب جمع البيانات:

استخدم لجمع البيانات مجموعة من الأدوات تختلف باختلاف مجالات الدراسة، ففي الجانب القانوني تم الرجوع إلى الوثائق والقوانين اليمنية المنظمة للعمل والمواثيق الدولية، كما اشتملت استمارة البحث عدداً من الأسئلة لتغطية بعض الجوانب المتعلقة بهذا المجال.

وفي الجوانب الاجتماعية والاقتصادية والتعليمية فقد تم تصميم استبيان لجمع المعلومات من الواقع بعد تضمنيها المؤشرات المطلوبة، وتم الاطمئنان لسلامته بعد إخضاعه للتجريب للتأكد من ثباته وصدقه، وقد بلغ مجموع الاستمارة التجريبية خمسون استمارة مع قراءة متأنية للأدبيات المتواجدة.

كما اختيرت عشرون استمارة حالة مدروسة من أفراد العينة من أمانة العاصمة وتحديد أماكن عمل أفرادها لمتابعتهم من خلال دراسة حالة لهذه المجموعة في دراسة منفصلة من قبل وزارة العمل عن طريق الزيارة اليومية لهؤلاء الأطفال وأسرهم لمدة ستة أشهر من كتابة تقرير هذه الدراسة، من أجل إعداد تقرير منفصل عن ذلك يوصي بالحاقة بهذه الدراسة لاحقاً.

المدة الزمنية المحددة للدراسة:

استمرت مدة الدراسة ستة أشهر مقسمة على النحو التالي:

- شهران لإعداد استمارة الاستبيان وجمع المعلومات بدأ من شهر نوفمبر 1996م.
- شهر للتطبيق الميداني.
- شهر لإدخال البيانات وتحليها.
- شهر للتعليق على البيانات.
- شهر لكتابة التقرير وطباعته.

الصعوبات التي واجهت البحث:

وقد واجه البحث عدد من الصعوبات كونه الأول في هذا المجال تمثلت في:

- قلة الدراسات المتعلقة بالموضوع وتباين الإحصاءات بشأنها رسمياً.
- بُعد أماكن الدراسة التي امتدت من شمال البلاد حتى جنوبها مروراً بالتجمعات السكانية الريفية والحضرية والساحلية مما أدى إلى تقسيم فريق الباحثين إلى أربع فرق كان يصعب التواصل فيما بينها.
- أن هذه الدراسة قد صادفت فترة الشتاء التي تمثلت في خلو المزارع من الأطفال العاملين الذين يتواجدون عادة في الربيع والصيف في الحقول وهي المواسم الزراعية التي يشتغل فيها معظم أفراد الأسرة بما فيهم الأطفال.
- أن بعض أصحاب الورش والمحلات لم يكن مرتاحاً لإجراء مثل هذه الدراسة مع الأطفال الذين يعملون لديهم، وقد كان تأخير تحليل البيانات نظراً لاتساع مجالات الدراسة، أحد الصعوبات التي أثرت في تقديم الدراسة في موعدها المحدد.
- أن تطبيق العمل الميداني قد صادف شهر رمضان وإجازة العيد ومناسبات أخرى لم توضع في الحسبان خصوصاً في الفترة من يناير إلى نهاية أبريل.
- قلة عدد أفراد العينة من البنات، وذلك بسبب قلة عدد الأطفال العاملين في المجال الزراعي الذي صادف إجراء الدراسة.

خطة الدراسة:

شملت الدراسة تسعة فصول رئيسية هي:

1) الإطار العام للبحث.
2) الخلفية الاقتصادية والاجتماعية لعمالة الأطفال في اليمن وحجمها وأبعادها.

3) الأوضاع القانونية لعمالة الأطفال في اليمن.
4) الدراسة الميدانية: المجال الجغرافي، المجال البشري، عناصر الاستمارة اختبار مدى صدقها وثباتها، تطبيقاتها، الأسلوب الإحصائي المتبع في التحليل.
5) نتائج الدراسة المداينة: الأوضاع الاجتماعية والصحية والتربوية.
6) الأوضاع الاقتصادية التي يعيشها الطفل العامل.
7) أسباب عمل الأطفال.
8) استنتاجات الدراسة: تحليل المتغيرات والعلاقات، خلاصة ومقترحات تمتع الطفل بحقوقه التعليمية والصحية والخدمية واحترام حقوقه في ضوء اتفاقية الطفل وقوانين العمل.
9) برنامج مقترح لمساعدة الأطفال العاملين.

خطة العمل:

تم العمل وفق الخطة التالية:

1) **المرحلة الأولى:** جمع المعلومات ووضع خريطة إسقاطيه لمناطق المسح وحصر أفراد العينة.
2) **المرحلة الثانية:** تصميم استمارة البحث من خلال ورشة عمل، للمساعدة في تطوير الاستمارة، وتدريب الباحثين الميدانيين في تطبيق الاستمارة، والتأكد من ثباتها وصدقها وطباعة الاستمارة بشكلها النهائي والبدء بجمع المعلومات.
3) **المرحلة الثالثة:** تفريغ البيانات وإعدادها، وتشمل مراجعة وتدقيق الاستمارات وتفريغ البيانات ومعالجتها إحصائياً.
4) **المرحلة الرابعة:** كتابة التقرير ومراجعته وتقديمه في صورته النهائية.

الفصل الثـاني
الخلفية الاقتصاديـة والاجتماعيـة
لعمالـة الأطفـال وحجمها، وأبعادهـا، في اليمـن

ترتبط ظاهرة عمل الأطفال في العالم بتدني الأوضاع الاقتصادية، والتعليمية، بحسب التقارير الصادرة عن منظمة العمل الدولية، وتختلف خصوصيات كل مجتمع مقارنة بظروفه وإمكاناته، ولعل أهم ما يميز الوضع في اليمن، هي بروز عدد من المتغيرات التي رافقت عمليات التحول التي يمر المجتمع بها سياسياً، واجتماعياً، واقتصادياً، منذ التسعينات ومن أبرزها:

1) الاختلالات السائدة في التوازنات الاقتصادية مع ضعف الموارد والتي نتج عنها بعض المشكلات كانخفاض كفاءة الأيدي العاملة، وضعف المستوى التعليمي، والفني، والمهني، والحرفي، للسكان وتراجع دور المرأة في العمل المنتج.
2) تزايد الإنفاق الاستثماري، والاستهلاكي، الحكومي الذي تمثل في عجز الموازنة الحكومية، وعجز ميزان المدفوعات وارتفاع الأسعار وضعف هياكل البنية الأساسية والتدخل في تسعير عدد من السلع.

كل ذلك، أدى إلى تراجع المقدرة على تمويل الاستثمارات الحكومية، وتباطؤ النمو الاقتصادي وارتفاع الأسعار وانخفاض مستويات المعيشة لفئات واسعة من السكان، وقد ساعد على ذلك عودة المغتربين من دول الخليج أثر أزمة الخليج، وانخفاض تحويلات العاملين وبروز مشكلة البطالة، بالإضافة إلى انخفاض المساعدات الخارجية التي كانت تسهم في تغطية العجز في ميزان السلع والخدمات في ميزان المدفوعات.

وبالتالي فقد ارتفع الإنفاق الحكومي بمعدلات أعلى من الإيرادات لمواجهة الظروف الاقتصادية المختلفة، مما أدى إلى تباطؤ النمو الاقتصادي، وعرقلة تنفيذ المشاريع الإنمائية الحكومية، وأدى إلى زيادة اللجوء إلى الإقراض الخارجي والداخلي لسد النقص في هذه الموارد، مما أدى إلى ارتفاع حجم الدين الخارجي في عامي 1994م و 1995 والتي تشكل نسبة الأقساط والفوائد المستحقة إلى الصادرات من السلع والخدمات (8.3) و (8.6) على التوالي[6].

وكان من الطبيعي إزاء انخفاض الموارد المالية المتاحة للاقتصاد الوطني، ازدياد الضغوط على الريال اليمني، وانخفاض سعره أمام العملات الأجنبية (126 ريال لكل دولار واحد) في النصف الثاني من العام 1996م، مما رفع معدلات التضخم إلى 56%، مع انخفاض معدل نمو الناتج المحلي إلى 3.7% خلال الفترة 1990 – 1995م.

وعليه فقد ارتفع متوسط نصيب الفرد من الناتج القومي الإجمالي من حوالي 9558 ريال عام 1990م ليصل إلى 28408 ريال عام 1995، وانخفض متوسط دخل الفرد من 10497 ريال عام 1990م ليصل إلى 6381 عام 1994م، مع استبعاد الأسعار وهو ما يعادله بالدولار 600 و 270 على التوالي[7].

كما انخفضت النفقات العامة للتعليم والصحة في الفترة الممتدة من عام 1990 – 1995م على النحو التالي:

وجهة الإنفاق	1990	1995	معدل الانخفاض
التعليم	434	264	9.3-
الصحة	100	45	14.8-

المصدر: وزارة المالية الموازنة العامة للدولة، صنعاء، 1995م.

وقد أسهم هذا الانخفاض في:

1) انخفاض مستوى التعليم وكفاءته الداخلية وارتفاع نسب التسرب.
2) انخفاض الخدمات التعليمية لمجموع السكان وارتفاع كثافة الفصل الواحد.
3) ارتفاع رسوم المعاينة في المستشفيات الحكومية مع ضعف الجودة والاهتمام.

وتشير نتائج مسح ميزانية الأسرة لعام 1992م إلى أن متوسط الدخل الشهري للأسرة 6877 ريال، أما بالنسبة لمتوسط دخل الفرد فقد بلغ 4670 ريال. وتبدو معدلات الدخول في الريف أقل من معدلات الدخول في الحضر[8].

أما من حيث متوسطات الإنفاق على السلع الغذائية فقد بلغ 66.3% من إجمالي إنفاق الأسرة في العينة المشمولة بالمسح – حيث وصل متوسط الإنفاق الشهري للأسرة الواحدة 8613 ريال، والمتوسط المرجح بعدد الأسر لكل من الريف والحضر بلغ 8351.7 ريال، موزعاً على 12 مجموعة سلعية، حيث نجد أن مجموعة الحبوب ومنتجاتها تستحوذ على المرتبة الأولى من جملة الإنفاق ثم اللحوم والقات ثالثاً[9].

وكانت من أبرز ملامح الصورة الاقتصادية ما يلي:

1) ارتفاع معدلات البطالة والفقر:

كان الانخفاض النسبي في النشاط الاقتصادي خلال الفترة الماضية، إضافة إلى عودة عدد كبير من العاملين اليمنيين من الخارج بسبب حرب الخليج عام 1991م، من الأسباب التي جعلت معدلات البطالة من الأيدي العاملة عالية نسبياً، والتي قدرت بحوالي 9.1%[10] عام 1994م، وتعكس معدلات ارتفاع نسبة البطالة وانخفاض مستويات الدخول وارتفاع الأسعار مؤشرات انخفاض مستويات المعيشة للأسرة التي تضرر منها الأطفال بشكل مباشر.

أما فيما يتعلق بمستوى الفقر فقد أجريت دراسة من قبل البنك الدولي في نهاية العام الماضي بناء على النتائج النهائية لمسح ميزانية الأسرة لعام 1992م، وتم قياس الفقر على أساس الحد الأدنى للإنفاق على المواد الغذائية وغير الغذائية ولكل محافظة على حدة وحسب الحضر والريف، حيث أوضح التحليل أن أكثر من 50% من الفقراء يعيشون في 4 محافظات هي (صنعاء، تعز، إب، ذمار)، ويتمركز معظم الفقراء في محافظات ذمار، والبيضاء، والمحويت، حيث يعيش ثلث من هذه المحافظات تحت خط الفقر.

كما يعتبر النمو السكاني حافز جديداً للفقر، إذ أن زيادة أعداد القوى العاملة زيادة سريعة لم يواكبها زيادة في فرص العمل، الأمر الذي أدى إلى ارتفاع معدلات البطالة وانخفاض معدلات الأداء، مما أضطر الأطفال معه إلى ممارسة مهن تؤثر تأثيراً مباشراً على نموهم الجسماني، نتيجة فقرهم وغياب التعليم المناسب لهم وإصرار الأسر على إجبارهم على العمل للمساهمة في زيادة الدخل.

ونتيجة للتطورات الاقتصادية التي تمر بها البلاد من خلال برنامج التكيف الهيكلي والذي ينفذ من قبل الدول بالتعاون مع مؤسسات التمويل الدولية، يتم تخفيف النفقات على الخدمات الاجتماعية وخصوصاً التعليمية، مما يجعل من الصعوبة بمكان بقاء الأطفال في المدارس ، حيث تشير البيانات الإحصائية إلى أن أكثر من 30% من الأطفال الملتحقين بالمدارس لا يكملون تعليمهم[11]، ويلقى بهم في سوق العمل، وعليه كان الفقر دافعاً إلى استغلال الأطفال من قبل أرباب العمل وفي مهن محفوفة بالمخاطر.

2) زيادة عدد السكان:

تشير البيانات الإحصائية والخاصة بتعداد عام 1994م إلى أن عدد سكان الجمهورية اليمنية قد ازداد زيادة طبيعية بمعدل (3.7%) سنوياً، حيث ارتفع عدد السكان من 12.6 مليون نسمة عام 1990م إلى 15.8 مليون نسمة عام 1994م[12]، وعليه فإن معدل النمو السنوي بهذه الصورة يعتبر من أعلى المعدلات في العالم، كما أن سكان اليمن سوف يتضاعفون في أقل من 20 سنة،

بسبب انخفاض معدلات الوفيات من 21 بالألف عام 1989م إلى 11.4 بالألف عام 1994م[13]، وبسبب التركيب العمري الفتي لسكان اليمن والذي يمتاز بارتفاع من هم في سن الإنجاب.

ومما سبق، يتضح أن مشكلة النمو السكاني في اليمن ليست محدودة بالنمو السريع فقط، وإنما تضاف إليها بعض الجوانب والقضايا المتعلقة بديناميكية السكان، إذ يشكل السكان أقل من 14 سنة نسبة 50.3% حسب تعداد عام 1994م، كما أن نسبة السكان في سن العمل (16-15) سنة بلغت 46.2% وهي نسبة منخفضة إذا ما قورنت مع مثيلاتها الدول الأولى وهذا الانخفاض يزيد من الأعباء الملقاة على عاتق هذه الفئة العمرية، حيث يتطلب منها تأمين وإعالة بقية الفئات الأخرى، وتبرز الخطورة في هذا الانخفاض وانعكاساتها على وسائل التشغيل والعمالة، إذا عرفنا أن نصف عدد الفئة العمرية 15-64 سنة هم من النساء وأن مساهمتهن في قوة العمل لا تتجاوز 15.6%[14].

وبالرجوع إلى بيانات التعداد يلاحظ أن نسبة الإعالة للأطفال 0 – 14 سنة بلغت 109 أشخاص بمعنى أن كل 100 شخص من الفئة العمرية 15 – 64 سنة يعيلون 109 أشخاص تقريباً[15]، ومن جهة أخرى نجد أن نسبة الإعالة العمرية قد بلغت 117% أي أن كل 100 شخص من المنتجين اقتصادياً يعيلون 117 شخصاً تقريباً من الفئات العمرية 0 – 14 سنة و 65 سنة فما فوق[16].

3) تدني الأوضاع الصحية:

شهدت اليمن تغيراً ملموساً في كثير من العوامل الاجتماعية، والاقتصادية، والثقافية، وبناء على نتائج المسح الديمغرافي حول صحة الأم والطفل فقد انخفض معدل وفيات الأطفال الرضع من 171 لكل ألف مولود عام 1975م إلى 130 لكل ألف مولود بعام 1988م ليصل إلى 83 لكل ألف مولود لعام 1990م[17]، وتبين نتائج التعداد العام للسكان عام 94م أن معدل وفيات الأطفال الرضع على مستوى الجمهورية بلغ حوالي 81 وفاة لكل ألف مولود حي تقريباً. أما معدلات الوفيات الخام على مستوى الجمهورية فقد بلغ 11.35 وفاة لكل ألف من السكان على مستوى الجنسين[18]، كما أن معدل الولادات الخام لكل ألف من السكان 34.94% وهذا يعني بأن معدل الزيادة الطبيعية 23.59 .

على أن أهم الأسباب الرئيسية لوفيات الأطفال في اليمن في التسعينيات لم تختلف كثيراً عن العقود السابقة نتيجة للوضع الاقتصادي، ولم تستطع الجهود المبذولة الرسمية وغير الرسمية للتخفيف من هذه الأسباب التي أهمها[19]: الإسهالات سوء التغذية 29%، أمراض الطفولة الستة 12%، التهاب الجهاز التنفسي 12%، الملاريا 17%، وبإيجاز فإن 61% من وفيات الرضع والأطفال ناتج عن عوامل تلوث البيئة.

وإذا كانت النتائج النهائية للتعداد العام للسكان تشير إلى أن الأطفال دون الخامسة عشر من السكان يشكلون 50.3% فإنه تتضح أهمية رعاية الطفولة كونها تستهدف نصف سكان اليمن.

وتعتبر معدلات وفيات الأطفال دون الخامسة مؤشراً رئيسياً لقياس مدى التقدم الاجتماعي والاقتصادي، ومن المؤشرات الصحية الهامة في ظل الظروف الراهنة أن عدد الأطباء لكل 10000 نسمة من السكان انخفض من 2.3 طبيباً لكل 10000 نسمة من السكان عام 1990م إلى 2.2 طبيباً عام 1995م[20]. رغم زيادة القوى العاملة البشرية في قطاع الصحة بنسبة 21% لنفس العام.

<u>حجم عمالة الأطفال ومعدل نموها:</u>

في ظل هذه الأوضاع تبدو ظاهرة عمل الأطفال مشكلة متوقعة في المجمع اليمني لكنها ظاهرة جديدة ذات أبعاد اجتماعية واقتصادية ويمكن التعرف على حجمها ومعدل نموها من خلال نتائج مسح القوى العاملة وتعداد عام 1994م التي تبين تطور حجم القوى العاملة من

الأطفال (منشغلين ومتعطلين) ونسبتهم إلى مجموع السكان 10-14 سنة خلال الأعوام 91-94م وعلى النحو المبين في الجدول التالي:

جدول رقم (1)
تطور حجم القوى العاملة من الأطفال (منشغلين ومتعطلين)
ونسبتهم من مجموع السكان 10-14 سنة خلال الأعوام 91 – 1994م

المؤشرات	1991			1994		
	ذكور	إناث	الإجمالي	ذكور	إناث	الإجمالي
السكان	848.000	765.520	1.613.231	1.186.231	1.016.653	2.202.884
القوى العاملة	47.696	57.090	104.786	119.700	111.955	231.655
المشتغلين	35629	43456	79085	87334	96700	184034
المتعطلين	12067	13634	25701	32366	15255	47621
نسبة القوى العاملة من مجموع السكان 10-14 سنة	5.6	7.5	6.5	10	11	10.5
نسبة المشتغلين من مجموع القوى العاملة 10-14 سنة	74.7	76.1	75.5	73	86.4	79.4
نسبة المتعطلين من مجموع القوى العاملة 10-14 سنة	25.3	23.9	24.5	27	13.6	20.6

المصدر: كتاب الإحصاء السنوي لعام 93م، الجهاز المركزي للإحصاء، صنعاء، ديسمبر 1994م.
كتاب الإحصاء السنوي لعام 95م، الجهاز المركزي للإحصاء، صنعاء، مارس 1966م.

من خلال الجدول السابق يتضح ما يلي:

1) ارتفاع حجم القوى العاملة من الأطفال خلال الأعوام 91-1994م بمعدل نمو سنوي 3%، وتزايد نسبة مشاركتهم من إجمالي السكان في الفئة العمرية من 10-14 سنة ليرتفع إلى 10.5% حسب نتائج تعداد 1994م، غير أن هناك تفاوت واضح في معدل المشاركة في قوة العمل حسب النوع، حيث ترتفع نسبة مشاركة الإناث مقارنة بالذكور وهذا التباين يتركز في هذه الفئة العمرية عن غيرها من الفئات العمرية الأخرى ويعزى ذلك إلى أن نسبة عالية من الإناث يجمعن بين الدراسة والعمل أو في الأنشطة الزراعية المنزلية.
2) ارتفاع عدد المشتغلين من الأطفال والذين يزاولون أعمال إنتاجية ذات قيمة اقتصادية خلال الأعوام 91 – 1994م بمعدل نمو سنوي 32.5% وبذلك تزايدت نسبة المشتغلين من إجمالي القوى العاملة لنفس الفئة العمرية من 75.5% إلى 79.4% وارتفاع هذه النسبة تعكس بوضوح اتساع ظاهرة عمل الأطفال بغض النظر عن عائد هذا التشغيل بأجر أو بدون أجر.
3) ومما يزيد الوضع تعقيداً معدلات البطالة بين الأطفال ليصل إلى 20.6% عام 1994م نتيجة لعدم التحاق أو تسرب أعداد واسعة من الأطفال من التعليم الأساسي.

وفي جوهر العلاقة النسبية بين حجم القوى العاملة من الأطفال إلى القوة العاملة الفعلية في الفئات العمرية الأخرى من (10 إلى أكثر من 65 سنة) فإن المؤشرات الإحصائية المبينة في الجدول رقم (2) تدل بوضوح إلى أن تلك الفئة من الأطفال أصبحت تشكل 6.5% من إجمالي القوى العاملة (المشتغلون والمتعطلون) عام 1994م، مع تزايد نسبة المشتغلين من الأطفال من 3.4% إلى 5.7% من إجمالي السكان المشتغلين خلال الأعوام 91 – 1994م.

ويستدل من ذلك كله أن ظاهرة عمل الأطفال بدأت تأخذ وضعاً غير طبيعياً في هيكل القوى العاملة من حيث وزنها وميلها إلى الثبات، وأننا مواجهون في الأمد القريب بتزايد هذه الظاهرة والأمر لا يقف عند ذلك فقط وإنما يأخذ أبعاداً أخرى. فالبطالة بين الأطفال ساهمت بدورها برفع نسبة البطالة الكلية فإذا كانت هذه النسبة بلغت عام 1994م 9.1% فإن معدل البطالة بين الأطفال

فـي الفئـة العمريـة مـن 10-14 سـنة تمثـل 14.6% مـن إجمـالي البطالـة حسـب نتـائج تعـداد عـام 1994م وهنا تكمن خطورة هذه الظاهرة وانعكاساتها على التنمية.

جدول رقم (2)
تطور حجم القوى العاملة من الأطفال ونسبتهم
من إجمالي القوى العاملة خلال الأعوام 91 – 1994م

السنوات	القوى العاملة 10-14 سنة		القوى العاملة الكلية		نسبة القوى العاملة 10-14 سنة من مجموع القوى العاملة	
	مشتغلين	إجمالي	مشتغلين	إجمالي	مشتغلين	إجمالي
1991	79085	104786	2310828	2631726	3.4	4
1994	184034	231655	3229042	3553660	5.7	6.5

المصدر: كتاب الإحصاء السنوي لعام 93م، الجهاز المركزي للإحصاء، صنعاء، ديسمبر 1994م.
كتاب الإحصاء السنوي لعام 95م، الجهاز المركزي للإحصاء، صنعاء، مارس 1966م.

التوزيع النسبي للأطفال (المشتغلون والمتعطلون) حسب المحافظات والحضر والريف
يكشف التوزيع النسبي للقوى العاملة من الأطفال حسب المحافظات على النحو المبين في المحلق (1) العديد من الأمور المتعلقة بمناطق تمركز عمالة الأطفال، حيث يتضح من خلال بيانات المحلق بأن القوى العاملة من الأطفال تتمركز في محافظة صنعاء لتصل أعلى معدلاتها إلى 19.1% من إجمالي القوى العاملة من الأطفال عام 1994م، ويليها محافظة الحديدة 14.6%، ذمار 11%، حجة 10.2%، بينما تتدنى النسبة في بعض المحافظات لتصل أدنى معدلاتها في كل من المهرة 0.3%، عدن 0.8%، الجوف 2.9%، مع تفاوت النسب في بقية المحافظات.
وترتفع نسبة الأطفال المشتغلين في تلك المحافظات المشار إليها على التوالي مقارنة بغيرها من المحافظات، وذلك لارتفاع معدلات الفقر فيها، حيث يشكل الأطفال المشتغلين في تلك المحافظات 61.5% من إجمالي الأطفال المشتغلين في جميع المحافظات عام 1994م.
ويظهر توزيع المشتغلين منهم حسب النوع بأن نسبة المشتغلين من الإناث أعلى من الذكور في معظم المحافظات التي تتمركز فيها عمالة الأطفال ومنها صنعاء 23%، الحديدة 10.9%، ذمار 16.7%، من إجمالي المشتغلين من الأطفال عام 1994م.
وإذا ما أخذت الظاهرة على صعيد الحضر والريف فإنه من خلال تتبع النتائج النهائية لتعداد عام 1994م يتبين بوضوح بأن 96.3% من القوى العاملة من الأطفال هم من سكان الريف ويحاط هذا الاتساع المميز بالعديد من الأسباب:

1) ارتفاع نسبة السكان ما دون سن الخامسة عشر والذين يمثلون 52.3% من إجمالي سكان الريف حسب تعداد عام 1994م.
2) ارتفاع نسبة الأمية وانخفاض معدلات التحاق الأطفال بالتعليم الأساسي بسبب انخفاض الخدمات التعليمية.

<u>الخصائص الاقتصادية للأطفال المشتغلين :</u>
توزيع الأطفال المشتغلين حسب المهن:
تتميز ظاهرة عمل الأطفال في ممارستهم للعديد من المهن غير النافعة في معظمها من منطلق أنها عمالة غير ماهرة لم تتلقى تعليماً رسمياً، أو لم تتجاوز مرحلة التعليم الأساسي أو الحصول على قدر من التدريب المهني الأساسي في مهن معينة. ولعل نظرة فاحصة على بيانات المحلق رقم (2) تكشف العديد من الجوانب المتعلقة بالتوزيع المهني للسكان الأطفال النشطين اقتصادياً (المشتغلين، المتعطلين الذين سبق لهم العمل) طبقاً لنتائج تعداد عام 1994م أهمها ما يلي:

1) أن أكثر المهن انتشاراً والتي يزاولها الأطفال العاملون في الفئة العمرية 10-14 سنة هي المهن الزراعية التقليدية الموسمية التي تعتمد على الطرق البدائية التقليدية في الزراعة كنتاج لضعف مساهمة القطاع الزراعي الحديث في التشغيل، وهيمنة القطاع الزراعي التقليدي، وبات واضحاً بأن تلك المهن تستوعب 89% من الأطفال المشتغلين من نفس

الفئة العمرية وتستأثر هذه المهن في القطاع الريفي على 91.5% من الأطفال المشتغلين بحكم النشاط الزراعي الذي يمتاز به وما يجده الأطفال من فرصاً لمساعدة أسرهم في الأنشطة الحقلية بأجر أو بدون أجر. بينما تمثل في الحضر 24.5 عام 1994م، كما أن عمال الخدمات والبيع في الحضر أعلى نسبة مقارنة ببقية المهن والأعمال لتصل النسبة إلى 29.6% من إجمالي الأطفال المشتغلين في الحضر عام 1994 ولا يمارس الأطفال في الريف مثل هذه المهن إلا بنسبة 1.4%.

2) يلاحظ من زاوية أخرى أن الأطفال المشتغلين في الحضر بالرغم من قلة عددهم إلا أنهم يتجهون لممارسة مهن الزراعة والصيد والمهن البسيطة والحرفية، وخدمات البيع، بينما يشكل التحاق الأطفال في الريف في هذه المهن نسباً متدنية باستثناء مهن الزراعة والصيد.
3) كما يلاحظ وجود نسبة من الأطفال يمارسون منها أعمالاً تتطلب إلى مهارات مهنية أو فنية، فربما يعود ذلك إلى أن الأطفال اكتسبوا مهارات تلك المهن من خلال انتقال الخبرة والتدريب إليهم من أفراد أسرتهم.

توزيع الأطفال المشتغلين حسب النشاط الاقتصادي:

يعتبر النشاط الاقتصادي المجال الذي يزاول فيه الطفل مهنته الرئيسية بغض النظر عن طبيعية هذه المهنة، والطفل الذي يعمل في منشأة معينة يعتبر نشاطه انعكاسا لنشاط هذه المنشأة وقد أظهرت نتائج تعداد عام 1994م المبينة في الملحق رقم (3) بأن 170.962 من الأطفال المشتغلين يتمركزون في مجال الزراعة والصيد ويزاولون مهن مختلفة ويمثلون بذلك 92.1% من إجمالي السكان الأطفال المشتغلين عام 1994م وهذا يعبر بدوره بأن المجتمع اليمني مجتمع زراعي تقليدي تتمركز فيه الغالبية من الأطفال خاصة في المجتمع الريفي الذي يستوعب 94.6% من إجمالي الأطفال المشتغلين في الريف بالرغم من الهجرة الكبيرة للسكان إلى المناطق الحضرية.

والواقع أن هناك فوارق شاسعة فيما تستوعب الأنشطة الاقتصادية الأخرى مقارنة بمجال الزراعة والصيد، فالنشاط الاقتصادي المتمثل بتجارة الجملة والتجزئة والصيانة والإصلاح وإن كان يأتي في المرتبة الثانية من حيث ما سيستوعبه من الأطفال المشتغلين إلا أن حجمهم لا يمثل سوى 2.5% الغالبية العظمى هم من الأطفال المشتغلين في الحضر ويشكلون 31.6% من إجمالي المشتغلين في الحضر وهي أعلى نسبة لطبيعة النشاط الاقتصادي للأطفال المشتغلين على صعيد الحضر مقارنة بالأنشطة الأخرى.

وبالتدقيق في البيانات الإحصائية سنجد بأن أعداد من الأطفال يندرجون في إطار الأنشطة الاقتصادية التي تتميز بالخطورة الصحية والاجتماعية على الأطفال ومنها: التعدين والمحاجر وصيد الأسماك – والإنشاءات والنقل والتخزين وذلك باعتبار أن المهن الواقعة ضمن هذه الأنشطة هي مهن شاقة وخطرة ولا يتلاءم مزاولتها مع سن الأطفال الذين تتراوح أعمارهم ما بين 10-14 سنة.

توزيع الأطفال المشتغلين حسب القطاعات الاقتصادية:

يتوزع الأطفال المشتغلين على مختلف القطاعات الاقتصادية بنسب متفاوتة غير أن القطاع الخاص المحلي يستوعب 98.3% من مجموع الأطفال المشتغلين وهي أعلى نسبة مقارنة بالقطاعات الأخرى، ويظل القطاع الخاص المحلي في الحضر والريف مستوعباً أعلى نسبة من الأطفال، حيث بلغت النسبة في الحضر 90.8%، وفي الريف 98.6%، وعلى النحو المبين في الجدول المحلق رقم (4) حسب نتائج تعداد عام 1994م، وبالرغم من أن قانون الخدمات المدينة رقم (19) لسنة 1991م يشترط الحد الأدنى لسن العمل في الوظيفة العامة 18 سنة باستثناء

خريجي مراكز التدريب المهني الذين يجوز قبولهم في سن 16 سنة إلا أننا نجد بأن 1% من الأطفال يشتغلون في الجهاز الإداري للدولة 0.1% في القطاع العام وهذا يفسر ضعف الرقابة على مستوى تطبيق تشريعات الخدمة المدنية فيما يتعلق بشروط التعيين في الوظيفة العامة، مع الأخذ بعين الاعتبار أن تلك النسب لا تعكس التشغيل الفعلي للأطفال في هذه القطاعات لاعتبارات عديدة أهمها:

1) إن بعض الأطفال المشتغلين في وحدات الجهاز الإداري للدولة والقطاع العام من المحتمل أن يكونوا من غير المثبتين في العمل، وإنما متعاقدين أو يعملون بدون أجر إلى حين التعاقد معهم أو بالعمل الموسمي.
2) إن فرص العمل في الجهاز الإداري للدولة والقطاع العام محدودة وتقتصر على الخريجين في حدود ضيقة، وبالنظر إلى أن الأطفال في الفئة العمرية من 10-14 سنة هم دون السن القانونية المقابلة لمرحلة التعليم العام الأساسي فإن الاحتمالات أن يكونوا بين المثبتين في الوظيفة العامة ستكون ضعيفة.

توزيع المشتغلين حسب الحالة العملية:

شكل الأطفال المشتغلين لدى الأسرة بدون اجر أعلى نسبة من مجموع المشتغلين في الفئة العمرية من 10-14 سنة، حيث بلغت النسبة 82.9% مع تركز هذه النسبة بشكل أكبر في الريف والتي وصلت إلى 81.7% من مجموع المشتغلين مقابل 1.2% في الحضر وهذا ما نلاحظه من خلال الجدول التالي.

جدول رقم (3)
توزيع الأطفال المشتغلين حسب الحالة العملية في الحضر والريف لعام 1994م

الحالة العملية	حضر	ريف	الإجمالي
يعمل لدى الغير بدون أجر	0.3	0.2	0.2
يعمل لدى الأسرة بدون أجر	31.2	84.9	82.9
صاحب عمل	0.6	0.3	0.3
يعمل لحسابه	18.1	7.2	7.6
يعمل بأجر	48.2	7	8.5
غير مبين	1.6	0.4	0.5
الإجمالي	100	100	100
إجمالي الأفراد	6936	178731	185667

المصدر: النتائج النهائية لتعداد عام 94م، التقرير العام، الجهاز المركز للإحصاء، صنعاء.

ويعزى ارتفاع نسبة المشتغلين لدى الأسرة بدون أجر إلى مشاركة أعداد واسعة من الأطفال للعمل مع أسرهم في النشاط الزراعي، خاصة في القطاع الريفي وهذا مؤشر واضح على أن معظم الأطفال المشتغلين أو النشطين اقتصادياً هم من يمارسون المهن الزراعية التقليدي حسب ما أشرنا إليه سابقاً، ويليها في المرتبة الثانية من حيث الأهمية النسبة لتوزيع الأطفال حسب الحالة العملية العاملون بأجر أي الذين يعملون لحساب صاحب عمل سواء في القطاع الخاص أو العام أو المختلط أو الجهاز الإداري للدولة، وغير ذلك من القطاعات الاقتصادية وشكلت هذه الفئة من المشتغلين 8.5% من مجموع المشتغلين، إلا أن هناك تفاوت واضح في التوزيعات النسبية للمشتغلين على صعيد الحضر والريف تختلف باختلاف دوافع العمل، فدوافع العمل المؤدية لعمل الأطفال من أجل تحسين معيشتهم ومعيشة أسرهم تحت تأثير المتغيرات الحاصلة في مستويات المعيشة كان لها تأثير كبير في الحضر ومن المظاهر الدالة على ذلك أن نسبة

الأطفال المشتغلين بأجر يمثلون 48.2% من مجموع المشتغلين في الحضر، بينما لا تمثل هذه النسبة سوى 7% من مجموع المشتغلين في الريف، كما تبين التوزيعات النسبية بأن 7.6% من الأطفال يعملون لحسابهم الخاص ويليها العاملون لدى الغير بدون أجر نقدي أو عيني بنسبة 0.2% من مجموع المشتغلين.

وبناء عليه فإن هذه حقيقة حجم عمالة الأطفال الذي يمكن استخلاصه بسهولة من البيانات الإحصائية المختلفة الأمر الذي يجعلنا نتساءل ما هي طبيعة الأوضاع القانونية التي تحكم هذا الوضع وإلى أي مدى تأثر بها المشرع اليمني الذي يتضح في الفصل الثاني.

الفصل الثالث
الأبعاد القانونية لتشغيل الأطفال
في الاتفاقيات الدولية وقانون العمل اليمني

اكتسب موضوع تشغيل الأطفال أهمية خاصة، واهتمت المنظمات المعنية بحقوق الإنسان والعمل، والطفولة، اهتماماً كبيراً بهذا الموضوع بعد أن ازداد عدد الأطفال المشتغلين اقتصادياً، سبب احتياجهم واحتياج أسرهم للعمل، وما يتعرضون له من القسوة، والمعاناة، والحرمان من أبسط حقوقهم الإنسانية، التي كفلتها لهم مواثيق حقوق الإنسان، واتفاقيات العمل الدولية والعربية، وعلى وجه الخصوص الاتفاقية الدولية لحقوق الطفل[21]، والتي أصبح لها قوة القانون الدولي منذ 2 / 9 / 1990م.

وقد تضمنت تلك المواثيق والاتفاقيات قواعد قانونية لحماية تشغيل الأحداث وصغار السن، وتحديد الحد الأدنى لسن العمل، وشروط وظروف وطبيعة العمل التي تؤكد على أن القانون يجب أن يحمي الضعفاء بالمقام الأول قبل سواهم[22].

نستعرض هنا أولاً المفهوم العام للطفولة من مختلف الجوانب الاجتماعية، والفلسفية، والدينية، والقانون الدولي.

1) المفهوم العام للطفولة:

تتضارب الآراء والاجتهادات في إيجاد مفهوم واضح ومحدد للطفل أو الحدث منذ أزمان بعيدة، ومن مجتمع لأخر، كما يشير الواقع إلى أن المفكرين وعبر حضارات متعددة اتجهوا في أرائهم نحو تبريرات فلسفية يؤكدون فيها المدارس الفلسفية التي ينتمون إليها، إلا أنهم اتفقوا جميعاً على حق الحدث أو الطفل في الحصول على الحماية والرعاية إلى حين يتمكن من مواجهة الحياة بشكل صحيح[23].

ولذلك ظهرت صعوبة كبيرة في وجود معيار شامل وجامع يعتمد عليه لمعرفة متى يكون الإنسان طفلاً ومتى يكون ناضجاً، على أن علماء الاجتماع يتفقون على أن المعيار الأفضل لتحديد سن الطفولة هي العمر الزمني[24].

وهناك من يرى تقسيم حياة الإنسان بالنسبة إلى تشغيله ينقسم إلى أدوار ثلاث هي[25]:

أولاً- دول الطفولة: ويبدأ من الولادة حتى بلوغه الرابعة عشرة من العمر.

ثانياً- دور الحدث: ويبدأ من الرابعة عشرة وينتهي في سن الثامنة عشرة من العمر.

ثالثاً- دور الراشد العمالي: ويبدأ من الثامنة عشرة إلى نهاية العمر.

وقسم الفقه الإسلامي الناس بشأن الأهلية إلى ثلاثة أقسام وحدد لكل قسم منهم حدوداً معينة من الأهلية والتصرفات وهم[26]:

1) عديمو الأهلية:

وهم الصغار الذين لم يبلغوا السنة السابعة من العمر، أو بتعبير أخر هم " الصغار غير المميزين"، وقد قرر الفقه أن هؤلاء ليسوا أهلاً لإبرام اتفاق العمل أو لممارسة العمل، ولا يستطيعون أو يحسنون القيام به على الوجه الصحيح، وأن إبرامهم لأي اتفاق يعتبر باطلاً بطلاناً مطلقاً.. وأن صاحب العمل الذي شغلهم قد انتفع بعملهم بغير حق، وبالتالي استغلهم اقتصادياً، ووجب عليه " الغرم " مقابل ما انتفع بهم " غنم ".

2) ناقصو الأهلية:

وهم الصغار الذين يتراوح أعمارهم ما بين السنة السابعة (سن التمييز) وسن البلوغ أو الرشد، أي مازالوا لم يبلغوا سن البلوغ أو الرشد، ويطلق على الإنسان في هذه السن " الصبي

المميز " ويحدد سن البلوغ بحسب المدارس الفقهية الإسلامية المختلفة، ما بين الخامسة عشرة والتاسعة عشرة من العمر، ويعود تقدير ذلك إلى الظروف والأحوال الطبيعية، وبحسب النفع والضرر[27].

3) تامو الأهلية:

وهم أولئك الذين بلغوا سن الرشد وغير معرضين لأية حالة من حالات نقص الأهلية.

كما يرى فريقاً رابعاً إلى أن تعريف الحدث قد تركز في العصور الحديثة في الخلاف بين مدرستين هما[28]:

1- المدرسة القانونية:

والتي تحدد الحدث أمام القانون بسن معين يسمى بسن التمييز، وتنتهي ببلوغه سن الرشد، ويحدد القانون هذه السن.

2- مدرسة علماء النفس والاجتماع:

والتي تعرف الحدث بأنه الصغير منذ ولادته وحتى يتم نضجه وتتكامل لديه عوامل الرشد.

أما اتفاقية " حقوق الطفل" التي أقرتها الجمعية العامة للأمم المتحدة في 20 نوفمبر 1989م فقد عرفت الطفل بأنه " كل إنسان لم يتجاوز الثامنة عشرة من العمر ولم يبلغ سن الرشد قبل ذلك بموجب القانون المطبق عليه "[29] .

واعتبرت اتفاقية العمل الدولية رقم (138) لعام 1973م أن السن الأدنى لاستخدام الأطفال هو انتهاء مرحلة التردد على المرحلة الإلزامية للدراسة، ولا تقل عادة عن (15 سنة) وإن كانت تعطي مرونة كبيرة لأوضاع البلدان النامية. وسوف نتحدث عن ذلك في القسم الثاني من هذه الدراسة عند مناقشة هذه الاتفاقية.

ولم تفرق اتفاقيات العمل الدولية بين الحدث والطفل بل اعتبرتها بمعنى واحد، ولذلك ولغرض هذه الدراسة سنعتبر الحدث والطفل وصغار السن بمعنى واحد، وذلك لصعوبة تحديد مفهوم دقيق جامع مانع للطفل العامل.

2) عمل الأطفال في ظل اتفاقيات العمل الدولية والعربية:

<u>أولاً- مستويات العمل الدولية:</u>

1- الحد الأدنى لسن العمل:

اهتمت منظمة العمل الدولية بحق الطفل في الحماية من الاستغلال الاقتصادي، وأصدرت عدداً من الاتفاقيات التي تعني بتشغيل الأطفال والأحداث فوضعت الاتفاقية رقم (5) لعام 1919م تحديد الحد الأدنى لسن العمل في الصناعة بما لا يقل عن (14 عاماً)، وهكذا فعلت الاتفاقية رقم (33) لعام 1932م بالنسبة لتحديد الحد الأدنى لسن العمل في المجالات غير الصناعية.

بعد ذلك تم وضع الاتفاقية رقم (59) لسنة 1937م، واعتبرت الحد الأدنى لسن العمل في الصناعة وفي غيرها لا يقل عن (15) سنة، بينما اعتبرت الحد الأدنى لسن العمل في الأعمال الخطرة على الحياة والصحة أكثر من (15 سنة).

أما بشأن تحديد الحد الأدنى لسن العمل في المناجم، فقد حددت الاتفاقية رقم (123) لسنة 1965م السن بما لا يقل عن (16 سنة).

وفي العام 1973م قامت الاتفاقية رقم (138) بشأن الحد الأدنى لسن الاستخدام بمراجعة الاتفاقيتين رقم (5، 59) بشأن الحد الأدنى لسن العمل (الصناعة)، وكذا الاتفاقية رقم (10) لسنة 1921م بشأن الحد الأدنى لسن العمل (الزراعية)، والاتفاقية رقم (33) لسنة 1932م بشأن الحد الأدنى لسن قبول الأطفال في الأعمال غير الصناعية، والاتفاقية رقم (60) لسنة 1937م مراجعة بشأن الحد الأدنى لسن العمل (تحت سطح الأرض) ، والاتفاقية رقم (58) المتعلقة بالحد الأدنى

لسن العمل في البحر لسنة 1936م، والاتفاقية رقم (122) لسنة 1959م بشأن الحد الأدنى لسن القبول في صيد الأسماك.

وعلى ضوء ذلك حددت الاتفاقية رقم (138) الحد الأدنى لسن العمل، والذي يجب أن يكون دون سن إنهاء الدراسة الإلزامية، ولا يجوز في أي حال من الأحوال أن يقل عن (15سنة) إلا أن هذه الاتفاقية سمحت أن يحدد الحد الأدنى لسن العمل كمرحلة أولى بـ (14سنة)، كما أجازت للأطفال الذين تتراوح أعمارهم بين (13، 15) سنة أو من بلغو (15سنة) على الأقل، ولم ينهو بعد تعليمهم الإلزامي بأداء أشغال خفيفة وبشروط يحددها التشريع الوطني لكل دولة، وكمرحلة ثانية أجازت الاتفاقية وفي مثل هذه الحالة وللبلدان النامية والبلدان الأقل نمواً أن يكون الحد الأدنى لسن العمل (14-12سنة) لتشغيل الأطفال في أعمال خفيفة لا تؤثر على صحتهم أو نموهم الجسمي أو الذهني ولا تعيق مواصلتهم للدراسة أو اشتراكهم في برامج التدريب المهني[30].

ولا يجوز وفقاً لهذه الاتفاقية أن يقل الحد الأدنى لسن تشغيل الأطفال وصغار السن في الأعمال التي يمكن أن تؤثر على صحتهم وتعرضهم للخطر أو تمس أخلاقهم عن (18 سنة) في أي نوع من أنواع التشغيل، وفي هذه الحالة يشترط أيضاً استشارة المنظمات المهنية والمعنية بالصحة والسلامة المهنية والتدريب المهني.

ومن المهم الإشارة إلى أن هذه الاتفاقية لا تنطبق على العمل الذي يؤدي في مؤسسات التعليم العام، أو المراكز المهنية، أو الفنية، أو مؤسسات التدريب المهني.

2- العمل الليلي:

أما بشأن العمل الليلي للأطفال، فقد منعت الاتفاقية رقم (6) لسنة 1919م تشغيل الأطفال الذين يقل سنهم عن (18 سنة) في الصناعة ليلاً، ومن ثم أجري تعديل على هذه الاتفاقية بصدور الاتفاقية رقم (90) لسنة 1948م والتي حددت فترة عدم جواز تشغيل الأطفال ليلاً ولفترة لا تقل عن (12 ساعة) بدلاً عن (11 ساعة) في الاتفاقية رقم (6) لسنة 1919م، وتعرف الاتفاقية الليل بأنه فترة لا يقل طولها عن (12 ساعة) متوالية.

وتضمنت الاتفاقية رقم (79) لسنة 1946م منع العمل الليلي للأطفال في الأعمال غير الصناعية أيضاً.

3- الفحص الطبي:

ولم تفعل اتفاقية العمل الدولية قضية هامة وهي إجراء الفحص الطبي للأطفال العاملين، فقد أوجبت الاتفاقيتين (77، 78) لسنة 1946م إجراء الفحص الطبي على الأطفال الذين تقل أعمارهم عن (18 سنة) قبل تشغيلهم في الأعمال الصناعية، أو الأعمال غير الصناعية، وكأن الهدف من ذلك هو معرفة قدرة هؤلاء الأطفال على تحمل أعباء العمل الذي سوف يقومون به، وأعطت هاتين الاتفاقيتين للدول التي لا يوجد بها تشريع سابق بهذا الخصوص بأن يعين الحد الأدنى بـ (16 سنة) .

كما ألزمت هاتين الاتفاقيتين أصحاب الأعمال بإجراء الفحوصات الطبية الدورية للأطفال العاملين، للتأكد من عدم تعرضهم لأية إصابات أو أمراض بسبب العمل، وهذا الشرط أيضاً تضمنته الاتفاقية رقم (124) لسنة 1965م بالنسبة للأطفال العاملين في المناجم، والذي يجب إجراء الفحص الطبي عليهم كل سنة حتى بلوغ الطفل العامل سن الحادية والعشرين (21 سنة)، وذلك بسبب خطورة هذه الأعمال على الصحة، ويفترض إجراء صور بالأشعة على الصدر عند التعيين وأن يتكرر بشكل دوري.

وفي جميع الأحوال فإن نفقات إجراء الفحوصات الطبية الأولية أو الدورية لا تقع على مسؤولية الطفل العامل أو ولي أمره، بل على نفقة صاحب العمل[31].

ثانياً- مستويات العمل العربية:

استناداً إلى نص المادة الثالثة فقرة (4/ب) من دستور منظمة العمل العربية، راعت اتفاقيات العمل العربية شروط وظروف عمل الأطفال والأحداث بحيث يتناسب العمل الذي يؤدونه مع إمكانيتهم الجسمانية وعدم تأثيره على نموهم، وتنظيم عملهم من حيث تحديد الحد الأدنى لسن العمل، العمل الليلي، الفحص الطبي، ساعات العمل والإجازات، وسوف نحاول توضيح ذلك بالآتي:

1) الحد الأدنى لسن العمل:

تضمنت الاتفاقيتين العربيتين رقم (1) لسنة 1966م بشأن مستويات العمل، ورقم (6) لعام 1976م (معدلة) بشأن مستويات العمل، الحد الأدنى لسن تشغيل الأطفال، فقد تم حظر تشغيل الأطفال في الأعمال الصناعية قبل بلوغهم سن (15 سنة)، وفي الأعمال غير الصناعية قبل بلوغهم سن (12 سنة).

أما في الصناعات الخطرة أو الضارة بالصحة فيحظر تشغيلهم قبل سن السابعة عشرة من العمر.

وألزم المشرع العربي التشريعات المحلية بتحديد الأعمال التي تسري عليها هذه الأحكام لضمان الرقابة والتطبيق وتوفير الحماية بشكل دقيق وفعال، أما بشأن ساعات العمل اليومية فقد نصت عليها المادة (59) في كل هذه الاتفاقية العربية رقم (1) لعام 1966م، والاتفاقية العربية رقم (6) لعام 1976م، بحيث قضت هذه المادة بتشغيل الأطفال العاملين الذين تقل أعمارهم عن (15 سنة) ست ساعات عمل في اليوم (6 ساعات) عمل، على أن تتخللها فترة أو أكثر للراحة لا تقل عن ساعة واحدة، بحيث لا يعمل الطفل العامل أكثر من أربع ساعات (4 ساعات) متوالية.

وتم حظر تشغيل الأطفال ساعات عمل إضافية مهما كانت الأحوال أو الظروف.

2) العمل الليلي:

ولحماية الأطفال والأحداث أخلاقياً وصحياً، حظرت المادة رقم (62) في ظل من الاتفاقية العربية رقم (1) لعام 1966م، والاتفاقية العربية رقم (6) لعام 1976م تكليف الأطفال بأي عمل أثناء الليل، ما عدا بعض الأعمال التي يحددها التشريع الوطني في كل دولة وتم حظر تكليفهم ساعات عمل إضافية أثناء العمل الليلي مهما كانت الأحوال.

3) الإجازات السنوية:

أعطت المادة (64) في كل من الاتفاقيتين رقم (1، 6) العربيتين التي أشرنا إليها سلفاً الأطفال العاملين دون السابعة عشرة إجازة سنوية تزيد عن الإجازة التي تمنح للعمال البالغين، ولا يجوز في كل الأحوال تجزئة أو تأجيل الإجازة السنوية حتى يحصل الطفل العامل على الراحة التامة.

4) الفحص الطبي:

إن العمل الذي سيقوم به الأطفال يمكن أن ينهك صحتهم وقواهم ويعرضهم للخطر، لذلك أوجبت المادة (63) من هاتين الاتفاقيتين إجراء الكشف الطبي على الأطفال قبل التحاقهم بأي عمل، وذلك للتأكد من لياقتهم وقدرتهم الجسمانية على العمل، كما أوجبت إعادة إجراء هذا الكشف الطبي بشكل دوري أو عندما تستدعي الضرورة ذلك، وتركت تحديد الفترات الدولية للتشريعات المحلية.

وتجدر الإشارة هنا ونحن نتحدث عن مستويات العمل العربية، إلا أن مؤتمر العمل العربي الذي انعقد في القاهرة خلال الفترة (24-17 مارس/ آذار 1996م) الدورة الثالثة والعشرون، قد ناقش تقريراً عن ظاهرة عمالة الأطفال (الأحداث) العرب، ومشروع اتفاقية عمل عربية بشأن الأحداث.

وتوصل هذا المؤتمر في نهاية أعماله إلى أن يقرر الموافقة على اتفاقية عمل عربية تعني بهذا الشأن هي الاتفاقية العربية رقم (18) لعام 1996م بشأن عمل الأحداث[32].

ولأهمية هذه الاتفاقية سنحاول استعراض أهم الأحكام والضمانات القانونية التي نصت عليها.

فقد عرفت المادة (1/1) من هذه الاتفاقية الحدث، بأنه الشخص الذي أتم الثالثة عشرة ولم يكمل الثامنة عشرة من عمره سواء كان ذكراً أو أنثى.

بينما حظرت الفقرة (2) من نفس المادة عمل من لم يتم سن الثالثة عشرة من عمره.

وفي نطاق التطبيق نصت المادة (2) على أن تطبيق الاتفاقية على عمل الأحداث في جميع الأنشطة الاقتصادية، مع مراعاة الحد الأدنى لسن الأحداث، وأجازت استثناء الأعمال الزراعية غير الخطرة وغير الضارة بالصحة من تطبيق عدد من أحكام هذه الاتفاقية، وتركت تحديد الضوابط للسلطة المختصة في كل دولة عربية.

وفي اعتقادنا أن هذا الاستثناء جاء لمواكبة واقع المجتمعات العربية باعتبارها مجتمعات زراعية تقليدية.

أما المادة (3) من الاتفاقية فقد أوجبت بأن لا يتعارض عمل الحدث مع التعليم الإلزامي المرسوم في برامج كل دولة من الدول العربية، وبحيث لا تقل سن الالتحاق بالعمل عن الحد الأدنى لسن إكمال مرحلة التعليم الإلزامي.

أما فيما يتعلق بشروط وظروف عمل الأحداث، فقد نصت المادة (1/7) من الاتفاقية العربية رقم (18) لعام 1996م بشأن عمل الأحداث على أنه (لا يجوز تشغيل الحدث في الأعمال الصناعية قبل إتمام سن الخامسة عشرة).

وألزمت هذه الاتفاقية السلطة المختصة في كل دولة عربية تصدق على الاتفاقية تحديد المقصود بالأعمال الصناعية والخط الذي يفصلها عن غيرها من الأعمال (المادة 2/7)، إلا أن أحكام المادة (1/8) من هذه الاتفاقية أشارت إلى أنه يجوز للحدث الذي يبلغ سن الرابعة عشرة العمل في الأعمال الصناعية الخفيفة التي تتولاها أسرته، شريطه أن يكون أحد أفرادها مسئولاً عنه في العمل وبشكل لا يؤثر على دراسته أو صحته أو أخلاقه.

وعلى نفس الاتجاه ألزمت الفقرة (2) من نفس المادة السلطة المختصة في كل دولة عربية تصدق على الاتفاقية تحديد المقصود بالأعمال الصناعية الخفيفة.

واستثناء من أحكام المادتين (السابعة والثامنة) المذكورتين سلفاً ولأغراض التدريب، أجازت المادة (9) من الاتفاقية عمل الأحداث الذين أتموا سن الثالثة عشرة في الأماكن المعتمدة لذلك، كمعاهد ومراكز التدريب المهني، بل أنه يجوز وفقاً لهذه المادة تخفيض هذه السن بالنسبة للتلاميذ في المدارس الصناعية، والمعاهد، ومراكز التعليم المهني الخاضعة لإشراف الدولة المادة (2/9).

وفي جميع الأحوال يجب أن تتوافر الضمانات الكافية لمراقبة الأحداث وحمايتهم صحياً وأخلاقياً، وأن تثبت قدرتهم ولياقتهم الصحية المناسبة للحرفة المختارة وأن لا يؤثر ذلك على تعليمهم الإلزامي.

ومن جانب أخر حظرت المادة (العاشرة) من هذه الاتفاقية حظراً مطلقاً تشغيل الحدث في الصناعات والأعمال الخطرة أو الضارة بالصحة أو الأخلاق قبل إتمام سن الثامنة عشرة.

كما تضمنت الاتفاقية العربية رقم (18) لسنة 1996م بشأن عمل الأحداث أحكاماً خاصة بإجراء الكشف الطبي على الأطفال قبل التحاقهم بالعمل وإجراء الكشف الطبي الدوري، وتحديد ساعات العمل والإجازات السنوية وحظر العمل الليلي والعمل الإضافي مهما كانت الأسباب وهي لا تختلف في مضمونها عما تضمنته الاتفاقيات العربية السابقة والتي أشرنا إليها سلفاً[33].

5) تشغيل الأطفال في قانون العمل اليمني:

تعرفنا من خلال القسم الأول عن المفهوم القانوني العام للطفل في مختلف الاتجاهات القانونية والفلسفية والفقهية، ووصلنا إلى نتيجة مفادها أنه يصعب تحديد مفهوم دقيق جامع ومانع للطفل العامل، ما لم يرتبط ذلك بالسياق الاجتماعي والاقتصادي للمجتمع.

وتعرفنا أيضاً في القسم الثاني عن معايير العمل الدولية والعربية الصادرة عن منظمة العمل الدولية والعربية المتعلقة بشروط وظروف تشغيل الأطفال والأحداث، حيث أن هذه المعايير تعتبر مصدر من مصادر قانون العمل اليمني فضلاً عن الجمهورية اليمنية عضواً أساسياً في كل من المنظمتين الدولية والعربية.

ومما لاشك فيه أن الحاجة الاقتصادية والاجتماعية حتمت على مشاركة الأطفال والأحداث في النشاط الاقتصادي وخصوصاً في اليمن، وهو ما سوف نتناوله من الناحية القانونية في قانون العمل اليمني، وما هي الإجراءات القانونية والضمانات والحماية التي كفلها هذا القانون لعمالة الأطفال؟ وانعكاساتها في الواقع العملي من خلال هذا القسم الوضع القانوني لتشغيل الأطفال في قانون العمل اليمني.

لقد أحاط المشرع اليمني الأطفال، وعلى وجه الخصوص الأطفال العاملين بضمانات دستورية وقانونية، ومراعياً في ذلك قدرتهم البدنية والجسمية، والمحافظة على سلامتهم وأخلاقهم فضلاً على ما يمكن أن ينتج من الآثار السلبية الاجتماعية والاقتصادية لعملهم في المجتمع، خاصة وأن الجمهورية اليمنية صادقت وفي العام 1991م على اتفاقية حقوق الطفل والتي تعتبر ملزمة منذ أن تم التصديق عليها[34].

وبالفعل كفلت القوانين الدستورية والقانونية اليمنية تلك المبادئ والحقوق التي تضمنتها تلك الاتفاقيات الدولية المتعلقة بحماية الأحداث وصغار السن " الأطفال " مراعية في نفس الوقت الخصوصية الاجتماعية والاقتصادية والأخلاقية للمجتمع اليمني.

فقد نص دستور الجمهورية اليمنية المعدل في المادة (30) منه على أن تحمي الدولة الأمومة والطفولة، وتراعي الناشئ والشباب.

وتناول قانون العمل رقم (5) لعام 1995م هذه الظاهرة باهتمام، حيث عرفت المادة (2) من القانون الحدث بأنه " كل ذكر أو أنثى لم يبلغ الخامسة عشرة من العمل " كما أفرد فصلاً خاصاً في الباب الرابع منه لتنظيم شروط عمل الأحداث وحمايتهم، وبمقتضى تعريف العامل في نص المادة (2) من قانون العمل، يعتبر الحدث عامل له كافة الحقوق والامتيازات الممنوحة للعمال العاديين، علاوة على الشروط الخاصة المعطى له بحكم الخصوصية القانونية والطبيعة الخاصة للحدث.

والحقيقة أن قانون العمل الجديد، لم يحدد الحد الأدنى لسن الحدث كما فعل قانون العمل السابق رقم (5) لعام 1970م، والذي كان أكثر وضوحاً وتحديداً، حيث اعتبر الحدث ذكراً أو أنثى لا يقل عمره عن (12 سنة)، ولا تزيد عن (15 سنة)[35].

كما أن قانون العمل والخدمة المدنية السابق أيضاً كان سارياً في المحافظات الجنوبية والشرقية قبل تحقيق الوحدة اليمنية، قد حظر توظيف الأحداث دون سن السادسة عشرة من العمر، إلا إذا انهوا المرحلة الابتدائية، مرحلة التعليم الأساسي، أو بقرار خاص من وزير العمل عند النظر في كل حالة على حدة، شريطه وجود بحث اجتماعي عن حالة الأسرة وظروفها الاجتماعية والاقتصادية[36].

وهذا الغموض الذي وقع فيه القانون رقم (5) لعام 1995م في عدم تحديد الحد الأدنى لسن الحدث، يشكل عيباً كبيراً في القانون، خاصة وأنه يتعلق بفئة الأحداث الذين هم بحاجة ماسة إلى توفير الحماية القانونية أثناء تشغيلهم. ويمكن للجهة المختصة أن تتدارك هذا الغموض في قرار وزير العمل الذي يجب أن يحدد فيه كيفية تنظيم تشغيل الأطفال والأعمال التي سوف يعملون فيها، وكذلك ظروف وشروط العمل، حيث ألزم القانون الوزير بإصدار هذا القرار بموجب نص المادة (17) من قانون العمل رقم (5) لعام 1995م ويمكن الاستفادة من مضمون اتفاقية العمل الدولية رقم (138) لعام 1937م المتعلقة بالحد الأدنى لسن الاستخدام للأطفال وصغار السن، وقد

أوضحناها عند الحديث عن معايير العمل الدولية في القسم الثاني من هذه الدراسة، وفي تقديرنا يمكن الأخذ بمضمون الاتفاقية العربية رقم (1) لعام 1996م وكذا مضمون الاتفاقية العربية رقم (6) لعام 1976م واللتان كانتا أكثر وضوح ودقة في تحديد الحد الأدنى لسن العمل بالنسبة لصغار السن الأحداث[37].

ويمكننا الآن وبشيء من التفصيل استعراض الفصل الخاص بتنظيم شروط وظروف عمل الأحداث في الباب الرابع من قانون العمل رقم (5) لعام 1995م.

فقد تناولت المادة (48) من قانون العمل رقم (5) لعام 1995م تحديد ساعات عمل الحدث، بحيث نصت على أنه لا يجوز أن تزيد ساعات عمل الحدث عن (7) ساعات في اليوم، وعن (42) ساعة في الأسبوع، كما أوصت أن يمنح الحدث أثناء ساعات العمل اليومية (ساعة واحدة) للراحة، وأن لا يعمل عمل متواصل أكثر من (4) ساعات.

أما بشأن تشغيل الحدث بعد الدوام الرسمي ساعات عمل إضافية أو أثناء العطل الرسمية فقد حظرت المادة (48) تشغيل الحدث ساعات عمل إضافية أو أثناء العطل الرسمية مهما كانت الأحوال أو التشغيل في أعمال ليلية عدى تلك الأعمال التي تحدد بقرار من وزير العمل.

وقضت المادة (49) من قانون العمل النافذ، بأنه لا يجوز لأصحاب العمل تشغيل صغار السن إلا بموافقة ولي أمره، وبعد إشعار مكتب العمل المختص بذلك بهدف تسجيله ومن ثم الاهتمام والمراقبة التي ينبغي على مكتب العمل القيام بها من أجل تطبيق القانون، وحماية الأطفال العاملين وتحسين شروط وظروف عملهم، حيث أشارت الفقرات (2، 3، 4) من نفس المادة (49) على أنه لا يجوز تشغيل الأطفال (الأحداث) في المناطق النائية والبعيدة عن العمران، ويلتزم صاحب العمل بتوفير بيئة عمل صحية وآمنه للأحداث العاملين وفقاً للشروط والأوضاع التي يحددها وزير العمل.

كما أوجب القانون على صاحب العمل عند تشغيل أحداث يجيز القانون تشغيلهم القيام بما يلي:
المادة (51) من قانون العمل:

1) أن يضع سجلاً للأحداث وأوضاعهم الاجتماعية والمهنية، يتضمن اسم الحدث وعمره، وعنوانه، وولي أمره، وتاريخ مباشرته للعمل، وأية بيانات أخرى تطلبها وزارة العمل، أو مكتب العمل المختص.
2) أن يقوم بإجراء الكشف الطبي الأولي للحدث والفحص الطبي الدوري، وكلما كانت هناك ضرورة للتأكد من لياقته الصحية، إضافة إلى فتح ملف خاص بكل حدث يتضمن كل ما يتعلق بحياته من الناحية الصحية.
3) أن يعلن في مكان ظاهر داخل المنشآت عن نظام عمل الأطفال والامتيازات الممنوحة لهم بموجب قانون العمل والقرارات المنفذة له، الصادر عن وزير العمل.

وتجدر الإشارة هنا إلى أن قانون العمل رقم (5) لعام 1995م قد استثنى من تطبق أحكامه الخاصة بشروط وظروف عمل الأطفال، على الأطفال العاملين الذين يشتغلون في وسط عائلي تحت إشراف ورقابة الأب، الزوج، الأخ، الأم،... إلخ.

ولأجل ضمان تنفيذ هذه المبادئ والأحكام الخاصة التي تضمنها قانون العمل اليمني لتنظيم تشغيل الأحداث وصغار السن وحمايتهم والتي تحدثنا عنها سلفاً، رتب قانون العمل أيضاً عقوبات وجزاءات على صاحب العمل الذي سيخالف أحكامه المتعلقة بحماية الأحداث وصغار السن، فقد فرضت المادة (145) من قانون العمل رقم (5) لعام 1995م غرامة مالية تتراوح ما بين (ألف إلى عشرة ألف ريال) على كل من يخالف قواعد تشغيل الأطفال التي أشرنا إليها سابقاً، ونعتقد أن هذه الغرامة المالية ليست كافية لردع المخالفين، وإن كان يجب أن ينص القانون على جزاءات جنائية على صاحب العمل المخالف، حيث أن مثل هذا الجزاء الجنائي كان موجوداً في قانون العمل القديم رقم (14) لعام 1978م والذي كان ينص على عقوبة قيد الحرية مدة لا تزيد عن ستة أشهر، ومعاقبة صاحب العمل بالغرامة وقيد الحرية معاً بموجب حكم من المحكمة المختصة

بالنظر في مثل هذه القضايا المتعلقة بحماية الأحداث العاملين إذا كانت المخالفة ذات خطورة اجتماعية بالغة أو ارتكبت بدافع الجشع المادي (المادة) من قانون العمل رقم (14) لعام 1978م.

كما كان يجب أن يتضمن قانون العمل رقم (5) لعام 1995م نصاً بإلزام صاحب العمل الذي شغل حدثاً بصورة مخالفة للقانون أن يدفع أجور الحدث المتفق عليها وتعويضه في حالة إصابته بأذى أثناء العمل بغض النظر عن توفر عنصر الخطأ.

وفي الواقع العملي يصعب علينا التحدث عن إحصائيات للأطفال العاملين أو معرفة المهن التي يشتغلون فيها بسبب ضعف الأداء لدى أجهزة التشغيل، وأجهزة التفتيش (تفتيش العمل) المركزية والمحلية، ويعود ذلك في تقديرنا إلى عدة عوامل إدارية، وفنية، ومالية.

وعلى الرغم من أن قانون العمل يحرم على الأطفال دون الخامسة عشرة العمل إلا أن الواقع العملي عكس ذلك تماماً، فالدلائل توضح أن الأطفال دون السن القانونية يعملون في مختلف القطاعات، كالقطاع الزراعي، الصناعي، التجاري، القطاع الهامشي.. إلخ.

وتزداد الخروقات القانون لهذا القانون وخاصة فيما يتعلق بتشغيل الأطفال من قبل أصحاب الأعمال، يقابله تسيب وإهمال وانعدام المراقبة والتفتيش من قبل وزارة العمل فضلاً عن نقص المعرفة والوعي في هذا الشأن أيضاً من قبل أصحاب العمل وأولياء الأمور والمشرفين على مراقبة تطبيق القانون، وغياب دور المنظمات النقابية، والمنظمات غير الحكومية المعنية بحقوق الطفل.

وفي تقديرنا أن كل ذلك يؤدي إلى ظلم ومعاناة هؤلاء الأطفال العاملين فهناك من لا يعرفون الراحة مطلقاً، فقد تصل عدد ساعات العمل اليومية لهم قرابة (15 ساعة) يومياً، مثل ذلك الأطفال الذين يعملون في المشاريع التابعة للمقاولين وفي المطاعم، والمتاجر الصغيرة، والورش الخاصة بالنجارة، والسمكرة، والميكانيكا،... إلخ.

وفي الوقت نفسه لا توجد أية ضمانات قانونية لهم لحمايتهم كالرعاية الصحية والطبية والتأمينات الاجتماعية، وكذا الحصول على الأجر المجزي مقابل ما يبذله الطفل من عمل كما لم يتم تحديد الأعمال التي يحظر تشغيل الأطفال بها والتي قد تعرض صحتهم أو معنوياتهم للخطر.

إن تشغيل الأطفال واستغلالهم لا يؤدي إلى ما ذكرناه سلفاً، بل قد يصل الأمر إلى أكثر خطورة وهو التأثير النفسي السيئ على شخصية الطفل، الأمر الذي يؤدي إلى انحراف الطفل إلى الظواهر المشينة بما في ذلك التدخين، ومضغ القات، لأن الطفل يعيش في بيئة محدودة تؤثر وتتأثر به، فالاختلاط مع أفراد وسنة وتفكيره في العمل يؤثر عليه ولذلك تتولد لديه عوامل الانحراف والتصرف أكبر من عمره الحقيقي.

الفصل الرابع
إجــراءات الدراسة الميدانيــة

1) خصائص العينة الاجتماعية والصحية والتعليمية:
بيانات أولية عامة: خصائص العينة الاجتماعية الصحية والتربوية.

مناطق العينة:
تم تحديد خريطة أولية لعمل الأطفال في الجمهورية اليمنية بحيث تشمل أربع محافظات ريفية وحضرية وساحلية كما تم اختيار عينة عشوائية من ألف طفل يعملون في مجالات مختلفة وقد بلغ جملة أفراد العينة بعد التحليل 979 طفلاً، هذه العينة العشوائية تمت مقابلتها في أمكان عملهم وتكونت من الأطفال الذين تقل أعمارهم عن سن السادسة عشرة، وتعتبر هذه العينة العشوائية عينة مثالية مقارنة بعدد الأطفال العاملين في اليمن والذين يمثلون نسبة 6.5% من إجمالي القوى العاملة.
كما أن توزيع الأطفال العاملين على مناطق الدراسة واختيار هذه المناطق يكاد يعطي تمثيلاً مشابهاً للواقع من حيث نسبة عدد السكان وتركز الأعمال المختلفة فيها، وتعدد المواسم الزراعية، وتنوع النشاط الاقتصادي بشكل عام والانتقال والهجرة الداخلية إلى مراكز استجلاب والنشاط الاقتصادي في المدن والمناطق شبه الحضرية المحيطة بها.
وقد بلغت نسبة توزيع أفراد العينة عشوائياً على النحو التالي:

جدول رقم (4)
توزيع العينة على المحافظات

المحافظة	عدد أفراد العينة	النسبة %
أمانة العاصمة صنعاء	389	40.7
عدن	299	30.5
عمران	150	15.3
لحج	131	13.4
غير مبين	1	
جملة	970	97

ووفقاً للأسلوب المتبع في هذه الدراسة فقد توزع أفراد العينة في المناطق السابقة عشوائياً بدأ من مدخل كل منطقة وحتى نهايتها واضعين في الاعتبار أهم المراكز والتجمعات الاقتصادية بحسب أهمية كل منطقة وعدد السكان فيها على النحو التالي:

1) أمانة العاصمة صنعاء (شارع هائل، الحصبة، نقم، باب اليمن، شعوب) وهي المناطق التي تشهد نشاطاً تجارياً مختلفاً وتتوزع فيها الورش والأفران والمحلات التجارية بنسبة 40.7% ذلك أن أمانة العاصمة تشهد أكبر تجمع سكاني من مختلف عموم اليمن ومن المناطق المحيطة بها.
2) منطقة عمران، وهي منطقة ريفية تبعد عن العاصمة بحوالي 60كم وكانت تعتمد على الزراعة كحرفة رئيسية حتى أدخلت إليها الصناعات الحديثة كصناعة الأسمنت والرخام.
3) مدينة عدن (منطقة كريتر) وهي منطقة تشمل تجمع حرف التجارة والصيد وبعض الحرف المرتبطة بها، وتعتبر من أهم المدن اليمنية التي تجمع أعداد من السكان من مختلف المناطق اليمنية .

4) محافظة لحج، وتبعد عن مدينة عدن بحوالي 25 كم، وهي منطقة ريفية واسعة وتعتبر من أهم المناطق التي لا تزال تعتمد على الزراعة والحرف المرتبطة بها.

وقد شملت المناطق السابقة عدداً من أماكن تجمع عمالة الأطفال مثل محلات بيع الأغذية، المطاعم، ورش إصلاح السيارات، ورش اللحام، محطات غسيل السيارات، محلات بيع القات، المتاجر، محلات الحلاقة، تجمعات محطات الباصات التاكسيات، وشركات المقاولات المعمارية والمصانع في أطراف وضواحي المناطق وطرقها السريعة التي تربطها بالمحافظات الأخرى.

كما أتضح من أن نوع المنشأة التي عمل فيها الأطفال قد اختلفت باختلاف المجالات الاقتصادية للبلاد حيث تبين أن الأطفال العاملين يتوزعون على النحو التالي:

جدول رقم (5)
توزيع الأطفال العاملين بحسب المنشأة الاقتصادية

المجـال	النسبـة	العـدد
زراعي	1.1	11
سمكي	0.6	6
صناعي	1.2	12
حرفي	16.9	165
تجاري	31.4	307
خدمي	21.7	212
مطاعم	10	98
طبيعي	2.6	25
أعمال مختلفة	13.1	128
غير مبين	0.8	8
جملة		970

ويتضح من الجدول السابق أنه على الرغم من ارتفاع عدد الأطفال العاملين في الريف فإن معظمهم يعودون إلى الدراسة في بقية العام ويمارسون العمل الزراعي موسمياً، بينما يرتفع عدد الأطفال العاملين في الحضر الذين تكون من دوافعهم تحسين معيشة أفراد أسرهم للعمل بأجر دون اهتمام بالدراسة، وقد أجريت هذه الدراسة في شهري ديسمبر ويناير وهي الأشهر الشتوية التي يتوقف فيها العمل الزراعي بسبب شحة الأمطار ويبتعد عنها الأطفال نحو المدارس أو يهاجرون إلى المدن نظراً لخلو الريف من العمل في هذه الفترة.

المراحل العمرية:

وزع أفراد العينة عشوائياً ما بين 7 – 10 أعوام وهي الفئة التي يحظر قانون العمل عملها وما بين 12 – 15 عاماً وهي الفئة العمرية التي يحظر عليها ممارسة الأشغال الشاقة، حيث كانت أعلى نسبة في سن 14 عاماً والتي شكلت 25% من جملة أفراد العينة، تلتها نسبة 24.9% للأطفال في سن 13 عاماً، ثم نسبة 20.4% للأطفال في سن 15 عاماً، ونسبة 14.5% للأطفال في سن 12 عاماً، و6.1% للأطفال في سن 10 أعوام، ونسبة 4.8% للأطفال في عمر 11 عاماً، ثم انخفضت تدريجياً إلى 1.8% في سن 9 سنوات، و 1.5% للأطفال في سن 8 أعوام.

جدول رقم (6)
توزيع الأطفال حسب العمر

السن	التكرارات	النسبة
7	2	0.2
8	15	1.5
9	17	1.7
10	60	6.1
11	47	4.8
12	142	14.5
13	246	25.1
14	246	25.2
15	200	20.2

النـوع:

أمـا نـوع الطفل العامل (ذكر / أنثـى) فقد تبين أن هنـاك نسبة مـن الإنـاث تـدخل ضـمن إطـار العامل المبكر والتي شكلت نسبة 3.4% من جملة العينة وقد توزعت مفردات العينـة بين الذكور والإناث على النحو التالي:

جدول رقم (7)
توزيع الأطفال العاملين حسب النوع

النوع	العدد	النسبة %
أنثى	29	29
ذكر	975	97

وعموماً فقد كان النزول عشوائياً، حيث أتضح أن البنات يعملن لدى الأسرة فقط وقليل جداً من يعمل بأجر.. ولهذا كانت العينة ممثلة للواقع ومتقاربة منه، فعدد البنات العاملات في الريف يفوق الأولاد، ولكن العمل خارج المنزل، وفي الورش، والمصانع، وبأجر فإنها حالات نادرة وقليلة.

مكـان الإقامـة:

جدول رقم (8)
توزيع الأطفال حسب مكان الإقامة الحالية

المنطقة	العدد	النسبة %
ريف	174	17.8
حضر	551	56.3
غير مبين	254	20.9

كمـا تبـين مـن الدراسـة أن نسـبة الأطفـال العـاملين المقيمـين فـي الريـف بلغـت 17.8%، وأن الأطفال العاملين فـي الحضـر تبلـغ نسبة 55.9%، بينمـا لـم تتضـح محـل إقامـة 26.3%، وهـؤلاء بعضهم مقيم في الحضر وقد يكون ريفي الأصل مهاجر إلى المدن، وقد يكون مقيم في الريف ومهاجر إلى المدينة بقصد العمل فقط.

وهذه النتيجة تتوافق مع التمثيل العددي للسكان لكنها تعكس صورة الحراك الاجتماعي من الريف إلى المدن، كما تعكس الحراك الاقتصادي الذي ينشط في الصيف والربيع في الريف وينشط في الشتاء والخريف في المدن.

الحالة الزواجية:

تميزت العينة رغم انخفاض سن أفرادها بوجود عدد من أفرادها متزوجين، نظراً لارتفاع نسب الزواج المبكر بشكل عام في اليمن وبين الأسر الفقيرة عموماً، والتي يوضحها الجدول التالي:

جدول رقم (9)
الحالة الاجتماعية للأطفال العاملين

	العدد	النسبة %
أعزب	792	80.9

متزوج	7	0.7
أرمل	1	0.1
غير مبين	179	18.3

فمن الحالة الاجتماعية للأطفال المبحوثين فقد تبين وجود نسبة 0.7% من الأطفال المتزوجين، ونسبة 0.1% من المطلقين، في حين لم تتضح حالة نسبة 18.6% منهم، أما نسبة الأطفال غير المتزوجين فقد بلغت 80.6% وهؤلاء الأطفال العاملين وجد أن نسبة 0.4% منهم لديهم طفلين أولاد ذكور فقط والنتيجة تعطي تمثيلاً للمجتمع اليمني الذي يرتفع فيه نسب الزواج المبكر حتى لدى الأسر الفقيرة.

نوع العمل:

ومن حيث المهن التي يمارسها الأطفال فقد أمكن تجميع هذه المهن إلى ثلاث مهن رئيسية من خلال توزيع عشوائي مرتبط بخريطة السير التي سار فيها الباحثين وتم من خلالها تجميع البيانات الأولية لأفراد العينة.

جدول رقم (10)
توزيع الأطفال حسب المهنة

خدمية	16.4
تجارية	57.8
فنية / تقنية	25.3
غير مبين	0.3

وهذه المهن تبدو أكثر وضوحاً في المجال التجاري أعلاه في مجال البيع (بائع متجول وبائع مواد غذائية، وبائع في متجر، وصبي في مطعم) ثم تلي ذلك الخدمة والمهن الفنية في مجالا ورش السيارات كالميكانيكا، واللحام، والبنشر، وغسيل السيارات، وتليها المهن الأقل تقديراً في المجتمع، مثل مهن تصليح الأحذية، والحلاقة، والتجارة، وتنظيف الشوارع، وهي مهن ممثلة لأوجه العمل في المجتمع اليمني خصوصاً في ضواحي المدن ووسطها.

أما قطاع العمل فقد توزع عمل الأطفال المأجور على النحو التالي:

جدول رقم (11)
توزيع الأطفال على مختلف قطاعات العمل

خاص	حكومي	عائلي	يعمل للغير	يعمل لنفسه	غير مبين
274	8	239	159	234	65
%28	%0.8	%24.4	%16.2	%23.9	%6.6

وبما أن خط سير جمع البيانات كان عشوائياً من بدية الانطلاق ونهاية الخط فقط صادف الباحثون أنفسهم في قطاعات عمل خاصة وحكومية وعائلية.

وقد تبين أن أعلى نسبة للأطفال العاملين في القطاع الخاص 27.9%، تليها القطاع العائلي 24.4%، والذين يعملون لحسابهم الخاص 24.2%، ثم الأطفال العاملين بأجر خارج نطاق أسرهم 16% نسبة 6.6%، وذلك يتضح بالتحديد في مجال عملهم، أما أقل نسبة فهي القطاع الحكومي وتوجد علاقة بين عمل الأطفال في هذه المهن ورخص الأيدي العاملة أي متوسط دخل العامل مقابل القيام بهذه الأعمال التي تشكل أقل من نصف أجرة العامل البالغ.

الحالة التعليمية:

بلغ عدد الأطفال العاملين الحاصلين على التعليم الأساسي في مستواه نسبة 78.3% في حين بلغ نسبة الأمية منهم 15.2% و 5.5%، فقط منهم يجيدون القراءة والكتابة، كما تراوحت أعلى نسبة للملتحقين بالتعليم في الصف السادس 17%، تلاها الصف السابع 14.2%، والصف الخامس 13.1%، ثم الصف الثامن 10.6%، والصف الرابع 10.2%، ثم الصف التاسع 9%، والصف الثالث 6.8%، أما الذين أنهوا المرحلة الأساسية فقد بلغت نسبتهم 1.2% والتي يوضحها الجدول التالي:

جدول رقم (12)
الحالة التعليمية للأطفال العاملين

الحالة التعليمية	العدد	النسبة %
لا يقرأ ولا يكتب	147	15.0
يكتب ويقرأ	56	5.7
في التعليم الأساسي	769	78.5
غير مبين	7	0.7

ويتضح أن بعض أفراد العينة من الأطفال العاملين ما زال في التعليم وهم يشكلون نسبة 35.6% بينما بلغ عدد الذين توقفوا منهم عن التعليم نسبة 50.3% في حين لم يلتحق منهم بالتعليم أصلاً نسبة 10.4%.

أما الأطفال العاملين الذين تسربوا من التعليم فقد اختلفت نسبة توقفهم عن التعليم بحسب الصفوف، إذ بلغت أعلى نسبة للمتسربين من الصف السادس نسبة 11.6%، تلاها الصف السابع 8.2%، ثم الصف الخامس 7.5%، والصف الرابع 6.9%، والثامن 6%، ثم الصف الثالث 4.9%، وأخيراً الصف الثاني 1.8%، أما أدنى نسبة قد كانت 0.8% في الصف الأول وهؤلاء هم في الأعمار دون الثامنة .

على أن بعضهم لا يزال في التعليم وتبين الموقف التعليمي من المدرسة كما يلي:

جدول رقم (13)
موقف الأطفال العاملين من التعليم

الموقف من التعليم	العدد	النسبة %

ما يزال مقيداً في التعليم	349	35.6
انسحب من التعليم	493	50.4
لم يلتحق أصلاً	103	10.5
غير مبين	34	3.4

أما أعلى نسبة للمتسربين من التعليم فكان في نهاية الصف السادس 11.6% فأعلى، وتبين أن نسبة 37.3% ترغب في الاستمرار في التعليم وأن نسبة 17.8% من الذين لم يلتحقوا بالتعليم كانت تود الالتحاق به مقابل 29.4% من الذين لم يلتحقوا بالتعليم لا يرغبون في ذلك إما سبب ظروف العمل أو تلبية لرغبات أسرهم.

الخلفية الأسرية للأطفال العاملين:

تركيب الأسرة:

يتبين من الدراسة الميدانية بعض الخصائص التي تتميز بها أسر هؤلاء الأطفال من حيث التركيب الأسري، حيث يتراوح عدد أفراد الأسرة بين فردين و 20 فرداً لأفراد العينة، إلا أن أعلى نسبة تركزت بين 7-9، تليها الأسر التي يزيد عدد أفرادها بين 9-15، وترتفع نسبياً عدد الأبناء بين الذكور 64.6% و 63.4% من الإناث بين الأطفال 2-6، ويبلغ متوسط أفراد الأسرة 8.9%.

ويأتي ترتيب الأطفال العاملين بين إخوانهم 24.3% الثاني 22.2% الأول 20.6% الثالث 12.9% الرابع 8.1% الخامس، ومعنى ذلك أن الطفل يتحمل مسئولية تجاه إخوانه كلما كان ترتيبه الأول أو الثاني.

المستوى التعليمي للآباء :

تؤثر خلفية الآباء التعليمية في توجيه الأطفال وتغيير مسار حياتهم ويتبين من الدراسة الميدانية أن 64.6% من الآباء أميون، و 31.8% يقرأ ويكتب فقط، كما أن نسبة 88.8% من الأمهات أميات ونسبة 8.5% تقرأ وتكتب.

ومن ذلك فإن مستويات تعليم الغالبية من الآباء والأمهات كانت متدنية، ومعنى ذلك أن الآباء بخبراتهم الذاتية يتجهون إلى إلحاق أبنائهم بسوق عمل لكي يتعلموا حرفاً مماثلة لحرفتهم.

أما مستوى تعليم الأبوين فإن 58.8% من الآباء أميون و 28.9% يجيدون القراءة والكتابة، وهو ما يتفق مع المسح الديمغرافي للأم والطفل والنتائج النهائية للسكان من مؤشرات للأمية، أما مستوى تعليم الأم فإن 83% من الأمهات أميات، وهو أيضاً ما يتوافق مع نتائج المسح الديمغرافي والنتائج الأولية للمساكن والسكان لعام 1994م رغم صغر حجم العينة المبحوثة لعموم البلاد.

المستوى الاقتصادي للأسرة:

استعانت الدراسة من تحديد بعض المؤشرات منها ملكية المسكن، والدخل الشهري، الأدوات المنزلية، والإعانات التي تحصل عليها الأسرة وهي على النحو التالي:

1) المسكن:

يتضح أن 84.4% من أفراد العينة يعيشون في مسكن خاص 12.6% في مسكن مؤجر، على أن ذلك لا يعني أن الطفل يعيش في نفس المسكن إذ أن نسبة 59.2% يعيش مع أقاربه، ونسبة 21.1% يعيش مع أصدقاء له، و 9.2% في غرف (دكاكين مستأجرة) و 7.8% في ورش العمل، ونسبة 2.4% في أماكن غير محددة. وعن نوع مسكن الأسرة يتضح أن 80% يعيشون

في مسكن ملك لهم و12% في مساكن مستأجرة، وعن علاقة الطفل بالعمل ومكان إقامته يتضح أن:
37.2% يعيشون مع أقاربهم.
13.4% يعيشون مع أصدقائهم.
5.8% يعيشون في دكاكين (غرف صغيرة يستأجرونها).
0.2% في المساجد.
4.9% يعيشون في ورش العمل.

2) مستوى دخل الأسرة:

يتضح أن معظم دخول الأسرة تركزت عند متدني جداً 45.8%، تليها دخل متدني 28.1% ونسبة 16.4% عند متوسط، ولم يتضمن الاستبيان أسئلة مباشرة خوفاً من عدم وجود إجابة دقيقة، وقد بلغ متوسط (الدخل / الأجر) الذي يتقاضاه الأطفال عن عملهم ثلاثة ألاف ريال، حيث بلغ أقل دخل 3000 ريال وأعلى دخل 36.000 ريال، أما أعلى نسبة للدخل فقد تركزت عند ثلاثة ألاف ريال وأربعة ألاف ريال وخمسمائة ريال.

أما متوسط دخل الأسرة فإن 42.2% من الأطفال يعترفون بأن قليل جداً، و 25% يرون أنه قليل، و 15% يرون أنه متوسط، أما 5.3% فقط يرون أنه مرتفع.

3) الإعانات والمساعدات:

تبين أن 2.5% فقط من أسر الأطفال تحصل على معونة حكومية أو خيرية، بينما 97.5% من أفراد العينة لا تحصل أسرهم على أية إعانة. ومعنى ذلك أن 2.3% فقط من الأطفال المبحوثين تستلم دعماً وإعانة حكومية مقابل 94% لا يجدون ذلك. ومن الجمعيات الخيرية 1.0% فقط يحصلون على دعم جمعيات خيرية و 1.9% من مصادر مختلفة.

أما علاقة الطفل بالعمل وشعوره بحاجة إلى معونة فإن 65.7% من أفراد العينة يرون احتياج أسرهم إلى معونة مقابل 20.3% لا يرون ضرورة لذلك.

4) الأدوات المنزلية:

تعتبر الأدوات المنزلية أحد المؤشرات لقياس المستوى الاقتصادي للأسرة حيث تبين أن 36.7% من الأسر تمتلك تليفزيون، ونسبة 5.4% تمتلك فيديو، ونسبة 2.2% لديها ستلايت، ونسبة 30.8% لديها طباخة بالبوتجاز، ونسبة 31.6% في منازلها كهرباء، و 12.9% لديها غسالة كهربائية، و 17.1% لديها تنور غاز مقابل 64.6% لديها تنور بلدي فرن تقليدي وطباخة تقليدية، ومعنى ذلك أن النمط الاستهلاكي هو أحد الأنماط التي تتميز بها الأسرة اليمنية من مختلف الطبقات الغنية والفقيرة ولعلها أهم دوافع عمل الأطفال في المجتمع.

العلاقة الاجتماعية في الأسرة:

تواجد الأبوين:

ويتضح أن نسبة 11.7% فقط من أفراد العينة ليس لهم آباء أحياء، مقابل 88.2% لديهم آباء على قيد الحياة، كما يتضح أن 6.3% من العينة أمهاتهم متوفيات، مقابل 93.4% أمهاتهم على قيد الحياة .

وتبين خصائص أفراد العينة المبحوثة أن 88.2% لديهم آباء أحياء ونسبة 93.4% لديهم أمهات أحياء، لكن نسبة 60.3% من الأطفال يعيشون في وسط أسرهم مقابل 39.7% يعيشون في ظل أقارب الأسرة.

ومعظم أفراد العينة من الأطفال العاملين لا يعيشون في أوساط أسرهم 53.6%، مقابل 35.2% يعيشون في وسط أسرهم، ولم تتبين حالة 11.1% منهم، وهو ما يؤكد أن معظم أفراد العينة هم من الريفيين المتواجدين في المدن المهاجرين إليها بقصد العمل.

التماسك الأسري:

تبين نتائج الدراسة الميدانية أن 76.9% من أفراد العينة آبائهم غير منفصلين، مقابل نسبة 6.5% أسرهم منفصلة، بينما 16.5% لم تتضح حالتهم، وقد تكون هذه النسبة أحد مؤشرات عدم الاستقرار الأسري لأفراد العينة.

وتبلغ نسبة الآباء المتزوجين زوجة واحدة 74.4%، مقابل 6.2% من الآباء متزوجين من زوجتين، ونسبة 0.7% منهم متزوجين من ثلاث، في حين لم تتضح عدد زوجات الآباء لنسبة 18.7%، وقد تكون هذه النسبة للمتزوجين بأكثر من ثلاث أو من الأسر المنفصلة، وهو ما يتقارب مع عدد أفراد العينة من الأسر التي تفتقر إلى التماسك الأسري على ما يبدو.

عمل الأب:

يتضح من الدراسة أن 80.9% من آباء الأطفال يعملون، وأن نسبة 19.1% منهم متعطلون عن العمل، كما أن نسبة 32% فقط أمهاتهم يعملن وقد يكون المقصود هنا هو عمل الأم بأجر لأن المرأة الريفية تعمل في المزرعة بين أفراد العائلة. ويبلغ عدد الآباء العاملين نسبة 71.3%، مقابل 16.9% آباءهم عاطلين عن العمل، ونسبة 12% لم يتضح وضع آباءهم العملي، وقد يكونوا منه العمال الموسمين الذين يحصلون على أعمال في أوقات الزراعة والحصاد.

أما نسبة الأمهات العاملات فقط بلغ نسبة 2.9%، مقابل 85.5% ربات بيوت وينطبق عليهن أيضاً العمل الموسمي بأجر أو بدون أجر، نظراً لأن إجراء الدراسة قد تم في موسم الشتاء، ونظراً لأن أعلى نسب للمرأة اليمنية هي للعاملات في الريف فإن هذه النتيجة كانت متواضعة مع عدد من المعطيات والنتائج الإحصائية الديمغرافية.

وجود أخوة يعملون في نفس الأسرة:

يتضح من الدراسة أن 59.5% لديه أخ يعمل، ونسبة 24.1% لديه أخوين يعملون، ونسبة 11.3% لديه ثلاثة أخوة غيره يعملون، أما الأخوات اللاتي يعملن فقد أتضح أن 52.6% لديه أخت تعمل، ونسبة 34.2% لديه أختين تعملان، ونسبة 7.9% لديه ثلاث أخوات يعملن، ونسبة 5.2% لديه أكثر من ثلاث أخوات يعملون، ومعنى ذلك أن مهنة العمل الريفي والمنزلي وشدة الحاجة للعمل دفعت جميع أفراد الأسرة للبحث عن وسائل معيشة وعمل مناسب. وفيما يوافق 52.2% بوجود أخوة وأخوات لهم يعملون وفيما يوافق 52.2% بوجود أخوة وأخوات لهم يعملون لا يوافق 47.8% على وجود أحد من أخوتهم في العمل.

ومن حيث ترتيب الطفل العامل بين أخوته يتضح أن معظم أفراد العينة ترتيبهم الرابع بين أخوتهم 22.1%، والثالث 20.3%، والثاني 16.2%، والأول 15.1%، بينما تراوحت النسبة بين 8.1% بين السادس.

كما بلغت أعلى نسبة عند ثلاث إخوة 23.2% وأخوين 22.1% وأربع أخوة 15.4% وأخ واحد 12.7% وخمسة أخوة 9.1% وتراوحت النسبة بين 6.5% و 5.9% للأخوة العاملين بين ستة وتسعة أخوة، وهو ما يتوافق مع متوسط عدد أفراد الأسرة ونسبة الإعالة في المجتمع اليمني.

وعن وجود أخوات يعملن أتضح أن 93% ليس لهم أخوات عاملات بينما بلغ عدد الذين لديهم أخوات يعملن بأجر 4.8%.

وعموماً فإن اختيار أفراد العينة الذي تم بطريقة عشوائية قد بين أن للظروف الاجتماعية والاقتصادية دوراً في توجيه الطفل نحو العمل.. إذ كان من المتوقع أن يكون عدد أفراد العينة من الأطفال العاملين في المال الريفي أكبر، ولكن وجد أن أقل نسبة من الأطفال العاملين تركزت خارج نطاق العمل الزراعية، نتيجة لأن العمل الزراعي موسمي وغير ثابت ويتم في الغالب داخل نطاق العائلة أو القبيلة، بينما يتركز معظم العمل المأجور في مهن فنية وحرفية بقصد إعانة

أسرهم في الريف، ومعنى هذا أن أفراد العينة من الأطفال الريفيين يهاجرون إلى المدن بقصد العمل لإعالة أسرهم، وذلك لأن عدد أفراد الأسرة قد أثر بشكل واضح على دخل الأسرة وعلى مكانتها، وبالتالي كان لابد من وجود أشخاص صغار يشاركون في إعالة الأسرة، في وقت تساهم الأم في أي دخل إضافي للأسرة.

نتائج
الدراسـة الميدانيـة

الفصل الخامس
الأوضاع الاجتماعية والصحية والثقافية لأفراد العينة

الحالة التعليمية للأطفال العاملين:

المستوى التعليمي:

أظهرت نتائج الدراسة للأطفال العاملين بأن نسبة الأطفال الذين لم يلتحقوا بالتعليم الأساسي ولا يجيدون القراءة والكتابة 15%، وأن 5.8% يجيدون القراءة والكتابة، بينما بلغت نسبة الأطفال الحاصلين على تعليم أساسي 78.5% من إجمالي العينة التي شملت 979 طفل وهذا ما نلاحظه من خلال الجدول التالي:

جدول (14)
المستوى التعليمي لأفراد العينة

المستوى التعليمي	النسبة %
لا يقرأ ولا يكتب	15
يقرأ ويكتب	5.7
تعليم أساسي	78.5
غير مبين	0.7
الإجمالي النسبي	100
إجمالي الأفراد	979

كما تكشف الحالة التعليمية للأطفال العاملين في ضوء نتائج الدراسة بأن 34.9% من الأطفال لا زالوا ملتحقين بالتعليم أي يجمعون بين التعليم والعمل بهدف الإسهام الجزئي في تحمل تكاليف المعيشة لهم ولأسرهم، بينما ترتفع نسبة الأطفال الذين لا يجمعون بين الدراسة والعمل ولا زالوا خارج نطاق التعليم ويشكوا 60.9% من إجمالي الأطفال العاملين.

جدول (15)

حالة الأطفال التعليمية	النسبة %
يجمعون بين التعليم والعمل	35.6
لا يجمعون بين التعليم والعمل	60.9
غير مبين	3.5
الإجمالي النسبي	100

التسرب من التعليم:

يعتبر التسرب من التعليم أحد الأسباب الرئيسية لاتساع ظاهرة عمل الأطفال وزيادة معدلات التحاقهم بسوق العمل، فأكثر من 56% من الأطفال العاملين من المتسربين من التعليم.

وقد تبين من خلال الإجابة على السؤال المتعلق بالالتحاق والتسرب من التعليم الذي شمل 554 متسرباً أن أكثر من عُشر العينة 13.4% تسربوا ما بين الصف الأول والثالث وأن 45.5% تسربوا ما بين الصف الرابع والسادس، وأن 41.1% تسربوا ما بين الصف السابع وما فوق، ويتركز التسرب بشكل رئيسي من الصف السادس وبنسبة 20.6%، ويمكن الاستدلال على حجم معدلات التسرب من خلال الجدول التالي:

جدول (16)
معدلات تسرب الأطفال العاملين من التعليم حسب الصفوف الدراسية

الصفوف	1	2	3	4	5	6	7	8	9	10	الإجمالي النسبي	إجمالي الأفراد
النسبة %	1.4	3.2	8.7	12.3	12.6	20.6	12.4	10.6	15	1.1-	100	554

أسباب التسرب من وجهة نظر الطفل:

لقد برزت أمام الأطفال العاملين المبحوثين دوافع عديدة للخروج من المدرسة والالتحاق بالعمل، يمكن أن نلخص أهم تلك الدوافع والأسباب وفقاً لما يلي:

1) الظروف المعيشية الصعبة التي تواجه الأسر وتجعلها غير قادرة للإيفاء بمتطلبات الإعاشة، وتضطر بذلك على إجبار أطفالها للخروج من المدرسة إلى العمل لتحمل نفقات الإعاشة، ويعتبر هذا السبب من أهم الأسباب التي دفعت الأطفال إلى ترك المدرسة.
2) عدم وجود مدارس في المناطق القريبة من سكن الأطفال وصعوبة انتقالهم إلى المدارس البعيدة عن مناطق سكنهم.
3) عدم قدرة الأطفال على الجمع بين التعليم والعمل في ظل حاجتهم الماسة إلى مصادر مادية لتغطية متطلبات معيشتهم ومعيشة أفراد الأسر التي يعيلونها.
4) الرسوب المتكرر في الدراسة كنتاج لضعف الأساليب التربوية في المدارس للتعامل مع الأطفال خاصة ما يتعلق بعلاج كراهية الطفل للمدرسة بالإضافة إلى ضعف صلات التفاهم بين المدرسة والأسرة في الجوانب المتعلقة بموقف الطفل من تعليمه أو من المدرسة بشكل عام نظراً لارتفاع معدلات الأمية بين الآباء .
5) عدم وجود عائل للطفل بسبب وفاة الأب، أو النزاعات الأسرية التي تؤدي إلى طلاق الأم وإلى تخلي الأب عن مسئوليته تجاه الأسرة.

الفترة الزمنية الفاصلة بين خروج الأطفال من التعليم والتحاقهم بالعمل:

تتفاوت الفترة الزمنية الفاصلة ما بين خروج الأطفال من التعليم والتحاقهم بالعمل والواقعة ما بين الأعوام 90 – 1996م، وذلك بالنسبة للأطفال الذين شملهم المسح ويمكن تصنيفهم من حيث تلك الفترات الزمنية إلى ثلاث مجموعات.

1) أطفال التحقوا بالعمل عند خروجهم مباشرة من التعليم أي خلال نفس العام أي أنهم تركوا التعليم من أجل العمل.
2) أطفال التحقوا بالعمل خلال العام أو الأعوام التالية منذ انقطاعهم عن التعليم وتتراوح الفترة الزمنية الفاصلة ما بين سنة إلى سنتين.
3) أطفال ظلوا ملتحقين بالتعليم والعمل لفترة تتراوح ما بين 2 – 5 سنوات ثم انقطعوا عن التعليم لعدم تمكنهم من الجمع بينهما.

وتتركز الفترات الزمنية الفاصلة ما بين الخروج من التعليم والالتحاق بالعمل في إطار المجموعات الثلاث ما بين الأعوام 90 – 1996 الأمر الذي له دلالات عميقة حيث شهدت البلاد خلال تلك الأعوام تفاقماً واضحاً في الاختلالات الهيكلية للاقتصاد الناتجة عن الأعباء الاقتصادية والإدارية لدولة الوحدة وعودة المغتربين، وانخفاض العون الخارجي وما أفرزته تلك الاختلالات من اعتماد برنامج للإصلاح الاقتصادي والمالي في مارس 1995م الذي أدى إلى زيادة المعاناة الاقتصادية والاجتماعية واختلال في نمط توزيع الدخل مما لم يكن في صالح شرائح واسعة من السكان محدودي الدخل، كما أدى إلى تدهور مستوى المعيشة وتفاقم حالة الفقر، والتي كانت في صدارة الأسباب الناجمة عن تزايد ظاهرة عمل الأطفال طبقاً لمؤشرات الدراسة الميدانية فيما يتعلق بأسباب الخروج من التعليم والالتحاق بالعمل.

رغبة الأطفال للعودة إلى التعليم:

بالرغم من عدم وجود رؤية حكومية واضحة في الوقت الحالي للحد من تدفق الأطفال إلى سوق العمل باستثناء التوجهات المتعلقة بالرغبة للتوسع في استيعاب الأطفال في التعليم الأساسي بحيث تصل النسبة إلى أكثر من 80% من إجمالي السكان في الفئة العمرية 6- 15 سنة بحلول عام 2000م بحسب مؤشرات الخطة الخمسية 96 – 2000م والى أكثر من 90% بحلول عام 2006م طبقاً للإستراتيجية الوطنية للسكان المقرة في المؤتمر الوطني الثاني للسياسات السكانية عام 1996م. غير أنه يبرز سؤال إلى الذهن هل بالإمكان أن تنجح أية جهود مستقبلية لزيادة معدلات التحاق الأطفال بالتعليم للحد من عمل الأطفال، أو إعادة الأطفال العاملين حالياً إلى التعليم وتشجيع مثل هذه الفرص. للإجابة على هذا السؤال نورد الجدول التالي الذين يبين مدى الرغبة لدى الأطفال العاملين لاستكمال تعليمهم أو العودة إلى المدرسة.

جدول (17)
توزيع الأطفال العاملين بحسب الرغبة لمواصلة التعليم

	النسبة %
الأطفال الملتحقين حالياً بالتعليم منهم:	46.5
الراغبين للاستمرار بالتعليم	37.3
غير الراغبين	9.2
الأطفال غير الملتحقين بالتعليم منهم:	47.2
الراغبين للعودة إلى المدرسة	17.8
غير الراغبين	29.4
غير مبين	6.3

ويتضح من الجدول السابق ما يلي:

1) أن أكثر من 55% من الأطفال العاملين لديهم الرغبة للاستمرار بالتعليم أو العودة إلى المدرسة، مقابل 38.6% من إجمالي العينة من المتوقع أن يصبحوا خارج نطاق التعليم بسبب عدم الرغبة لديهم تجاه التعليم، إما لإحساسهم بفوات الأوان أو لعدم تأقلمهم مع المدارس، أو لأسباب أخرى اقتصادية.
2) أن هناك رغبة واضحة بعودة 17.8% من الأطفال إلى التعليم بالإضافة إلى رغبة 37.3% من الأطفال للاستمرار بتعليمهم الحالي، مما يستدعي اتخاذ التدابير اللازمة لنجاح التحاقهم بالتعليم.

وتبرز أمام الأطفال الملتحقين حالياً بالتعليم عدداً من المؤثرات التي من المتوقع أن تؤدي إلى انقطاعهم عنه، فقد أظهرت نتائج الدراسة إجابات متفاوتة حول تلك الأسباب المؤثرة نبينها على النحو التالي:

1) 32.6% من الأطفال ليس لديهم الرغبة الذاتية .
2) 64.3% من الأطفال يتعارض التحاقهم بالتعليم مع العمل.
3) 3.1% من الأطفال لا يوافق أصحاب العمل على استمرارهم بالتعليم.

وبالمثل فإن الأطفال غير الملتحقين حالياً بالتعليم محاطين بالعديد من الأسباب التي تجعلهم غير قادرين للعودة مرة أخرى للمدرسة، أو الالتحاق لأول مرة بالتعليم، وهي على النحو التالي:

1) 4.4% من الأطفال لا يرغبون بالتعليم.
2) 6.8% من الأطفال يفضلون العمل على التعليم.
3) 3.4% من الأطفال تفضل أسرهم بأن يعملوا بدلا من الدراسة.
4) 6.5% من الأطفال ظروف عملهم لا تسمح بذلك.

ومن هنا نجد بأن معظم الدوافع المانعة لاستمرار الأطفال بالتعليم أو العودة إليه لا تتعلق برغبتهم الذاتية وإنما بظروف عملهم الحالية التي لا تمكنهم من الجمع بين التعليم والعمل، ويبقى ارتباطهم بالعمل للحصول على مصادر عيشهم خيار لا بديل عنه، بالرغم من أن أكثر من 41% من الأطفال يشعرون بالحسرة لعدم وجودهم في المدرسة.

الفجوة بين المدرسة والبيئة الاجتماعية للطفل:

من خلال استقرائنا لواقع الطفل العامل ودوافع التحاقه بالعمل وأسباب تركه للتعليم يتضح بأن هنالك فجوة واضحة بين المدرسة والبيئة الاجتماعية للطفل ساهمت في تهيئة الفرص أمامه للالتحاق بالعمل في سن مبكرة أهم مؤثراتها وأسبابها على النحو التالي:

1) تأثير المستوى التعليمي للأبوين على عمل الأطفال:

يؤثر المستوى التعليمي للأبوين على كثير من الاتجاهات السلوكية للطفل وفي تحقيق استقراره الصحي والتعليمي، فالأبوين غير المتعلمين أقل وعياً بحقوق أطفالهم وأكثر استعداداً للقبول بعملهم دون إدراك للمخاطر الناتجة عن قصور هذا الوعي وما يترتب عليه، وقد أظهرت نتائج الدراسة أن هناك علاقة عكسية بين مستوى تعليم الأبوين والتحاق الطفل بالعمل.

2) المستوى التعليمي للأبوين وأثره على متوسط عدد أفراد الأسرة:

كما أثر المستوى التعليمي للأبوين وعلى وجه الخصوص النساء على متوسط عدد أفراد الأسرة (الأبناء)، والذي بدوره انعكس على كثير من الجوانب المتصلة بالظروف الاجتماعية والبيئية التي نشأ فيها الأطفال، فالأم المتعلمة تكون أكثر ثقافة ووعياً بالجوانب الصحية لأطفالها، وتوفير الرعاية المناسبة لهم، ويكون لها عدد أقل من الأطفال. وأفضل تعليماً ومن شأن هذه الأسر الأقل عدداً أن تقلل من عمل الأطفال لدى الأجيال القادمة. فإذا كانت نتائج الدراسة لعمالة الأطفال قد أظهرت بأن النسبة الكبيرة للأطفال العاملين هم من ذوي الأمهات غير الملمات بالقراءة والكتابة أو من يقرأن ويكتبن، فإننا نجد أيضاً بأن أكثر من 97% من الأطفال العاملين من ذوي الأمهات في هذا المستوى من التعليم لديهم أكبر عدد من الأخوة والأخوات في مختلف الأعمال الذين يتراوح ما بين 1 – 18، كما يشكلون أعلى النسب مقارنة بالمستويات التعليمية الأخرى لأمهاتهم. ولهذا فإن ارتفاع نسبة الأخوة والأخوات لدى الأطفال العاملين بسبب تدني المستوى التعليمي لأمهاتهم قد أوجد العديد من المؤثرات التي ساعدت الأطفال الخروج إلى العمل أهمها:

- نقص الرعاية الصحية، والتعليمية، والثقافية.
- عدم القدرة على مجابهة الضغوط المتزايدة للإنفاق على الأطفال.
- تدني درجة الوعي بأهمية الحاجات الثقافية للطفل التي تنمي مداركه.

3) ضعف مقومات التعليم في المدارس:

لا زالت مدارس التعليم العام تعاني من ضعف في مقوماتها والتي لم تساعدها على تحقيق أهدافها التربوية والتعليمية كما كان لهذا الضعف تأثير واضح على تدني مستويات تحصيل الأطفال وتدني قابليتهم للبقاء على مقاعد الدراسة وأهم جوانب الضعف التي يواجهها نظام التعليم خاصة الأساسي هي:

- عد ارتباط مناهج التعليم بمتطلبات المجتمع، والاتجاه نحو تطوير المناهج لا زالت في حدود إجراء التجارب للصفوف الأولى من التعليم الأساسي.
- إتباع الطرق التقليدية في الامتحانات، من خلال الاعتماد على اللفظ والتلقين كمقياس للنجاح والرسوب وقياس المعلومات، دون الاهتمام بالجوانب التعليمية المتكاملة لشخصية الطفل، الأمر الذي أدى إلى شيوع مظاهر فقدان الثقة بالذات والرسوب وقلة الانضباط.
- تعدد لهجات المدرسين الموفدين من البلدان العربية الشقيقة وقد أثرت ذلك على استيعاب الأطفال لمقررات التعليم خاصة لصغار السن.
- تشغيل المدرسين لأكثر من وردية في بعض المواد الدراسة لتغطية العجز الذي تواجهه بعض المدارس، مما يؤثر ذلك سلباً على أداء المدرسين لإيصال المعلومات بالشكل المطلوب.
- ضعف المستويات التعليمية والمهارية لبعض المدرسين خاصة في المناطق الريفية، بالإضافة إلى محدودية برامج إعداد وتأهيل المدرسين.

4) ضعف العلاقة بين المدرسة والأسرة:

كما اتضح من الدراسة الميدانية ضعف العلاقة بين المدرسة والأسرة فكثير من الأسر ترسبت في أعماقها المخاوف من المدرسة وتتعامل بحذر وخوف شديد مع المدرسين، كما أن المدرسة في كثير من الحالات غير سباقة لتقوية صلاتها بأسرة الطفل، بالرغم من أن هذه العلاقة المتبادلة كفيلة بتجاوز المشكلات التي يواجهها الطفل من خلال بحث أسبابها وحلها بشكل مشترك بمجرد الشعور بكراهية الطفل للمدرسة أو تعثره دراسياً، وقد أدى فقدان الصلات بين المدرسة والأسرة إلى عدم التغلب السريع على مشكلات الطفل والفشل من الوصول إلى الهدف النهائي ونقصد به الطفل المتعلم، والذي يستمر في تعليمه حتى نهايته.

العلاقة بين المستوى التعليمي للطفل ودخله الشهري:

إذا كانت دراسة الحالة التعليمية للأطفال العاملين قد كشفت بوضوح بأن الغالبية العظمى منهم حاصلين على الصف السادس والسابع من التعليم الأساس فإنه من الطبيعي أن يكون الأطفال في هذا المستوى من التعليم يمارسون منها لا تتطلب مهارات أو مؤهلات عالية كمهن الباعة المتجولين، وخدمات المطاعم، وهي أكثر المهن شيوعاً والتي تتركز فيها عمالة الأطفال حسب نتائج المسح، والتعليم بالنسبة للأطفال لم يعد مقياساً للعمل لفقدانه القوة والمصداقية التي تجعله من آليات رفع المستوى الاجتماعي داخل البنية المجتمعية فتزايد الطلب على عمالة الأطفال وتحديد مستويات دخولهم على قدر من التعليم وفقدان مثل هذه العلاقة تبدو واضحة من خلال ما تعبر عنه بيانات الجدول التالي:

جدول (18)
التوزيع النسبي للأطفال العاملين
بحسب فئات الدخل الشهري والمستوى التعليمي

فئات الدخل	المستويات التعليمية		
	لا يقرأ ولا يكتب	يقرأ ويكتب	تعليم أساسي
300 – 2800	19	15.4	16.8
2801 – 5999	65.5	64.1	73.2
6000 – 36000	15.5	20.5	10
الإجمالي النسبي	100	100	100
إجمالي الأفراد	116	39	570

ويتبين من الجدول السابق بأن هناك أطفال من غير الحاصلين على تعليم أساسي يتقاضون دخلاً أو عائداً شهرياً مرتفعاً ويقعون ضمن فئات الدخل 6000 – 36000 ريال، كما أن هناك أطفال من الحاصلين على تعليم أساسي يقعون ضمن فئة الدخل المتدنية 300 – 2800 ريال.

ويعتبر الدخل أو العائد الذي يحصل عليه الطفل مرتفعاً أكثر من العائد الذي مكن أن يحصل عليه إذا ما استمر في العمل لسنوات طويلة بعد إتمام سنوات التعليم. وأكثر كذلك من العائد الذي يحصل عليه بعض كبار السن بما في ذلك الحاصلين على مستويات متقدمة من التعليم، الأمر الذي يفسر بفراغ المناهج من التعليم الفني والمهني والمهاري واعتمادها على الجوانب النظرية. ولهذا فإن التعليم ليس له علاقة بتحديد مستويات دخل الأطفال العاملين بقدر ما أن هناك عوامل أخرى تحكم حدود هذا الدخل وتجعلهم أكثر فئات المجتمع التي يتزايد الطلب عليها للعمل والتي تتمثل في:

- طبيعة المهن التي يزاولها الأطفال ويعزف عنها الكبار.
- الضرورة الاقتصادية لعمل الأطفال من قبل أصحاب العمل باعتبارهم أقل تكلفة من تشغيل الكبار، وأقل إثارة للمتاعب، وأقل وعياً بحقوقهم القانونية، وأكثر استجابة للأوامر والتوجيهات.
- طول الفترات الزمنية التي يقضيها الطفل في العمل، خصوصاً تلك المرتبطة بالدخل أو العائد، إذ أن 59.9% من الأطفال يعملون ساعات متواصلة من الصباح حتى المساء.

<u>العلاقات الاجتماعية وقضاء وقت الفراغ</u>

العلاقات الاجتماعية للطفل العامل:

إن مجتمع الطفل يتكون من أسرته القريبة وهي الأب، والأم، والإخوة، والأسرة بمعناها الأشمل، وبالإضافة إلى الأسرة يحتوي المجتمع على الجيران والأصدقاء سواء أصدقاء الأسرة،

أو الطفل شخصياً من أبناء الجيران، أو زملاء الدراسة، أو العمل، وولاء الطفل لأصدقائه يختلف عن ولائه لأهله، فالولاء للأصدقاء يمر بنوبات من الزيادة والنقص، وكثيراً ما تنتهي الصداقات بما تحمل من الولاء بعد فترة من الزمن ولكن الولاء للأم بالذات وللأسرة ككل باق مع الطفل مدى الحياة. غير أنه ما يهمنا في تناولنا للعلاقات الاجتماعية للطفل هو الجزئية الخاصة بعلاقاته الاجتماعية في محيط العمل باعتبارها مدخلاً لتقييم تأثير الظروف الأسرية على العلاقات الاجتماعية للطفل. فنتائج الدراسة قد أظهرت بأن أكثر من 13% من الأطفال العاملين ليس لديهم علاقات أو صداقات مع أحد. وهذا يعني أن هؤلاء الأطفال تولدت لديهم ردود فعل سلبية بسبب انعزال أسرهم عن عالمهم وما يلاقوه من سوء معاملة تؤكد لهم ظنهم بأنهم غير محبوبين، مما يزيد هذا الشعور من مخاوفهم في تكوين علاقات أو صداقات مع الآخرين.

ومن المظاهر الإيجابية للعلاقات الاجتماعية للطفل في محيط العمل هو تكوين علاقات أو صداقات مع أكبر منهم سناً، حيث أظهرت نتائج الدراسة بأن أكثر من 11% من الأطفال العاملين لديهم صداقات مع الكبار من أصدقاء العمل، ومثل هذا الاحتكاك له فائدة عظيمة حيث ينمي مدارك الطفل ومعارفه لاحتكاكه بشخصيات وطباع وأفكار وهويات جديدة، كما أن مثل هذا الاحتكاك يؤدي إلى تغيير اتجاهات الطفل ويعطيه صوراً جديدة عن عالم الكبار تختلف عن الصور التي يأخذها عن والديه، وليس هناك من تفسير لميل الطفل في نسج هذه العلاقات سوى احتمالات أن تكون نتاج لتعرضه لظروف أسرية وتربوية أفقدته الثقة في حب الأهل له والتي أدت بدورها إلى انعدام ثقته بوضعه وكيانه بين أسرته، أما استحواذ إخوته الكبار باهتمام مميز أكثر منه أو بسبب التفكك الأسري مما يجعل الطفل يتجه بكل عواطفه تجاه الكبار لينسج صداقات وعلاقات معهم بديلة لعلاقته بوالديه، وبعض الأطفال يستثمرون هذه العلاقة للوساطة لحل نزاعاتهم مع أصحاب العمل.

والميل الواسع للأطفال في تكوين صداقاتهم وعلاقاتهم هي مع من هم في سنهم والذين تصل نسبتهم إلى 45% من إجمالي الأطفال العاملين المبحوثين، بالإضافة إلى أن 29% لهم علاقات مع كل من يوجد في العمل، والعلاقات الاجتماعية للطفل مهما اختلفت صورها ودرجاتها النسبية فإن لها أهمية كبيرة في حياته، وفي تعزيز ثقته بنفسه فهي تعطيه الإحساس الجميل بحب الناس له وفي أنه مطلوب ومرغوب لذاته.

قضاء وقت الفراغ:

بالرغم من أهمية الوسائل الخاصة بخدمات الطفل ومنها دور السينما، والمسارح، والمكتبات، والحدائق، والأندية، وغير ذلك من الوسائل التي تساعد الطفل على قضاء وقت فراغه لتنمية قدراته وملكاته العقلية، وتنمية مهاراته الاجتماعية، وفي تنويع مصادر ثقافته لتأكيد حقوقه في الحياة، إلا أن مثل تلك الوسائل ليست في المستوى المطلوب وذلك بسبب:

- ندرة الكادر المتخصص بثقافة الطفل.
- عدم توفر المكتبات الخاصة بالأطفال.
- عدم وجود مسرح ودور سينما وأندية خاصة بالأطفال.
- عدم تنويع النشاط الثقافي والرياضي للأطفال.

وبالنظر إلى تدني مثل تلك الخدمات والأنشطة فإن الأطفال لا يجدون الفرص المناسبة لقضاء أوقات فراغهم الواسعة ويتعودون على نمط تقليدي لسده، فقد أظهرت نتائج المسح بأن أكثر من 81% من الأطفال يقضون أوقات فراغهم مع أسرهم وفي النوم ومع زملائهم بينما يقضي 10.9% فقط من الأطفال أوقات فراغهم من خلال الوسائل ذات الطابع الثقافي والتعليمي كالمطالعة الحرة والاستذكار للدروس والذهاب إلى السينما، ولا يجد 3.2% الأوقات الكافية لقضاء أوقات فراغهم لأنهم يعملون بشكل متواصل وهذا ما نلاحظه من خلال الجدول التالي:

جدول (19)
توزيع الأطفال العاملين بحسب قضاء أوقات الفراغ

كيفية استثمار الطفل لوقت الفراغ	النسبة % للأطفال
مع الأسرة	19.2
في النوم والراحة	45.2
في الذهاب إلى السينما	1.3
في الجلوس مع الأصحاب	17.4
في الاستذكار للدروس	9.3
المطالعة الحرة	0.4
لا يوجد وقت فراغ	3.2
أمور أخرى	3
غير مبين	8.7

ولقد أدت الممارسة الضيقة للأطفال لهوياتهم الثقافية والرياضية إلى أضعاف الثقة بأنفسهم وبالفشل تربوياً ودراسياً مع غياب ردود الفعل الحقيقة من الأبوين للضغط بشدة على الأطفال لإزالة الإحساس بهذا الفشل.

مشاهدة الطفل للتلفزيون وسماع الراديو:

ومن الجوانب الأخرى ذات العلاقة بقضاء الأطفال لأوقات فراغهم هي مشاهدة التلفزيون والاستماع إلى الراديو وقد أظهرت نتائج الدراسة ارتباط الأطفال بهذه الوسائل من خلال الجدول التالي:

جدول (20)
توزيع الأطفال بحسب مشاهدتهم للتلفزيون واستماعهم للراديو

الموقف من التلفزيون والراديو	نسبة الأطفال المشاهدين للتلفزيون	نسبة الأطفال المستمعين للراديو
إطلاقاً	30.5	50.3
نادراً	17.8	22.5
أحياناً	28	17.9
دائماً	31.1	6.7
غير مبين	0.6	2.7

يتضح من خلال الجدول بأن 23.1% فقط من الأطفال يشاهدون التلفزيون، 6.7% يستمعون إلى الراديو وأن الغالبية العظمى من الأطفال لا يشاهدون التلفزيون أن يستمعون إلى الراديو إن لم يكن إطلاقاً فأحياناً، مع الأخذ بعين الاعتبار أن الوضع الطبيعي لعلاقة الطفل بتلك الوسائل وعلى وجه الخصوص التلفزيون هي أن لا تكون متواصلة ولمعظم الأوقات وإنما مصحوبة بنوع من الرقابة المنزلية على ما يشاهده الطفل باعتباره سريع التقليد والتأثير لكل ما يراه من حوله في عالم الكبار كما أن تعاون التلفزيون مع الأسرة هو السبيل إلى جعل هذا الجهاز وسيلة تسلية وثقافية في حياة الأسرة بدلاً من تحوله إلى جهاز سيطرة على نفس الطفل وعقله وتشويش أفكاره.

ويعود ضعف ارتباط الطفل بمثل تلك الوسائل والذي أدى إلى تدني وعيه وثقافته أسباب عديدة أهمها:

- عدم امتلاك معظم أسر الأطفال لأجهزة التلفزيون والفيديو وغيرها من الوسائل المسلية.
- أن أكثر من 53% من الأطفال لا يعيشون وسط أسرهم والتي قد تتوفر فيها بعض تلك الوسائل وإنما يحصلون على ذلك في وسط العمل أو محلات التسلية أو القهوة وبعضهم في محلات العمل.
- تواضع البرامج التلفزيونية والإذاعية الخاصة بالأطفال سواء من حيث مضمونها أو مساهمتها في الخارطة البرامجية لأجهزة الإعلام، ولا يسمح للأطفال بمتابعة هذه البرامج أثناء وقت العمل حتى لو كان عند صاحب العمل أجهزة تلفزيون وراديو.

ومن المظاهر السيئة التي يمارسها الأطفال كنتاج للموروثات والعادات والتقاليد الأسرية السائدة في المجتمع اليمني وتعتبر أحد الوسائل لقضاء وقت الفراغ هي تناول القات وممارسة الأطفال لهذه العادات البديلة لممارستهم لهواياتهم تدخل في نطاق الأسباب التي تدفعهم للبحث عن مصادر مادية لإشباع رغباتهم في الراحة والاسترخاء قبل أن يصبحوا أعضاء عاملين في المجتمع حيث تشير نتائج الدراسة المبينة في الجدول أدناه بأن أكثر من 32% من الأطفال العاملين يتعاطون القات وفي فترات متفاوتة والنسبة الكبيرة منهم 16.4% يتعاطوه في بعض أيام الأسبوع، ومن يتعاطوه يومياً 13.2%، بينما 67% من الأطفال لا يتضح موقفهم من القات ولكن من المرجح أن يكونوا مما يجمعون بين التعليم والعمل ولا يجدون وقتاً للراحة ومضغ القات.

جدول (21)
توزيع الأطفال العاملين بحسب تعاطيهم للقات

فترات تعاطي القات	النسبة
يومياً	13.3
بعض أيام الأسبوع	16.4
يوم واحد في الأسبوع	2.7

غير مبين	67.6

كما تشير نتائج الدراسة بأن 4.5% من الأطفال العاملين يتعاطون السجائر وبكميات كبيرة وتتراوح نسبة السجائر التي يتعاطاها الأطفال ما بين 10 – 20 سيجارة يومياً ويوضح ذلك بأن الأطفال يواجهون مخاطر صحية ناتجة عن ممارستهم لمهن معنية خطرة تزداد درجة الخطورة على صحتهم بسبب تعاطيهم القات والسجائر لأنهم يحاولون تقليد الكبار دون أن يوجد من يوجههم إلى الجهة الصحيحة.

ويحصل الأطفال على القات والسجائر من مصادر مختلفة ومعظمها مصادر ميسرة بالنسبة لهم فالأطفال الذين يحصلون على القات من أصحاب العمل ومن أسرهم ومن أصدقائهم 21.5% بينما ينفق 9.7% على القات من دخلهم اليومي أو الشهري، وتمد نفس المصادر 1.5% من الأطفال بالسجائر باستثناء الأسرة التي لا تشجع تعاطي أطفالها لها باعتبارها أكثر ضرراً من القات حسب الاعتقادات السائدة.

جدول (22)
توزيع الأطفال بحسب مصادر حصولهم على القات والسجائر

مصدر الحصول على القات والسجائر	القات النسبة %	السجائر النسبة %
يشتريها	9.7	1.9
من صاحب العمل	15.7	1.1
من أي صديق	2.8	0.4
نم الوالد أو أحد أفراد الأسرة	3.0	-
غير مبين	68.8	96.5

ومن الواضح أن ابتعاد الطفل عن أسرته وبقائه لفترات طويلة خار نطاق البيت ولو للعمل يؤثر في سلوكه الشخصي وتصرفاته حيث يريد أن يبدوا كرجل كبير يمارس جميع تصرفات الكبار ولو كان ذلك على حساب صحته وأخلاقه والأخطر من ذلك أن بعض مصادر الحصول على السجائر من صاحب العمل الذي يرغب أن يرفع من أداء الطفل عن طريق إسعاده بالسجائر ومصادر الكيف كتعبير عن تشجيعه له ورفع معنوياته دون اهتمام بما قد ينتج عن هذا التشجيع.

ومن هنا تأتي خطورة انخراط الطفل في سوق العمل مبكراً حيث يفقد الكثير من التصرفات الحسنة التي تبني على عدد من القيم التربوية التي يحاول المجتمع غرسها فيه، ولكنها تضيع عندما يبتعد الطفل عن أسرته ومحيطه العائلي.

الفصل السادس
الأوضاع والظروف الاقتصادية لأفراد العينة

عدد أفراد أسر العينة:

لم تتعرض استمارة الاستبيان إلى أعمار أسر المبحوثين والتي على ضوءه يستنتج متوسط حجم الأسرة حسب الأعمار، وعليه وبناء على ما تم استخراجه من بيانات حول حجم أسر المبحوثين بشكل إجمالي، فقد تم تحديد متوسط حجم الأسرة بين 4 – 6 أشخاص، وأحياناً تتوسع الأسرة وتمتد لتصل إلى أكثر من 10 أفراد، وهذه من مميزات المجتمعات التقليدية والنامية وخاصة الريفية منها.

والجدير ذكره، أن ارتفاع عدد أعضاء الأسرة يزيد الأعباء والنفقات، وبالتالي يخلق حاجة إضافية إلى العمل ويقلل من الفرص المتاحة لأفراد الأسرة لتلقي التعليم والتأهيل المهني.

جدول (23)
التوزيع العددي للأسر المبحوثة

حجم الأطفال الذين تم بحثهم	إجمالي عدد الأفراد لأسر الأطفال المبحوثين
1000	8914

ومن خلال الجدوى يمكن تحديد متوسط عدد أفراد أسر العينة بحوالي 8.9 أفراد، وتجدر الإشارة إلى أن عدد الأفراد داخل الأسرة يختلف اختلافاً ملحوظاً بين المجتمع الحضري والمجتمع الريفي. علماً بأن متوسط حجم الأسرة على مستوى الجمهورية بلغ 6.7% فرداً حسب تعداد عام 1994م، وتتوزع العينة إلى 3.0% من الإناث وحوالي 96% من الذكور منهم 70.6% يقطنون المناطق الحضرية والباقي 29.3% يقطنون المناطق الريفية.

أما بخصوص الحالة العملية لآباء وأمهات المبحوثين (أطفال العينة) نجد أن حوالي 71.2% من آباء المبحوثين يعملون وحوالي 16.9% عاطلين عن العمل، أما الأمهات فهناك حوالي 3.0% من الأمهات يزاولن مهنة العينة بأجر وهذه النسبة تتقارب ونسبة الأطفال العاملات المبحوثات، كما أن هناك 85.5% من الأمهات ربة بيت أي متفرغة للأعمال المنزلية والحقلية الخاصة بالعائلة.

وهذا يعني بأن 11.7% من حجم عينة الأطفال المشتغلين يتيم الأب، مما اضطرهم إلى العمل وعليه فإننا نستنتج من ذلك الآتي:

- ضعف مشاركة المرأة اليمنية في النشاط الاقتصادي خارج نطاق الأسرة والعمل بأجر.
- ضعف كفاية التعليم الداخلية وضعف الإدارة التعليمية ساعد على انتشار الأمية نتيجة للتسرب في سن مبكرة وعدم الرغبة في مقاعد الدراسة.

نسبة الإعالة:

إذا اعتبرنا مجتمع العينة (والذي يشمل حجم العينة وعدد أفراد الأسر إجمالاً) هم إجمالي السكان وأن العينة المبحوثة من الأطفال العاملين هم السكان النشيطين اقتصادياً والذي يقصد بها نسبة إجمالي عدد السكان لكل 100 من السكان العاملين، وكذا العاملين الذين سبق لهم العمل فإن نسبة الإعالة بلغت 894%.

مع العلم بأن نسبة الإعالة الاقتصادية يقصد به " الأفراد النشطين الذين يعيلون غيرهم ويعيلون أنفسهم أيضاً.

ومن خلال هذه النسبة للإعالة الاقتصادية يلاحظ مدى العبء على هذه الفئة والتي تقع في الفئة العمرية (14-8) سنة وهي فئة غير منتجة أصلاً والذي يتطلب توفير احتياجاتها من الخدمات المختلفة. ونتيجة للظروف الاجتماعية، والاقتصادية، أصبحت هذه الفئة هي الفئة المنتجة المساعدة وأحياناً الفاعلة في العائلة، وبالرجوع إلى هذه النسبة والتي تقدر بحوالي 894 شخصاً من إجمالي سكان المجتمع المبحوث، وهي أكبر من تمثيل والتي تقدر بحوالي من نسبة الإعالة الاقتصادية على مستوى الجمهورية البالغة 43.33% فإن كل شخص فيها يعيل 7 أشخاص تقريباً. وبالمقارنة أيضاً مع نتائج مسح الجماعة الهامشية الذي تم إجراءه في يوليو من عام 1996م[38] وجد بأن معدل الإعالة السكانية بلغت 122 شخص منتج، علماً بأن النشيطين اقتصادياً تم احتسابهم على ضوء الفئة العمرية (64-15) سنة .

الحالة الزواجية:

تمثل الحالة الزواجية للأطفال المبحوثين أهمية ديمغرافية أساسية (رغم نسبتها الصغيرة) ونتيجة لتأثيراتها على معدل الخصوبة والوفيات والتي تتطلب دراستها وتحليلها، لأن ارتفاع معدل الخصوبة وتشغيل الأطفال قبل سن الخامسة عشر ظاهرتان مترابطتان عادة. إذا كانت ثمرة عمله تعوض عن تكلفة تربيته أو تزيد عليها، ويرجع تشغيل الأطفال في وقت مبكر في الأوساط الفقيرة إلى وجود ذرية كثيرة وبطبيعة الحال فإن العمر أقل من 15 سنة يبرهن ما تم ذكره بعاليه ويساعد ولو جزئياً في فهم الجوانب الديمغرافية.

ومن خلال البيانات التي تم الحصول عليها من الدراسة الميدانية في ديسمبر من عام 1996م، تبين لنا بأن هناك حوالي 1.0% من إجمالي الذكور (متزوجين) وحوالي 0.1% مطلقين بين الذكور، وقد بلغت نسبة العزاب 80.9% من كل الأعمار المبحوثة للأطفال والمحددة في الفئة العمرية (8 - 15) سنة.

والخلاصة هناك نسبة عالية من الذكور والإناث في الفئة العمرية أقل من 15 سنة متزوجين في المجتمع اليمني، وهو ما يتوافق مع المسوحات الديمغرافية فقد وجد من خلال النتائج النهائية للتعداد العام للسكان لعام 1994م أن هناك 11.7% من إجمالي الإناث في الفئة العمرية 10-14 سنة متزوجين.

وبمقارنة نتائج التعديد السكاني مع المسح الميداني لعمالة الأطفال يتضح ما يلي:

1) يتطابق المؤشران بأن هناك زواج مبكر بين الأطفال العاملين أقل من 15 سنة بحسب نتائج هذه الدراسة والمسوح الديمغرافية الأخرى.
2) نتيجة لانتشار الزواج المبكر فإنه يؤدي إلى تقليص فترة المباعدة بين الولادات وهذا يؤدي إلى زيادة عدد الأطفال في الأسرة ويساعد على رفع معدلات الإعالة.
3) ينتشر الزواج المبكر بين المتسربين من التعليم والذين يتراوح مستواهم التعليمي أقل من التعليم الأساسي.
4) ينتشر هذا النوع من الزواج بين ذوي الدخول المتدنية إضافة إلى أولئك الذين يسكنون الأحياء الفقيرة.

تاريخ البدء بممارسة العمل:

أن نسبة من الأطفال العاملين 96.4% بدأوا بممارسة أعمالهم منذ فترة زمنية تعود أحياناً إلى أكثر من 6 سنوات، ويلاحظ أن الغالبية من هؤلاء هم من الذكور (96.0%) وحوالي 3.0% من الإناث من الذين أجبرتهم الظروف على ممارسة العمل طوال هذه الفترة، ومعنى ذلك أن هؤلاء الأطفال بدأوا أعمالهم في سن مبكرة جداً تتراوح بين الثامنة والتاسعة.

كما أن هناك نسبة تصل إلى 9.5% من الأطفال العاملين الذين بدأوا العمل منذ فترة تراوحت بين2 – 3 سنوات، كما يبينه الجدول أدناه. كما أن هناك من الأطفال الذين بدأوا العمل حديثاً 0.2% والمرجح أن ترتفع هذه النسبة مع الوقت، نظراً لاستفحال الأزمة الاقتصادية ولتعدد

انعكاساتها السلبية على حياة المواطنين وخصوصاً الفقراء والذين يشكلون 21% من السكان بناء على تقديرات عام 1995م[39].

وإذا كان هؤلاء الأطفال يبدأ عملهم في الثامنة أو التاسعة فإن ذلك مؤشراً خطيراً على أن الأطفال لم يستفيدوا من فرص التعليم المتاحة ولن يستطيعوا الاستفادة منها لاحقاً، وبقائهم في أوساط العمل في الوقت الراهن يقلل فرص الحراك الاجتماعي أمامهم، ويعرقل نموهم الوظيفي والاجتماعي.

ويبين الجدول التالي تاريخ بدء العمل بالنسبة للأطفال العاملين من أفراد العينة.

جدول (24)
عمر الطفل العامل وبدء الالتحاق بالعمل

العمل الحالي	بدء الالتحاق بالعمل			
	أقل من سنة	2 – 1	3 – 2	6 – 4
7	0.2	-	-	-
8	-	1.6	-	-
9	-	-	1.8	-
10	-	-	5.9	-
11	-	-	-	4.8
12	-	-	-	14.5
13	-	-	-	25.2
14	-	-	-	25.5
15	-	-	-	20.0

<u>دوام العمل:</u>

كما أشرنا في الصفحات السابقة بأن معظم عمل الأطفال الذين هم قيد المسح كان عملاً هامشياً، وفي نفس الوقت لا تجعله مقيداً بدوام معين، وهذا يبدو واضحاً من خلال معطيات الجدول التالي:

جدول (25)
توزيع الأطفال العاملين حسب طبيعة العمل واستمراريته

طبيعة العمل واستمراريته	العدد	النسبة
عمل ثابت	288	29.9
عقد عمل (موسمي)	53	5.4
جزء من اليوم	115	11.7
جزء من الأسبوع	29	3.0
يومياً	153	15.6
أخرى	78	8.0
غير معروف	263	26.9

ويلاحظ ارتفاع نسبة الإجابات 29.4% والتي تبين أن استمرار العمل بصورة ثابتة وهي تلك التي ترتبط بالأطفال العاملين والذين سبق لهم التدريب. 16.2%، أما الأعمال الغير محددة والتي تتعلق بالعمل بعقد جزء من اليوم أو الأسبوع 25.1%، تبين أن استمرار العمل غير محدد لأنه مرتبط بظروف العمل وهو يخضع أحياناً لعملية العرض والطلب.

وتجدر الإشارة إلى أن بعض الأعمال تتطلب دواماً كاملا كالعمل التجاري والعمل الفني وأن بعضها يمارس موسمياً كالبناء والزراعة.

ويستفاد من نتائج الدراسة لعمالة الأطفال أن 42.0% من الأطفال العاملين في سوق العمل اليمنية يعرضوا ما بين 6 – 10 ساعة عمل يومياً أي بمتوسط 48 ساعة عمل أسبوعياً، في حين أن 39.7% من جملة الأطفال العاملين يقضون أكثر من 17 ساعة عمل يومياً، أي ما يعادل أكثر من 50 ساعة عمل أسبوعياً. وفي المقابل فإن 18.3% من الأطفال العاملين يعرضون ساعات عمل تزيد عن 5 ساعات عمل يومياً.

وأيا كان الأمر فإن ذلك بطبيعة الحال يتعارض مع أوقات العمل المحددة بقانون العمل لأنها ساعات عمل مرهقة تتجاوز الساعات المسموح بها وهو ما يوضحه الجدول التالي:

جدول (26)
الأطفال المشتغلين حسب ساعات العمل اليومية

ساعات العمل اليومية	النسبة %
أقل من 5 ساعات	18.5
6 – 10 ساعات	42.0
11 – 17	39.7

والطابع غير المستقر للعمل الهامشي واضح جداً، بدليل أننا لم نلاحظ (طفلة / طفل – عامل/عاملة) دوام عمل شهري من إجمالي الأطفال المشتغلين فهم مهددون بتوقف العمل في أية لحظة، ويلاحظ معظم المهن التي يزاولها الأطفال المشتغلين تأوي الفئات الفقيرة والمضطرة للعمل بأية شروط، وهو ما يسمى بالاستغلال الاقتصادي لهذه الشريحة من المجتمع من قبل أرباب العمل.

ومن ناحية أخرى، تصبح ساعات العمل متباينة تبعاً للمهنة وفق نتائج هذه الدراسة، حيث يلاحظ أن نسبة من يعملون أقل من متوسط ساعات العمل اليومية (5) ساعات عمل لا يمثلون سوى نسبة 19.6% من إجمالي العاملين في المهن الخدماتية وأكثر من ذلك في مهن التجارة.

كما يمثل العاملون في المهن الفنية والذين يعرضون 6- 10 ساعة عمل نسبة 24.7% من إجمالي العاملين في المهن الرئيسية، أما العاملون في مهنة التجارة فهم يمثلون 60% من إجمالي العاملين في المهن الرئيسية.

وبمقارنة هذه البيانات بالبيانات المستقاة من النتائج النهائية لمسح القوى العاملة 1991م، نجد أن العاملين في مهن الإنتاج والنقل يمثلوا أعلى نسبة ممن يعملون 48 ساعة فأكثر من عدد العاملين في كل المهن، والذي يبلغ متوسط ساعات عملهم الأسبوعي 48 ساعة فأكثر، حيث بلغت 50.90% ويشكل من يعملون أقل من 12 ساعة في الأسبوع نسبة 4% من إجمالي العاملين في مختلف المهن[40].

كما نجد من نتائج هذه الدراسة بأن الأطفال الذين يعرضون 11 – 17 ساعة عمل يومياً في المهن التجارية يمثلوا 57.1% من إجمالي الأطفال العاملين في كل المهن الرئيسية وحوالي 23.4% في المهن الفنية من إجمالي الأطفال العاملين وهو ما يوضحه الجدول التالي:

جدول (27)
توزيع ساعات العمل اليومية للأطفال المشتغلين تبعاً للمهن

مجموع ساعات العمل اليومية	المهن		
	خدماتي	تجاري	فني
1 – 5	19.6	49.0	31.4
6- 10	14.7	60.6	24.7
11 – 17	19.5	57.1	23.4

معدل المشاركة في النشاط الاقتصادي:

كما أسلفنا سابقاً يعتبر حجم العينة من الأطفال العاملين من أفراد الفئة المنتجة في هذا المجتمع، واستناداً إلى ذلك فإن معدل المشاركة الاقتصادية يميل نحو الارتفاع للفئة العمرية (8 - 14) سنة، كما تشير إليها نتائج الاستبيان الذي تم إجراءه هنا حو عمالة الأطفال، حيث بلغ معدل النشاط لهذه الفئة العمرية 14.4% ويعزى هذا الارتفاع إلى حقيقة هامة وهي ارتفاع نسبة المشتغلين بالنشاط الخدماتي، وكذلك المشتغلين في مهنة البيع وخصوصاً تلك المهنة المتعلقة بالباعة المتجولين، وتتساوى هذه النسبة مع نسبة العاطلين من الأطفال في الفئة المتعلقة بالباعة المتجولين، وتتساوى هذه النسبة مع نسبة العاطلين من الأطفال في الفئة العمرية (10 - 14) سنة حسب نتائج تعداد عام 1994[41]، وبالمقارنة بين هذه النسبة والمعدل المستخرج من نتائج التعداد العام للسكان لعام 1994 للفئة العمرية (10 - 14) سنة بلغ هذا المعدل 10.6% للجنسين، وهذا يبرهن على مدى انخفاض أو تراجع المشتغلين بالقطاع الزراعي والتي بلغت 54%، حسب النتائج النهائية للتعداد العام للسكان والمساكن، حيث يعتبر هذا النشاط الوعاء الواسع لعمالة الإناث والأطفال في فئة العمر أقل من 15 سنة ولكنه موسمياً. لذلك فإنه عند تطبيق هذه الدراسة اختفى عدد الأطفال العاملين في المزارع ولم تظهر نتائجها حقيقة عمالة الأطفال في الريف. ومن جهة أخرى، بلغت نسبة القوى العاملة في فئة العمر (10 - 14) سنة حسب نتائج التعداد العام 6.5% في الوقت الذي كانت فيه هذه النسبة عام 1991 حوالي 4%.

توزيع الأطفال العاملين حسب القطاع والحالة العملية:

أ) بالرغم من أن قانون العمل رقم (5) لعام 1995م وقانون الخدمة المدنية رقم (19) لعام 1991م، كان واضحاً في تحديد سن العمل للأطفال فوق سن 15 سنة، إلا أنه يلاحظ بأن الأجهزة الحكومية تساهم بصورة مباشرة في تشغيل الأطفال إضافة إلى عدم متابعة ما تسنه من قوانين، وبالرغم من علمها بأن تشغيل الأطفال في سن مبكرة أكثر ضرراً لهم من الناحيتين الجسدية والنفسية، مع العلم بأن الحدود العمرية هي انعكاس واضح للقوانين والتشريعات المعمول بها والنافذة في المجتمع حول تطور قدرات الطفل ومسؤولياته. وعليه فإن نسبة المشتغلين من الأطفال في القطاع الحكومي بلغ حوالي 1% من إجمالي الأطفال العاملين المبحوثين.

ب) بلغت نسبة الأطفال العاملين في القطاع الخاص حوالي 28% وتندرج الأعمال التي يزاولها الأطفال في هذا القطاع في معظمها بالأعمال الهامشية، حيث يستغل أصحاب الأعمال نم (ورش- بقالات- تجارة عامة- كهربائيات.. إلخ) الأطفال بتشغيلهم ساعات طويلة بأجور رمزية في ظل أوضاع غير صحية غير مستقرة، وأحياناً في ظل ظروف شديدة القسوة. حيث تبدأ ممارستهم لهذه المهن في أعمار دون العاشرة.

والجدير بالذكر أن استغلال الأطفال من قبل أرباب العمل لا يعني فقدان الكبار للوظائف المعروضة وانتشار البطالة بينهم، كما أنه لا يعني أيضاً من الناحية الأخرى اشتغال الأطفال في الأعمال القاسية والظروف المتخلفة، وإنما تعني بأن الحياة العملية سوف تسيطر عليها العمالة غير الماهرة والجهل، وهذا لا ينطبق على الأطفال العاملين وإنما ينطبق أيضاً على الأجيال القادمة من الأطفال، حيث يستنتج من ذلك بأن هذا الكسب الصغير أو القليل والقصير الأجل للعائلة إنما يعني خسارة على المدى الطويل من حيث:
الفقر ـــــ عمل الأطفال ـــــ الفقد التربوي ـــــ الفقر

ويشكل الأطفال العاملين بأجر وهم أولئك الذين يعملون بالقطاع الخاص والحكومي والعاملين مع الغير نسبة 50.5% من إجمالي الأطفال العاملين، أما العاملون لحسابهم فيشكلون نسبة 23.9% من إجمالي الأطفال العاملين.
ج) وقد بلغت نسبة الأطفال المشتغلين مع العائلة دون أجر حوالي 24.4% من إجمالي حجم العينة ومثلت الإناث أدنى نسبة لها 3.0% من إجمالي الأطفال المشتغلين، ويعتبر عمل الأطفال في الزراعة والأعمال المنزلية لدى عائلاتهم الشكل الأكثر شيوعاً من أصناف العمل التي يمارسونها ولكن هذا العمل موسمياً.

وهناك الكثير من الأسر تنتظر من أطفالها الإسهام في نقل الماء ورعاية الماشية وبعض النشاطات المولدة للدخل، وبمقارنة ذلك مع المسح الخاص بالمؤشرات المتعددة لصحة الطفل والذي تم إجراءه في مارس من العام 1996م[42] وجد أن حوالي 97784 طفل أقل من الفئة العمرية 15 سنة والذين شكلوا حوالي 7.4% من إجمالي العينة 1.326.349 أسرة تم مسحها في مختلف محافظات الجمهورية- وجد أن الوقت المستغرق للأطفال لجلب المياه والعودة بالدقائق تتراوح بين 15 – 121 دقيقة، حيث أن مثل هذه الأعمال تشكل خطراً على نماء الطفل مثل النمو الجسدي، كما تشكل مثل هذه الأعمال حرماناً من الدراسة والمشاركة في النشاط الاجتماعي إضافة إلى تعرضهم لنقص التغذية، وبالرغم من ذلك فإن مشاركة الأطفال في أعمال العائلة ليست مفيدة على الدوام فقد يستغرق هذا العمل جهود الأطفال، مما يضطرهم إلى قضاء ساعات طويلة بعيداً عن الدراسة ويوضح الجدول التالي توزيع الأطفال حسب القطاع والحالة العملية.

جدول (28)
التوزيع النسبي للأطفال العاملين أقل من 15 سنة
موزعين حسب القطاع والحالة العملية

القطـاع	النسبة	
	ذكـور	إنـاث
القطاع العام	28.6	
القطاع الحكومي	0.8	
مع العائلة	23.5	58.6
مع الغير	16.4	13.8
يعمل لحسابه	24.2	17.2
أخرى	6.4	10.3

طبيعة عمل الأطفال:
من خلال استعراضنا للمهن التي يزاولها الأطفال في فئة العمر (8 - 15) سنة ومن خلال الجدول التالي يمكننا تسجيل الملاحظات التالية:

- أن لكل مهنة مزاياها وسيئاتها ومستوى الأجور الخاص بها.
- أن دخل الطفل الذي يقدمه لعائلته يعتبر عاملاً مساعداً لتوفير متطلبات الأسرة.

يتعرض الأطفال لنفس المخاطر التي يتعرض لها الكبار حين يوضعون في الوضع نفسه، كما أن للبقاء والسلامة البدنية لديهم نفس الأهمية التي لدى الكبار ومع ذلك فإن المخاطر التي تؤثر على الكبار تؤثر على الأطفال بشدة أكثر.

ويوضح الجدول التالي طبيعة عمل أفراد العينة:

جدول (29)
يبين طبيعة عمل الأطفال أقل من 15 سنة

طبيعة العمل	التوزيع النسبي				
	العدد	إناث	العدد	ذكور	جملة
عامل بقالة	5	45.5	152	15.8	15.9
بائع متجول	2	18.2	273	28.4	28.3
عامل في مطعم	1	9.1	104	10.8	10.8
نجار	-	-	14	1.14	1.4
لحام كهربائي	-	-	48	4.9	4.9
ميكانيكي سيارات	-	-	59	6.1	6.1
بنشري	-	-	51	5.3	5.3
حمال	-	-	17	1.8	1.9
مساعد سائق	-	-	2	0.2	0.2
مصلح أحذية	-	-	22	2.3	2.3
بائع قات	1	9.1	17	1.8	1.9
محصل في باص	-	-	17	1.8	1.8
بناء	-	-	37	3.9	3.9
حلاق	-	-	10	1.0	1.0
منظف شوارع	-	-	6	0.6	0.5
بائع في دكان	2	18.2	114	11.9	11.7
منظفو سيارات	-	-	17	1.8	1.8

أ) تعتبر الأعمال التي يقوم بها الأطفال (بائعون متجولون) هي من المهن الأكثر رواجاً (28.3%) وتمارس بنسبة كبيرة في الحضر أكثر منها بالريف. ويطلق على هذه المهنة (عمل الأطفال في الشوارع) يضاف إليها (منظفو الشوارع، وصانعو الأحذية) 2.9% من جملة الأطفال العاملين، حيث يتم استخدام الأطفال في هذه المهن من قبل أرباب العمل من التجار وأصحاب البقالات والتجار البائعون بالجملة، وتعمل هذه الفئات في أماكن ظاهرة للعيان في شوارع المدن والمناطق التي تم بحثها، حيث يمكن ملاحظتهم بسهولة في المناطق العامة ينادون على بضاعتهم في الأسواق، ويندفعون وسط زحام حركة المرور يعرضون بضاعتهم في محطات الباصات (باب اليمن، الحصبة)، وفي الجولات عند إشارات المرور، وأمام المحالات التجارية (شارع هائل، شارع جمال) وبعملهم هذا يدخلون منافسة مع الكبار الذين يروا فيهم مصدر إزعاج لهم، وغالباً ما تشاهد في الأسواق المستخدمة والساحات العامة المشاجرة بين هؤلاء نتيجة للحسد والغيرة فيما بينهم.

والعمل بالنسبة لهؤلاء يصاحبه العديد من المخاطر، حيث غالباً ما تهدد مصير الأطفال وحتى حياتهم، إذ يتعرض الكثير من الأطفال للخطف وباستمرار، نسمع عبر وسائل الإعلام

بضياع طفل أو طفلة في أعمار أقل من 10 سنوات، بالرغم من أن هناك الكثير من الأطفال يؤدون هذه الأعمال ليعيلوا أنفسهم وعائلتهم، إلا أن بعضهم يجمعون بين الدراسة والعمل، ويقضون ساعات طويلة في معظم أيام الأسبوع في ظل ظروف متباينة في فصلي الصيف والشتاء لتصريف ما بحوزتهم أو في تنظيف السيارات وحراستها وبيع الألبسة، وتلميع الأحذية وصناعتها، إضافة إلى أن جزء من هؤلاء الأطفال يعملون في بعض الأحيان في جمع المخلفات في الأماكن المخصصة للقمامة ونتيجة لذلك يصابون بالأمراض المختلفة، وبناء على نتائج الدراسة حول عمالة الأطفال تم استنتاج بعض الأمراض التي يصاب بها الأطفال وهي:

جدول (30)
حسب سبب الإصابة بمرض

نوع المرض	النسبة
مرض نتيجة للبرد	24.1
مرض نتيجة للعدوى بمرض خطير	6.9

وما سبق، يتضح أنه على الرغم مما يجمع الأطفال من نقود قد تكون مناسبة وقليلة إلا أن هذا الدخل يكفيهم فقط لسد رمقهم وغالباً ما تكون الحياة بالنسبة لهم قاسية وغير صحية، لأنهم يتعرضون للاحتيال والاستغلال من قبل من يشغلونهم ويجابهون المرض الذي يدفعون له ما يحصلون عليه من مقال في سبل العلاج منه.

أما فيما يتعلق بالأطفال المشتغلون بتنظيف الشوارع وصانعوا الأحذية فقد أطلق عليهم اسم الجماعات الهامشية في المجتمع اليمني استناداً إلى مسح حمل نفس التسمية تم إجراءه في يونيو من عام 1996م، في محافظة الحديدة كعينة عشوائية من هذه الجماعة. والمشتغلون بهذه المهن هم من الشرائح الاجتماعية الأكثر تهميشاً وينظر إليها بصورة تقليدية على أنها (أي المهن التي يزاولونها) من نصيب الفقراء والمحرومين ومن حظ الطبقات الأدنى في السلم الاجتماعي، والأطفال الذين يزاولون هذه المهن أما عن طريق الوراثة أو نيابة عن أبائهم أو أمهاتهم ويجمعون أيضاً بين الدراسة والعمل.

وإضافة إلى تلك المجموعات المهنية التي يزاولها الأطفال هناك بعض المهن فإنها لا تقل خطورة عن سابقتها وهذه المهن هي (منظفو السيارات، مساعد سائق، محصل باصات الأجرة) وتشكل هذه المهن ما نسبته 3.8% من جملة الأطفال العاملين، ويتعرض هؤلاء الأطفال العاملون بهذه المهن إلى استغلال غير أخلاقي، وهذا يعني بأن هناك صلات مباشرة عديدة بين الاستغلال للأطفال في الأمور الأخلاقية والأشكال الأخرى من الاستغلال في العمل، ونسترشد بذلك من خلال إجابات الأطفال المبحوثين والذين يصادفون بعض التحرشات أثناء تأديتهم لأعمالهم على النحو التالي:

جدول (31)
توزيع العينة حسب نوع التحرش الذي يتعرضون له

نوع التحرش	النسبة
تحرشات أخلاقية	5.2
تحرشات عادية	31.0
أخرى	1.2

وعليه لابد من أن تبذل وسائل الإعلام المختلفة بتوعية الرأي العام للقوى المختلفة من أرباب العمل المتورطة في هذا النوع من الاستغلال، وعلى المجتمع أن يتحمل مسؤوليته تجاه هذا الاستغلال اللاخلاقي.

ب) أن أوضاع عمالة الأطفال في الجمهورية اليمنية قد لا تختلف كثيراً عن تكل الأوضاع التي يتميز بها الأطفال العاملين بالأقطار العربية، وتختلف جذريا عن تلك التي يعاني منها الأطفال العاملين في أمريكا اللاتينية، وشرق آسيا. وبناء عليه واستناداً إلى مسح عمالة الأطفال فإن هناك أطفالاً يعملون في ظروف قاسية ويتعرضون من خلاله إلى مخاطر جمة، فهناك 21.7% من جملة الأطفال المشتغلون يعملون في مهن مثل (النجارة، اللحام، الكهربائي، ميكانيكا السيارات، أعمال البناء المختلفة، بنشر... إلخ)، حيث يعملون في هذه المهن في أوضاع في العادة لا تتوفر لهم الحد الأدنى من إجراءات وأجهزة الحماية والسلامة المهنية، فمن خلال المسح يتبين بأن وسائل الحماية لا تتوفر ضد الحريق والطقس 50.6% أو 64.7% على التوالي والتي يبينها الجدول التالي:

جدول (32)
توزيع حجم العينة حسب توفر وسائل الوقاية

نوع الحماية	متوفرة	غير متوفرة
وسائل حمالة ضد الحريق	6.8	50.6
وسائل حماية ضد الطقس	5.5	64.7

وهذا يعني بأن العديد من الورش الفنية والميكانيكية المختلفة لا توفر أية حماية، أو أجهزة وقاية ضد الحريق، ونتيجة لذلك فإن الأطفال العاملين يتعرضون إلى إصابات مختلفة، فهناك حوالي 20% من إجمالي العينة أكدوا إصابتهم بإصابات مختلفة بسبب العمل الذي يفتقد إلى هذه الوسائل.

إن الورش الفنية المختلفة التي يعمل فيها الأطفال ليست غريبة عن الصناعات الأخرى، حيث يواجه الكبار والصغار بأمراض الجهاز التنفسي من الغبار والدخان المتطاير والمتولد من هذه الأعمال، حيث يستنشقوا الأبخرة الضارة التي تنبعث من المواد الخطرة، كما يتعرض الأطفال العاملين في ورش الإصلاح وأعمال الخشب والبناء لمواد خطرة تشمل المواد السامة والمواد المسببة للسرطان، كما يتعرض الأطفال العاملين في إصلاح الفرامل إلى مخاطر مختلفة مثل السرطان البشري[43]. واستناداً إلى هذه المخاطر ونتيجة لاستنشاق السموم فقد شملت الدراسة عناصر حقيقة الإصابة بمثل هذه المخاطر، حيث وجد بأن أعلى نسبة من هذه المخاطر التي يتعرض لها الأطفال هي مخاطر التسمم 17.9% وهي تلك التي يتعرض لها الجهاز التنفسي نتيجة للغبار والدخان المتطاير، ونتيجة لصغر عمر الأطفال ومزاولتهم لهذه الأعمال في أعمار مبكرة فإن أرباب العمل يستغلون صغر سنهم ويجبرونهم على القيام بمختلف الأعمال، مما يؤثر ذلك على نمو الطفل، وإن كانت أثاره لا تظهر مبكراً والتي تتضح من خلال الجدول التالي:

جدول (33)
نوع المخاطر التي يتعرض لها الطفل أقل من 15 سنة

نوع المخاطر	النسبة
مخاطر ميكانيكية	6.6
مخاطر كهربائية	7.2
مخاطر البناء	3.5
التعرض للحروق	13.6

التسمم	17.9
أخرى	51.2

ولعل صغر سن الأطفال تجعلهم أكثر عرضة للمخاطر المهنية، لذلك قد تكون هذه الآثار على صحتهم أشد تدميراً، وتسبب أضراراً لا علاج لها لنموهم البدني والذهني يمكن أن تكون لها أثار خطرة على صحتهم عند الكبر[44]. فمثلاً حمل أحمالاً ثقيلة في ورش النجارة وأعمال البناء أو ممارسة أوضاع غير طبيعية كأعمال ميكانيكا السيارات يمكن أن يشوه الأجسام النامية أو يسبب العجز، إضافة إلى أن مقاومة الأطفال لأي مرض يكون أقل من الكبار، ومن خلال الجدول السابق فقد أفاد حوالي 71% من الذين شملتهم الدراسة بأنهم يتعرضون لأخطار في مكان العمل نفسه، مما أضطرهم لمراجعة الطبيب نتيجة لعدم معرفتهم بالظروف غير الصحية التي تحيط عملهم بحكم صغر سنهم، وتعمل هذه المجموعة من الأطفال لساعات طويلة تصل إلى المتوسط أكثر من 77 ساعة عمل في الأسبوع بما فيها أيام العطل الأسبوعية ونسبة من هؤلاء الأطفال يعملون لساعات طويلة إضافية دون أجر إضافي وهو ما يمكن ملاحظته في الجدول التالي:

جدول (34)
توزيع حجم العينة حسب ساعات العمل والمهنة حسب نتائج 1996م

مجموع ساعات العمل	المهن		
	خدماتي	تجاري	فني
5 – 1	19.6	49.0	31.4
10 – 6	14.7	60.6	24.7
17 – 11	19.5	57.1	23.4
الإجمالي	17.5	57.1	25.4

ويتضح من الجدول السابق، أنه نتيجة للساعات الطويلة التي يعمل فيها الأطفال والتي تبدأ من الصباح الباكر وحتى السابعة مساء، ونتيجة لصغر سنهم، فإنهم يتعرضوا للإرهاق الشديد بالعمل، حيث أضحوا ذلك أثناء المسح الميداني على الوجه التالي:

جدول (35)
أسباب الإرهاق في العمل من وجهة نظر أفراد العينة

أسباب الإرهاق	النسبة
بسبب العمل شاق	10.6
نظراً للساعات الطويلة في العمل	32.7
لعدم وجود راحة	5.8

واستناداً إلى هذه البيانات يتضح أن 50% تقريباً من العينة يعانون من الإجهاد بالعمل نتيجة الاستغلال من أرباب العمل.

ج) أما البائعون في المحلات التجارية والعاملون بالمطاعم إضافة إلى بائعي القات كل هذه المهن ليست بجديدة على المجتمع اليمني وتمارس في الريف والحضر على السواء وتشكل نسبة الأطفال العاملين في هذه المهن حوالي 40.0% تقريباً، وتعتبر من الأعمال الأكثر انتشاراً، حيث يضطر فيه الأطفال لساعات طويلة في ممارسة هذه المهن.

د) علينا أن نضيف إلى كل هذه الأعمال أعمالاً أخرى لم يتم التطرق لها، مثل العاملون في محطات البنزين والتي يمكن مشاهدة الأطفال فيها في عدد من الضواحي حيث يعمل أطفال أقل من 15 سنة في هذه المهن، وأن هذه المهنة لها أضرارها وتأثيراتها على جسم الطفل ونموه، حيث من يمارس هذه المهن يصاب بالسرطان البشري[45]، وإضافة إلى تلك المهنة ممارسة مهنة خدم المنازل والمنتشرة كثيراً بين الأطفال في اليمن.

<u>دخل الطفل العامل وأهميته:</u>

اعترف حوالي 595 طفل عامل من أصل مجموع العاملين في الفئة المستجوبة 87.8% بأهمية دخلهم بالنسبة للأسرة وبمساهمتهم في تحمل أعبائها المادية سواء كان كاملاً أو جزئياً، ويمثل الأطفال الذين ينفقون دخلهم بأكمله على الأسرة وحدها 41.9% ويمثل الأطفال الذين ينفقون دخلهم على الأسرة جزئياً وعلى أنفسهم 57.7% حسب ما بينه الجدول التالي:

جدول (36)
توزيع الأطفال العاملين حسب أهمية الدخل وأوجه الإنفاق

فئات الأجور بالريال	أوجه الإنفاق			
	ينفقه على الأسرة	ينفق جزء منه على الأسرة	يحتفظ به لنفسه	يعطي جزء منه لمن شغله
أقل من 2800	53.8	37.6	8.5	-
2800 – 5999	41.8	44.9	12.6	3.6
أكثر من 6000	24.4	64.1	11.5	-
جملة	41.9	45.9	11.8	0.4

ومن خلال الجدول السابق، والذي يبين التوزيع النسبي للعاملين من الأطفال حسب فئات الأجور والمهنة، يتضح أن من يتقاضون أجراً أكثر من 6000 ريال يشكلون أقل نسبة من إجمالي الأطفال أقل من 15 سنة العاملين بأجر نقدي، حيث كانت 11.5% وقد تركزت هذه الفئة في المهن التجارية، حيث كانت نسبة من يتقاضون ذلك الأجر 54.9% من إجمالي العاملين، وبمقارنة ذلك بنتائج مسح القوى العاملة بالعينة نجد من كانت فئات أجورهم أكثر من 12000 ريال قد مثلوا 0.99% شاملاً حالات غير مبين من إجمالي العاملين، حيث كانت أعلى نسبة لمن يتقاضون ذلك الأجر في مهن البيع 3.3% من إجمالي العاملين في هذه الفئة، وهنا تتطابق نتائج الدراسة الميدانية لعمالة الأطفال 1996 مع نتائج مسح القوى العاملة بالعينة لعام 1991م حول تركز الأطفال العاملين في مهنة البيع وفي فئة الأجر أكثر من 6000 ريال وأكثر من 12000 ريال على التوالي.

أما من كانت أجورهم أقل من 2800 ريال فقد شكلوا 17.3% من إجمالي الأطفال العاملين، حيث كانت أعلى نسبة لمن تقاضون ذلك الأجر في مهن التجارة 57.3% من إجمالي العاملين في هذه الفئة.

أما الأطفال العاملون والذين يتقاضون أجور وسطية بين (2800 - 5999) ريال فقد كانت نسبتهم 71.2% من إجمالي العاملين، وبهذه النسبة مثلت أعلى نسبة لمن يتقاضون ذلك الأجر ومركزه أساساً في مهن البيع (التجارة)، حيث مثلت 59% من أجمالي العاملين في هذه الفئة والحد الأدنى في المهن الخدماتية أي نسبة 14.6% من إجمالي العاملين في هذه الفئة.

ومن خلال البيانات المذكورة أعلاه، يلاحظ بأن مهن التجارة هي الأكثر رواجاً بين المهن الأخرى والتي مثلت 58.2% من إجمالي المهن التي تليها المهن الفنية 25.2% ثم الخدماتية 16.3%.

كما يستنتج بأن هناك تطابق بين المسح الميداني لعمالة الأطفال الذي تم إجراءه في ديسمبر من عام 1996م ومسح للقوى العاملة بالعينة والذي تم إجراءه في ديسمبر 1991 أن المهن الشائعة بين المسحين (البيع) ويتقاضى ممارسوها على نسبة من الأجور في مختلف فئات الأجور، وكذلك استوعبت أعلى نسبة من العاملين من بين المهن الأخرى، أما متوسط دخل الطفل فقد بلغ نحو ثلاثة ألاف ريال شهرياً، ويوضح الجدول التالي توزيع الأطفال حسب الدخل والمهنة.

جدول (37)
يبين التوزيع النسبي للأطفال العاملين حسب المهنة والدخل

فئات الأجور بالريال	المهن			الإجمالي
	خدماتي	تجاري	فني	
أقل من 2800	18.5	16.7	16.8	
2800 – 5999	623.9	72.6	74.6	
أكثر من 6000	17.6	10.6	8.6	

النسبة	16.3	58.2	25.4	

ومع ذلك فإن معظم الأطفال العاملين يعتبرون دخلهم أساسياً في هذه السن المبكر، حيث ينفقون على الأسرة بالرغم من قيمته الضئيلة ويخفف من بعض الأعباء الأسرية.

والجدير بالذكر أن معظم الأطفال العاملين لا يخضعون لأية إجراءات قانونية تتعلق بالعمل، كما أن هناك تمييز بين الأطفال القدامى وحديثي العهد بالمهنة ولهذا نجد أن الطفل العامل لا يتساوى مع العاملين من الكبار، وكذلك لا يتساوى الأطفال العاملين حديثي العهد بالمهنة مع الأطفال العاملين القدامى.

وأثناء الدراسة الميدانية أفاد 3.3% من الأطفال العاملين أن أجرهم أقل من بعض الكبار العاملين في نفس المهنة، كما أفاد 9.0% من الأطفال العاملين أن أجورهم تتساوى مع من هم أكبر منهم في نفس المهنة، أما 22.9% فقد أفادوا بأن أجور الكبار أفضل من أجورهم، ويتضح بأن الأطفال العاملين الذين يمتازوا بالخبرة والتدريب يرتفع أجرهم ويقترب مع من هم أكبر منهم سناً ولكن هذا عائد لقرار صاحب العمل دون أية ضغوط قانونية تمارس عليه.

كيف ينظر الأطفال إلى العمل:

بعد أن تطرقنا إلى طبيعة عمل الأطفال من خلال التحليل لبيانات الدراسة الميدانية حول عمالة الأطفال، والمخاطر التي يتعرض لها الأطفال وهم في سن مبكرة لا تمكنهم من مواجهة المخاطر اليومية التي يتعرضون لها.

واستكمالاً لطبيعة عمل الأطفال نورد هنا الآراء المتعلقة بالرضا عن العمل الذي يزاوله الطفل العامل حالياً ومن وجهة نظره.

جدول (38)
وجهة نظر الأطفال العاملين عن الأعمال التي تزاول حالياً

وجهة نظر الطفل	النسبة %
غير مريح	25.4
عمل مريح	14.2
يعتبر هو الأفضل من غيره	34.3
قريب من المنزل	5.7
أجد فيه معاملة طيبة	13.5

ومن خلال استقراء آراء الأطفال العاملين أفاد 25.4% منعهم بأن العمل غير مريح أي أنه عمل يجبر على مزاولته، نتيجة للفاقة التي يعانيها الطفل العامل وعائلته، وأن نوع هذه الأعمال أو المهن مرتبطة بورش إصلاح السيارات والنجارة، وهي المهن التي تتطلب من الطفل قضاء ساعات طويلة في العمل مقابل أجر زهيد بحكم أن الطفل تحت التجربة، وعليه أن يتعلم المهنة وهذه النسبة تقترب من نسبة 32.7% التي أفاد فيها الأطفال مرهق نظراً للساعات الطويلة في العمل.

ومن ناحية أخرى، أفاد حوالي 14.2% من الأطفال أقل من 15 سنة بأن المهنة التي تمارس حالياً مريحة بالنسبة لهم وهذه تتساوى تقريباً من نسبة الأطفال الذين أفادوا بأنهم بحاجة إلى تدريب (13.1%)، حيث يستنتج من ذلك مع الرغبة بمواصلة العمل من قبل هذه الفئة مقارنة بحوالي 55% من الأطفال الذين يروا ضرورة العودة إلى المدرسة.

ومن ناحية أخرى، أكد 34.3% من الأطفال أن العمل والمهنة التي تمارس هي الأفضل من غيرها، كما أكد 5.7% من الأطفال بأنهم راضون عن العمل لأنه قريب من المنزل، كما أفاد 13.5% عن رضاهم بالعمل بحكم المعاملة الطيبة التي يجدونها من أرباب العمل.

وفي استقراء أخر عن الرضا بالعمل أفاد 19.5% منهم بأن العمل الذي يزاولونه مرهق جداً، كما أجاب 6% من الأطفال العاملين بأن العمل غير مريح، وحوالي 4% لا يحبوا العمل، كما أفاد 2.8% من الأطفال المبحوثين أنهم غير راضين عن العمل لأنهم لا يجدوا المعاملة الطيبة كما يوضحه الجدول التالي:

جدول (39)
أسباب عدم الرضا عن العمل

أسباب عدم الرضا	النسبة %
لأنه عمل مرهق	19.5
لأنه عمل غير مربح	6.0
لأنه يحب العمل	4.0
لأنه لا يجد معاملة طيبة	2.8

وفي جانب آخر، سئل الأطفال عما إذا كانوا يرغبون بالتدريب أو هم بحاجة إلى التدريب في المهن التي يمارسوها أفاد 76.1% منهم بأنهم ليس لهم تدريب سابق في هذه الأعمال الحالية وهذه النسبة تزيد قليلاً عن نسبة الأطفال العاملين الذين يروا ضرورة عودتهم إلى المدرسة (55%) إذا توفرت لهم الإمكانيات والتسهيلات التي دفعتهم إلى سوق العمل.

ومع ذلك فهناك 13.8% من الأطفال العاملين يرغبون بالتدريب أكثر في مهنتهم الممارسة حالياً.

ومع ذلك ينبغي على الحكومة أن تتبنى إستراتيجية لمحاربة عمالة الأطفال وخصوصاً تلك الأعمال التي تكون محفوفة بالمخاطر، ويتم ذلك عن طريق نشر المدارس في مختلف المناطق الجغرافية، وأن تكون هذه المدارس ذات برامج تعليمية مقبولة للمجتمع بهدف تشجيعهم بإرسال أبنائهم إلى هذه المدارس وتثير رغبة الأطفال للمشاركة بها.

وتبين الدراسة وجود علاقة وثيقة بين التسرب من التعليم وعمالة الأطفال، وبين تدني نوعية التعليم وبقاء الطفل خارج المدرسة والتحاقه بسوق العمل، إلا أنه من الناحية الأخرى يمكن أن يكون للتعليم الجيد دور بارز في أبعاد الأطفال عن العمل وإبقائهم داخل المدارس خصوصاً إذا ما توفرت الظروف الاقتصادية المناسبة للأسرة للاستغناء عن عمل أطفالها.

الفصل السابع
الأوضاع القانونية للأطفال المبحوثين

اكتسب موضوع تشغيل الأطفال أهمية خاصة لدى المنظمات المعنية بحقوق الإنسان والعمل، والطفولة، بعد أن ازداد عدد الأطفال المشتغلين بسب احتياج أسرهم للعمل، وما يتعرضون له من القسوة، والمعاناة، والحرمان من أبسط حقوقهم الإنسانية، التي كفلتها لهم مواثيق حقوق الإنسان واتفاقيات العمل الدولية والعربية وعلى وجه الخصوص الاتفاقية الدولية لحقوق الإنسان والتي أصبح لها قوة القانون الدولي منذ 2 / 9 / 1990م.

وقد تضمنت تلك المواثيق والاتفاقيات قواعد قانونية لحماية تشغيل الأحداث وصغار السن، وتحديد الحد الأدنى لسن العمل، وشروط وظروف وطبيعة العمل التي تتلاءم مع تكوينهم واستعداداتهم الجسمية والعقلية، وهذا انطلاقاً من القاعدة الإنسانية التي تؤكد على أن القانون يجب أن يحمى الضعفاء بالمقام الأول قبل سواهم.

إن الحاجة الاقتصادية والاجتماعية التي شهدتها الجمهورية اليمنية وفي ظل المتغيرات الدولية، الإقليمية خلال الفترة الماضية دفعت العديد من الأطفال للعمل والمشاركة في النشاط الاقتصادي، ويعود ذلك في تقديرنا إلى حاجة الأسرة والطفل للدخل من أجل مواجهة الفقر ويرى آخرون إلى أن عمل الأطفال حرمان هؤلاء الأطفال من التعليم.

لقد أدرك المشرع اليمني في قانون العمل الجديد رقم (5) لعام 1995م ظاهرة عمالة الأطفال وخطورتها فنص على عدد من الإجراءات القانونية والضمانات لحماية الأطفال العاملين الذين تجبرهم متطلبات الحياة للعمل في سن مبكرة وقد راعى قدرتهم البدنية والجسمية، وكيفية المحافظة على سلامتهم وأخلاقهم وحدد شروط وظروف عملهم بشكل خاص.

لكن الواقع العملي يؤكد أن هناك غياب كامل للحماية القانونية للأطفال الذين يعملون لدى الغير الأمر الذي أدى إلى وجود خروقات قانونية ومخالفات صريحة من تشغيل الأطفال تعرض الأطفال العاملين إلى أخطار شديدة كما تشير إلى ذلك نتائج هذه الدراسة.

إن غياب الحماية القانونية وضعف الرقابة وازدياد الحاجة لعمل الأطفال قد أظهر الاستغلال الاقتصادي لهؤلاء الأطفال من حيث أن أعمار الأطفال الذين يشتغلون فعلياً لا تتوافق مع السن المحددة للتشغيل، ففي قانون العمل رقم (15) لعام 1995م وفقاً لنص المادة (2) من القانون "الطفل الحدث" كل ذكر أو أنثى لم يبلغ الخامسة عشرة من العمر.

وقد عيب على هذا القانون عدم تحديد الحد الأدنى لسن عمل الطفل، مما أوجد ثغرة في القانون كان على المشرع أن يتداركها، لأنه يصعب معرفة العمر التي يسمح القانون بتشغيلها وفقاً للشروع والضوابط التي حددها قانون العمل في الباب الرابع منه ومن نتائج الدراسة نستخلص ما يلي:

<u>الحد الأدنى لسن عمل الطفل:</u>

تناول قانون العمل رقم (5) لعام 1995م موضوع عمل الأحداث " الأطفال" باهتمام كبير كما أشرنا سابقاً، وأوضحت المادة (2) من القانون تعريفاً للحدث بأنه كل ذكر أو أنثى لم يبلغ الخامسة عشرة من العمر ولم يحدد القانون الحد الأدنى لسن عمل الطفل، وهو ما اعتبر عيباً وغموضاً في قانون العمل خاصة وأن هذه الشريحة من العاملين بحاجة ماسة إلى الحماية القانونية الصريحة والمباشرة، وهنا جاء القانون الجديد متخلفاً عما كان منصوص عليه في قانون العمل السابقين رقم (5) لعام 1970م و (14) لعام 1978م قبل قيام الجمهورية اليمنية في 22 مايو 1990م فقانون العمل رقم (5) لعام 1970م كان أكثر وضوحاً وتحديداً، حيث اعتبر الطفل ذكراً أو أنثى لا يقل عمره عن 12 سنة ولا تزيد عن 15 سنة، أما قانون العمل رقم (64) لعام 1978م فقط حظر توظيف الطفل دون سن السادسة عشرة من العمر إلا إذا أنهى مرحلة التعليم الإلزامي.

وقد أوضحت نتائج المسح بالعينة لحالة (ألف طفل) إلا أن هناك أطفال يعملون في سن مبكرة جداً (6 سنوات ... إلخ) وهو أمر يدعو للخطورة والدهشة معاً، ولاشك أن مثل هذا الأمر سيؤدي إلى أضرار اجتماعية واقتصادية كبيرة على هؤلاء الأطفال وعلى الدولة أيضاً.

توضح بيانات الجدول المبين أدناه وبشكل واضح أن نسبة تشغيل الأطفال في الفئة العمرية (6-12 سنة) تقترب من 57% من عدد الحالات المبحوثة، وأن نسبة المشتغلين في القطاع التجاري تصل إلى 58%، أما القطاع الخدمي فإن نسبة المشتغلين فيه وصلت 16.5% وتقل هذه النسبة في القطاع الفني إلى 25.5% التي يوضحها الجدول التالي:

جدول (40)
سن الأطفال الملتحقين بالعمل بحسب النشاط

العمر / النشاط	6 سنوات	7 سنوات	8 سنوات	9 سنوات	10 سنوات	11 سنة	12 سنة	13 سنة	14 سنة	15 سنة	مجهول	مجموع	النسبة
الخدمي	5	3	5	8	17	20	27	32	23	15	7	161	16.5
التجاري	11	16	19	22	76	72	117	100	77	35	20	565	58
الفني	3	6	13	21	27	23	47	45	38	14	11	248	25.5
الإجمالي	19	24	37	51	120	115	191	177	138	64	38	974	100
النسبة %	3	2.5	3.8	5.2	12.3	11.8	19.6	18.2	14.2	6.6	3.9	100	

حصول الطفل على موافقة مكتب العمل:

أظهرت نتائج المسح أن 90.9% من الأطفال لا توجد لديهم أية موافقة من مكتب العمل، مقابل 1.1% توجد لديهم موافقة من مكتب العمل، بينما 8% من الأطفال لا يعلمون شيء عن طلب الموافقة ولم تظهر الدراسة نتائج 133 طفل، من أصل 100 طفل تم عليهم المسح كما يوضحه الجدول التالي:

جدول (41)
نوع النشاط وعدد موافقة مكاتب العمل على تشغيل الأطفال

نوع النشاط	توجد موافقة	لا توجد	غير مبين	الإجمالي	النسبة %
خدماتي	1	131	10	142	16.8
تجارة	8	449	39	496	58.6
فنية	-	189	19	208	24.6
الإجمالي	9	769	68	846	100
النسبة %	1.1	90.9	8	100	

وقد أوضحت الدراسة أيضاً أن نسبة من التحق بالعمل في عام 1991م (2%) وقد ارتفعت هذه النسبة في عام 1996م إلى 64.5% معنى ذلك أن وجود هذا العدد الكبير من الأطفال العاملين دون السن القانونية يعملون في مختلف القطاعات ويعانون من الظلم والحرمان من أبسط حقوقهم القانونية والمادية، وهذا ما يمكن ملاحظته عند التحدث عن الرعاية الصحية والطبية، وكذا الحصول على الأجر المجزي مقابل ما يبذله الطفل من عمل.

جدول (42)
يوضح تزايد عدد الأطفال الملتحقين بالعمل خلال 91 – 1996م

سنة الالتحاق بالعمل	عدد الأطفال	النسبة %
1991	14	2
1992	9	1.3
1993	15	2.1
1994	46	6.6
1995	165	53.5
1996	453	64.5
الإجمالي	702	100

ساعات عمل الطفل:

نصت المادة (45) من قانون العمل رقم (5) لعام 1995م على تحديد ساعات عمل الطفل وقضت بأنه لا يجوز أن تزيد ساعات عمل الطفل أثناء ساعات العمل اليومية ساعة واحدة للراحة، وأن لا يعمل عمل متواصل أكثر من 4 ساعات وبنفس الوقت حظرت المادة (48) تشغيل الأطفال ساعات عمل إضافية أو تشغيلهم أثناء العطل الرسمية عملاً إضافياً مهما كانت الأحوال.

وبالعودة إلى نتائج الدراسة، أتضح أن الأطفال العاملين الذين تم المسح عليهم الغالبية منهم يشتغلون ساعات عمل طويلة تتراوح ما بين (8 – 17 ساعة) في اليوم الواحد وهذا يدلل لنا عدم التزام أصحاب الأعمال بتطبيق قانون العمل وعدم توفر الحماية لهؤلاء الأطفال، وأنهم يستغلون اقتصادياً لصالح أصحاب الأعمال على حساب صحتهم ونموهم الجسماني مما يعرضهم للأمراض والإرهاق علاوة على ذلك عدم وجود الوقت الكافي لهم للدراسة أو التدريب أو التمتع بالوقت أسوة بأقربائهم سناً، وسيوضح لنا الجدول رقم (43) المبين أدناه عدد ساعات العمل ونوع النشاط وعدد الأطفال العاملين.

جدول (43)
يوضح النشاط وعدد ساعات العمل وعدد الأطفال العاملين

ساعات العمل النشاط	1	2	3	4	5	6	7	8	9	10	11	12	13	14	15	16	17	غير مبين	إجمالي	النسبة %
الخدمي	2	2	-	12	14	12	5	15	6	15	4	36	9	11	-	4	-	14	161	16.5
التجاري	5	5	10	16	29	55	13	76	16	58	10	109	9	42	9	7	3	85	566	58
الفني	2	17	6	12	21	24	8	22	9	26	-	38	7	18	7	5	2	34	248	25.5
الإجمالي	9	24	16	40	64	91	26	113	31	99	14	183	25	71	16	16	4	133	975	100
النسبة %	0.9	2.5	1.6	4.1	6.6	9.3	2.7	11.6	3.2	10.2	1.4	18.8	2.6	7.3	8.9	8.9	0.4	13.6	100	

نلاحظ من بيانات هذا الجدول أن هناك أطفال يعملون في اليوم الواحد 17 ساعة (4 أطفال) 0.4%، ومن يعملون 16 ساعة 16 طفل، إلا أن أعلى عدد الأطفال العاملين يعملون في اليوم الواحد 12 ساعة، حيث بلغ عددهم 183 طفل بنسبة 18.8% من الحالات التي أجري عليهم البحث ثم من يعملون 8 ساعات عمل في اليوم الواحد حيث بلغ عددهم 113 طفل بنسبة 11.6% ومهما كان الأمر فإن القانون حرم تشغيل الأطفال أكثر من 7 ساعات في اليوم.

شروط وظروف عمل الطفل داخل المنشأة:

أشارت الفقرات (2، 3، 4) من المادة (49) من قانون العمل رقم (5) لعام 1995 إلى ضرورة حماية الأطفال العاملين وتحسين شروط وظروف عملهم وأنه لا يجوز تشغيل الأطفال في المناطق النائية والبعيدة عن العمران، ويجب على أصحاب العمل توفير بيئة عمل صحية آمنه للأطفال العاملين.

كما أوصت المادة (51) من القانون على صاحب العمل عند تشغيل أطفال يجيز القانون تشغيلهم ضرورة إجراء الكشف الطبي الأولي والفحص الطبي الدوري وكلما كانت هناك ضرورة للتأكيد من استمرار اللياقة الصحية إضافة إلى الإعلان في مكان ظاهرة داخل المنشأة عن نظام عمل الأطفال والامتيازات الممنوحة لهم بموجب القانون والقرارات المنفذة له.

وقد أوضحت الدراسة أن عمل الطفل داخل المنشأة مرهق جداً، حيث بلغت نسبة من أشاروا إلى أن العمل مرهق (53.5%) أثناء سير العمل مقابل (30.9) ممن أشاروا إلى أنهم لا يشعرون بالإرهاق والتعب ولم يظهر المسح آراء (15.5%) من أفراد العينة.

ولمعرفة أسباب هذا الإرهاق والتعب الذي يتعرض له (53.5%) من الأطفال العاملين يمكن إيجازه بالآتي:

1) ساعات العمل الطويلة (والتي أشرنا إليها في مكان آخر من هذه الدراسة بأنها تتراوح ما بين 8 – 17 ساعة) في اليوم نسبة 32% من الأطفال العاملين.
2) أن العمل شاق إضافة إلى ساعات العمل الطويلة نسبة (4.4) من الأطفال العاملين.
3) أن ساعات العمل الطويلة + العمل الشاق + عدم وجود الراحة نسبة (1.5%) من الأطفال العاملين.

إصابات العمل:

تعرض عدداً من الأطفال العاملين لإصابات عمل متنوعة جاء ذلك في إجابة الأطفال أثناء المسح الذي أجري عليهم، حيث أجاب (180 طفل) أي بنسبة 22.4% أنهم أصيبوا إصابات عمل مختلفة مقابل (626 طفل) أي بنسبة 77.6% لم يتعرضوا لأية إصابة وقد تركزت المخاطر التي أصيبوا بها في المهن الميكانيكية، والكهربائية والحروق والتسمم والمخاطر الأخرى ولم يتبين رأي (516 طفل) من العدد الكلي لأفراد العينة، والتي يوضحها الجدول التالي:

جدول (44)

عدد إصابات العمل بين الأطفال العاملين ونوع الإصابة

الرقم	نوع الإصابة	عدد الإصابات
1	مخاطر ميكانيكية	11
2	مخاطر كهربائية	11
3	مخاطر من أماكن مرتفعة	3
4	مخاطر المرافق	42
5	مخاطر التسمم	36
6	مخاطر أخرى	77
7	الإجمالي	180 إصابة

ولقد ألزم قانون العمل رقم (5) أصحاب العمل بتوفير بيئة عمل صحية وآمنه للأطفال العاملين، كما ألزم وزير العمل بضرورة إصدار قرار يحدد الشروط التنفيذية للمادة (49) من قانون العمل.

كما تم حظر تشغيل الأطفال في الأعمال الشاقة والصناعات الضارة، وكذا الأعمال ذات الخطورة.

وفي هذا السياق أظهرت الدراسة أن (297 طفل) أي بنسبة 42.7% أجابوا بأن موقع العمل صحياً، بينما أجاب (399 طفل) أي بنسبة 57.3% بأن موقع العمل غير صحي ولم يظهر تبين موقف (283 طفل) من أفراد العينة.

وعند سؤال هؤلاء الأطفال العاملين هل توجد الوقاية الصحية والسلامة المهنية في مواقع العمل، ولكن (288 طفل) أي بنسبة 50.4% أفادوا بأنه لا توجد أي وقاية ولا توجد أية وسائل للحماية في مجال الأمن والسلامة المهنية.

وبالإضافة إلى ما سبق أوضح المسح إلى أن (133 طفل) أي بنسبة 35.8% أفادوا إلى أن العمل مريح، مقابل (238 طفل) أي بنسبة 64.2% أفادوا إلى أن العمل غير مريح.

ولم يتضح رأي(608 طفل) في هذا الشأن، ولا شك أن كل تلك الأسباب مجتمعه أو منفردة ستؤدي إلى تعرض أوليك الأطفال إلى إصابات العمل كما رأينا سابقاً أن تعرض (180 طفل) للإصابة من بين (820 طفل) وهذا الرقم يعتبر كبيرا جداً.

<u>حصول الطفل العامل على الأجر المجزي:</u>

ألزمت المادة (52) من قانون العمل رقم (5) لعام 1995م أصحاب الأعمال بمنح الطفل العامل أجراً عادلاً، مقابل ما يؤديه من عمل في المهن المماثلة لمهن البالغين شريطه ألا يقل هذا الأجر عن ثلثي الحد الأدنى لأجر المهنة في كافة الأحوال ويوضح الجدول التالي نوع الأجر الذي يحصل عليه الطفل.

جدول (45)
الأجر الشهري ونوع النشاط وعدد العاملين من الأطفال

الدخل الشهري	قطاع الخدمات	القطاع التجاري	القطاع الفني	الإجمالي	النسبة %
2800 وأقل	22	71	31	124	17
2801 إلى 5999	76	308	138	522	71
6000 وأكثر	21	45	16	82	11.3
الإجمالي	119	424	185	728	100

النسبة %	16.3	58.2	25.4	100	

يبين الجدول السابق من نتائج المسح بالعينة أن متوسط الدخل الشهري للطفل العامل يمكن أن يكون أقل من 2800 ريال شهرياً أي أن الأجرة اليومية في الغالب تقل عن 100 ريال وربما تكون 50 ريال أو أقل من ذلك مع علمنا أن الطفل العامل يعمل في ظروف قاسية وتصل ساعات عمله يومياً إلى ما يقارب من 17 ساعة، وهذا الأجر لا يعتبر أجراً عادلاً ولا مجزياً ويظهر الاستغلال الاقتصادي للأطفال بشكل واضح، خاصة في القطاع التجاري الذي يزداد فيه عدد الأطفال العاملين، حيث تصل نسبتهم إلى 58.2% مقابل 16.3% يعملون في قطاع الخدمات بنسبة 25.4% يعملون في القطاع الفني والمهني.

كما يظهر الجدول السابق إلى أن 17% من عدد العاملين هم الذين يحصلون على أقل من 2800 ريال شهرياً مقابل 17% يحصلون على أقل من 6000 ريال شهرياً و 11.3% يحصلون على أكثر من 6000 ريال كأجر شهري.

وتجدر الإشارة هنا إلى أن قانون العمل النافذ حتى اللحظة لم يحدد الحد الأدنى للأجر العام ولا الحد الأدنى لأجر المهن لكافة العاملين ليس للأطفال العاملين فحسب، وهذا عيب آخر في هذا القانون خاصة في ظل المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية الجديدة التي تشهدها اليمن بالأخذ بنظام آلية السوق وحرية العمل ويتوقف تحديد الرواتب على الجانب الحكومي وفي الوظائف الحكومية بينما لا يوجد هذا في الوظائف والمهن الآخر.

وفي الوقت الذي لا يوجد تحديد الحد الأدنى للأجر العام ولا الحد الأدنى لأجر كل مهنة من المهن، إنه لا يوجد أيضاً تحديد لمقدار الأجر الأدنى القانون للأطفال العاملين دون بلوغ الخامسة عشر من العمر لأن تشغيل الأطفال دون هذا العمر محظور قانوناً.

ومن هنا فإن تحديد الأجر متروك لحرية السوق ووفقاً للعرض والطلب.

ولم توضح نتائج المسح المشار إليه سلفاً مؤشرات حقيقية وواضحة حول هذا الأمر، وقد يعود السبب في ذلك إلى عدم الإدلاء بالمعلومات الصحيحة ممن أجري عليهم المسح، إلا أنه يمكننا القول أن الأطفال العاملين يمنحوا أجراً أقل من أجر العاملين البالغين، ولا يلتزم أصحاب الأعمال بنص المادة 52 من قانون العمل ولا بتحقيق العدالة في هذا الشأن.

أن ذلك يعطينا مؤشراً واضحاً إلى غياب التدابير والإجراءات القانونية لإيجاد حماية حقيقية لعمل الأطفال، وكذا توفير كافة الضمانات بعدم استغلالهم اقتصادياً وتعريضهم للإصابات والأمراض والإعاقة في نموهم الجسمي، كما تؤكد لنا نتائج المسح الغياب الكامل لدور مكاتب العمل وأجهزة تفتيش العمل في الرقابة والتطبيق لقانون العمل رقم (5) لعام 1995م.

وعموماً فإن الأوضاع القانونية لعمل الأطفال من حيث ساعات العمل والأجر، والإجازات، وشروط وظروف العمل داخل المنشأة على وجود اختلالات قانونية بين التشريع والتطبيق، لأن عمل الأطفال يخضع لرغبات وتوجهات أرباب العمل، ورضاهم، وتقديرهم، للطفل وليس لأية ضوابط قانونية.

الفصل الثامن
أسباب تشغيل الأطفال والعوامل المؤثرة فيها

من خلال الدراسة الميدانية التي تم إجراءها في ديسمبر من عام 1996م إلى فبراير 1997م، حول ظاهرة تشغيل الأطفال في الأعمار المبكرة وخصوصاً في الفئة العمرية (8 – 15 سنة)، فقد اتضح أن حجم العينة من الأطفال العاملين في مختلف المهن بأن أسباب التحاقهم بالعمل في سن مبكرة جدا يأتي نتيجة لمجموعة من العوامل التي يمكن أن نستعرضها أدناه في الجدول التالي:

جدول (46)
سبب التحاق الأطفال بسوق العمل في سن مبكرة

الأسباب	النسبة %
فقر العائلة	67.6
تعطل الوالد	13.0
رغبة ذاتية	34.0
عدم النجاح في الدراسة	7.4
الهروب من المدرسة (التسرب)	8.2
عجز الأسرة عن عملية الإنفاق	21.5
أخرى	13.2

وهنا يمكن مناقشة هذه الأسباب على النحو التالي:

أولاً – الفقر:

يبدو من خلال الدراسة الميدانية حول ظاهرة تشغيل الأطفال أن الفقر (67.6%) يعتبر أهم عامل يدفع بالأطفال لدخول سوق العمل في سن مبكرة. وهذا العامل لا ينفرد به سوق العمل اليمني وإنما وجد من خلال عدة مسوحات أجرتها منظمة العمل الدولية في كل من السنغال، وغانا، والهند، واندونيسيا[46]، وقد توصلت هذه الدراسات إلى أن هناك ترابطاً قوياً في أحيان كثيرة بين عمل الأطفال وعناصر الفقر، والجهل، ودرجة النمو، في الريف أو ظروف الأحياء الفقيرة في المدن.

ويشير البنك الدولي بأن نسبة السكان الذين يعيشون حالة الفقر عام 1995م ثابتة عند 19% نظراً لركود النمو الاقتصادي.

وفي دراسة للبنك الدولي عن تقييم أوضاع الفقر تبين أن متوسط الحد الأعلى للفقر 9134 ريالاً يمنياً للفرد سنوياً أو ما يعادل 203 دولار، بينما يبلغ متوسط الحد الأدنى للفقر 6371 ريالاً يمنياً للفرد سنوياً أو ما يعادل 142 دولاراً[47].

والحقيقة أن الفقر يعتبر العامل الرئيسي لدفع الأطفال دخول سوق العمل بصورة مبكرة، ولكنه ليس العامل الوحيد، ويقدر البنك الدولي في دراسته المذكورة أعلاه أعداد الفقراء بحوالي 2.6 مليون فرد. وتقدرهم دراسة أخرى عن السكان وتحديات الفقر بحوالي 4697.4 ألف فرد بعام 1995م، حيث تم تقدير متوسط الإنفاق السنوي للفقراء المعدمون بحوالي 5256 ريال نحو 31% من متوسط إنفاق الفرد في الجمهورية، ويصل إلى 26% من متوسط إنفاق غير الفقير[48].

أن استغلال فقر الأطفال هو القوة الدافعة الرئيسية وراء اشتغال الأطفال في أعمال مضنية وقاسية، وعليه فإن عدم وجود مساواة في المجتمع تزيد من احتمال انخراط الأطفال في العمل، وقد أثبتت الدراسة أن نسبة الأطفال الذين يقدمون أجورهم كاملة إلى أهاليهم هي نسبة من يقدم

جزء من دخله لعائلته 45.9% الأمر الذي يشكل الحد الفاصل بين الجوع وعيش الكفاف، وقد أشارت الخطة الخمسية الأولى بأن متوسط نصيب الفرد من الناتج لعام 1995م بلغ 6381 ريال أي ما يعادل 270 دولار أمريكي[49].

من جانب أخر يمكن إرجاع فقر العائلة إلى عدة عوامل منها:

- تعدد الزوجات وكبر حجم العائلة.
- فقدان الأب من جراء الحروب وعمليات الثأر.
- انخفاض دخل العائلة.

وجميعها عوامل تدفع بالأطفال إلى العمل، حيث نجد أن هناك ترابط قوي بين عمالة الأطفال وتعدد الزوجات الذي يؤدي إلى كبر حجم العائلة، وكذلك بين عمالة الأطفال ووفاة الأب. ويعتبر العامل المهم الذي له ارتباط بين درجة الفقر واشتغال الأطفال هو انخفاض دخل العائلة هذا الدخل الذي لا يسد احتياجات العائلة من المتطلبات الأساسية مثل الغذاء، ونفقات التعليم، والصحة المتعلقة بالأطفال.

فمن خلال الدراسة الميدانية يتضح بأن 5.7% فقط من أولياء الأمور للأطفال المشتغلين لهم دخلاً عالياً، وتفيد نسبة 46.0% بأن دخل العائلة قليل جداً، ونسبة 27.9% بأنه قليل فقط وحوالي 16.4% يعتبرون دخلهم متوسط، ومن خلال الإطلاع على الأرقام نجد أن انخفاض دخل العائلة سبب مباشر لدفع الأطفال إلى دخول سوق العمل للإسهام في المساعدة، وبذلك يجبر الأطفال على ممارسة الأعمال القاسية بسبب الفقر، وقد تزداد المشكلة أي مشكلة الفقرة في الفترة القادمة أثناء برنامج التصحيح الهيكلي في البلاد والتي قد تدفع الأطفال إلى العمل، وتفيد الكثير من التجارب الأولية لمعظم البلدان التي طبقت الإصلاحات أن الفقراء والأطفال هم الذين يدفعون القسط الأكبر من كلفة التصحيح[50].

<u>ثانياً- تعطل الوالد عن العمل:</u>

تمثل البطالة في اليمن مشكلة اقتصادية، واجتماعية لأنها ناتجة عن بعض الاختلالات العميقة في الاقتصاد اليمني التي أدت إلى إعاقة توفير فرص عمل مناسبة للأفراد القادرين والباحثين عن عمل والراغبين فيه. وعليه فقد وقفت مشكلة البطالة عائقاً أمام نجاح الاقتصاد اليمني.

ويرجع تشغيل الأطفال في وقت مبكر في الأوساط الفقيرة إلى وجود ذرية كثيرة، حيث يعول الآباء على الأبناء لدخولهم سوق العمل، حيث يعتبروا ثمرة تعوض عن مشكلة التربية أو تزيد عليها. ومن جهة أخرى، يعتبر عمل الأطفال مهم جداً في مثل هذه الظروف التي يصعب على الأب الحصول على وظيفة مناسبة وبالتالي يدفع بأكبر أبنائه نحو العمل.

وعليه فإن عمل الطفل يساهم بشكل مباشر في مدخول الأسرة، وترتبط البطالة بالمستوى التعليمي، حيث يعاني الاقتصاد من عجز في المهن الفنية والحرفية، ولهذا نجد أن 45% من الأميين عاطلين عن العمل عام 1991م، ثم ترتفع هذه النسبة إلى حوالي 50% لعام 1994م، وبمقارنة هذه البيانات بنتائج المسح الميداني لعمالة الأطفال، نجد بأن 16.5% من أولياء الأمور (الوالد) للأطفال العاملين عاطلين عن العمل، وهي بذلك ترتفع عن معدل البطالة الظاهرة في نتائج تعداد السكان لعام 1994م، وأن هناك 2.9% من الأمهات يعملن في مهن مختلفة وخصوصاً في مهن البيع، وحوالي 85.5% من الأمهات متفرغات للأعمال المنزلية فقط.

وبناء عليه، يلاحظ بأن الوظائف والمهن التي تعرض على الأطفال نتيجة لأنه يمكن تشغيلهم بأجور بسيطة، وقد تبين من النزول إلى بعض الورش (نجارة، وميكانيكا سيارات) في بعض المناطق (الحصبة، الدائري، الزبيري) أن كثير من أصحاب الورش يفضلون تشغيل الأطفال لعدة أسباب منها:

- سهولة تعلمهم للحرفة أو المهنة.
- ولائهم لرب العمل أفضل من العمال الكبار في بعض المهن.

- يقبلون العمل ساعات طويلة دون إبداء أية مناقشات.
- لا يشاركون في الخلافات التي يثيرها دائماً العمال الكبار.

وبالرغم من أن الأطفال يتميزوا بالضعف الجسماني إلا أنهم يتميزوا بسرعة تكيفهم مع المهنة التي يزاولونها حتى وإن مارس رب العمل التعسف ومعاملتهم بنوع من الشدة ويصبح احتياجهم للنقود وأهم عامل يساعد أرباب العمل على الاحتفاظ بهم مدة طويلة دون مشاكل تذكر.

ثالثاً- رغبة ذاتية أو شخصية:

يتطلب مناقشة هذا الجانب إدراك مختلف العوامل التي تدفع الأطفال للعمل فأحياناً تكون التقاليد التي تتبعها بعض الأسر والعائلات سبباً لتوجه الأطفال نحو العمل، حيث تركز على ضرورة إتباع أبنائها بخطى آبائهم. والحقيقة هناك بعض الأبناء ينخرطون في سوق العمل بدافع ذاتي الهدف منه متابعة المهن التي يزاولها آبائهم، فقد أفاد حوالي 34% من الأطفال الذين تم بحثهم بأنهم يمارسوا بعض المهن في سوق العمل كرغبة ذاتية لا غير، وقد تكون الرغبة الذاتية التي دفعته لدخول سوق العمل نتيجة انتشار الثقافة الاستهلاكية التي تزيد من الأمر سوءاً مما يؤدي إلى كثرة ابتعاده عن المنزل تشبهاً بالكبار ويستنتج من ذلك أن هؤلاء الأطفال العاملين هم من أولئك الذين يحتفظوا بدخولهم لأنفسهم والذين يشكلوا 11.7% من جملة الأطفال العاملين تم تسجيل إفادتهم. وعليه فإن العديد من هؤلاء الأطفال يتركوا المدرسة، نتيجة لفقدان الرغبة في التعليم والتشبه بالكبار، حيث يبحثون عن دخل يتيح لهم فرصة أكبر للإنفاق على الكماليات التي لا يستطيع آباؤهم توفيرها لهم.

رابعاً- العجز في عملية الإنفاق:

يقترب هذا العامل كثيراً من العامل الأول وهو الفقر ويؤثران معاً تأثيراً كبيراً في دفع الأطفال إلى سوق العمل، ونتيجة لهذا العامل نجد أن العديد من الأسر تجنب أطفالها الالتحاق بالمدارس نتيجة لانخفاض دخل هذه العائلات في الوقت الراهن، فقد أكد نسبة 46% من الأطفال العاملين بأن دخل عوائلهم قليل جداً، وكذلك 27.9% أكدوا بأن دخل عوائلهم قليل ومعنى ذلك أن هذا الدخل لا يفي بمتطلبات أسرهم أو متطلباتهم الشخصية.

وقد يأتي العجز في عملية الإنفاق نتيجة مجموعة عوامل منها:

- حالة الطلاق بين الأبوين.
- الوفاة لأحد الأبوين أو كلاهما معاً.
- تعدد الأطفال في الأسرة الواحدة.

وهذا العوامل ترتبط بشكل قوي بعمل الأطفال حيث نجد من خلال الدراسة الميدانية:

1) أن 5.2% من الأطفال العاملين آباؤهم متزوجون بثانية.
2) أن 0.7% من الأطفال آباؤهم متزوجون بثالثة.
3) أن 6% من الأطفال العاملين يعاني من حالة الطلاق بين الأبوين.
4) أن 11.7% من الأطفال المبحوثين يعانون من وفاة الأب.
5) أن 6.3% يعانون من وفاة الأم.

هذه العوامل الاجتماعية وغيرها كانت من أبرز الأسباب لدفع الأطفال للالتحاق بسوق العمل لتغطية نفقات الأسرة من الحاجات الأساسية وخصوصاً النفقات المدرسية كالرسوم المدرسية العالية وشراء الكتب.. التي لا يستطيع الآباء توفيرها بسبب محدودية دخل الأسرة عدم توفر فرص عمل.

خامساً- سرعة التحضر:

يعتبر هذا العامل من المؤشرات التقليدية، حيث يلاحظ بأن نسبة الأطفال العاملين بالمناطق الحضرية أكثر ارتفاعاً أو أعلى منه في المناطق الريفية، وتفيد الشواهد للمسوحات والتي تم إجراؤها في بعض دول أمريكا اللاتينية من قبل منظمة العمل الدولية أن 9 أطفال من كل 10 أطفال عاملين في الزراعة وفي الأنشطة المشابهة[51]. ولكن في مدن الدول النامية ارتفعت نسبة عمالة الأطفال كنتيجة لتسارع عملية التحضر في السنوات الأخيرة. ويلاحظ كما في الجمهورية اليمنية اتساع قطاع الخدمات (16.7%) والتجارة (14.5%) من الناتج المحلي الإجمالي وازداد على ضوءه عدد المشتغلين في هذه الأنشطة الاقتصادية، حيث شكلوا 9.8% و 18.44% على التوالي، استناداً إلى النتائج النهائية للتعداد العام للسكان، وبمقارنة هذه البيانات ببيانات المسح الميداني لعمالة الأطفال، نجد أن هذه الأنشطة تشكل 17.5% و 57.1% على التوالي. حيث يقضي الأطفال بالعمل كل أيام الأسبوع بما في ذلك العطل الرسمية، ويجمعون بين العمل والدراسة (شارع هائل، شعوب، شارع جمال)، ولهذا السبب تزايد عدد المشتغلين في هذه الأنشطة الخدماتية، والتجارية، نتيجة لتزايد دخول الأطفال في الفئة العمرية أقل من 15 سنة سوق العمل غير التقليدي.

سادساً- الأسباب التربوية:

- أكد الإعلان العالمي حول التعليم للجميع بحلول عام 2000 على أنه بالرغم من أن جميع دول العالم أكدت منذ أربعين عاماً من خلال الإعلان العالمي لحقوق الإنسان أن لكل شخص حقاً في التعليم ورغم الجهود الملحوظة التي بذلتها الدول في جميع أرجاء العالم لضمان حق التعليم للجميع، فإن الحقائق التالية لا زالت باقية[52]، فهناك حوالي 60 مليون طفل محرومون من التعليم. وأكثر من 960 مليون من الشباب الراشدين، وأكثر من 100 مليون طفل يتعذر عليهم إكمال المرحلة الأساسية.
- وفي اليمن يوجد أكثر من 70% من الأطفال في سن التعليم الأساسي لم يلتحقوا بالتعليم حسب النتائج النهائية للتعداد العام للسكان لعام 1994م، وهناك حوالي 3.3 مليون فرد لم يلتحقوا بالدراسة، وهناك حوالي 57% ممن لم يكملوا التعليم الأساسي حسب مؤشرات التربية للعام الدراسي 94 / 1995م.

يعاني التعليم الأساسي من الاختلالات التالية:

1) خلل التوازن في توزيع الخدمات التعليمية بين الريف والحضر وبين المحافظات بسبب نقص الإمكانات وظروف التشتت السكاني.
2) ارتفاع نسبة الفقد التربوي من تسرب ورسوب.
3) خلل التوازن في تقديم الخدمة التعليمية بين الذكور والإناث.

واستناداً لما تم ذكره على المستوى الدولي والمحلي تنحصر الأسباب التربوي والتي أدت إلى دخول الأطفال سوق العمل في:

1) الفشل في الدراسة (الرسوب):

يعتبر هذا العامل أحد مكونات الفقد التربوي واستناداً إلى المسح الميداني لعمالة الأطفال، أكد حوالي 7.4% من الأطفال العاملين أن سبب التحاقهم بالعمل يأتي نتيجة للرسوب في الدراسة أو لعدم النجاح في الدراسة.

وهذا العامل قد يعطي المتخصصين في المجال التربوي والتخطيطي الحافز نحو دراسة ومعرفة الأسباب الكامنة وراء الهدر التعليمي، وكذلك معرفة أوجه التمييز في الفرص التعليمية المقدمة للأطفال أقل من 15 سنة في التعليم الأساسي.

ومن جهة أخرى، فقد أكد 11.0% من الأطفال العاملين المبحوثين عدم رغبتهم بالدراسة. وترتبط هذه الإجابات بالمستوى التعليمي للأطفال العاملين المبحوثين، فقد وجد بأن هذه النسبة تقل قليلاً عن نسبة الأطفال العاملين الأميين 15% من إجمالي الأطفال العاملين، مما يدل على أن الفشل بالمدرسة له عوامل مؤثرة أخرى من ضمنها عوامل اجتماعية وأخرى اقتصادية، حيث يستنتج بأن هذا الفشل بالدراسة يبدأ في سن مبكرة جداً (من الصف الأول).

2) الهروب من المدرسة (التسرب):

يعتبر الرسوب والتسرب أحد المشكلات الرئيسية لقطاع التعليم، ويأتي الهروب من المدرسة نتيجة قصور وجمود الأساليب التربوية المتبعة بالنظام التعليمي، إضافة إلى عدم ملائمة المناهج الدراسية مع سن الأطفال الملتحقين بالتعليم الأساسي، فمن خلال المسح أكد 8.2% من الأطفال العاملين سبب التحاقهم بالعمل هو عدم وجود رغبة بالاستمرار بالدراسة 4.4%، كما أكد بعض الأطفال العاملين بأنهم يفضلون العمل على التعليم 6.6%.

والحقيقة قد يستنتج من إجابات هؤلاء الأطفال العاملين بأن العوامل التي تكمن وراء الهروب من المدرسة هي:

1) عدم تواجد المدرسين.
2) تدني نوعية التعليم.
3) نقص الكتب.
4) انخفاض كفاءة الأداء في التعليم.
5) ضعف المراقبة والمتابعة.
6) ازدحام الأطفال في الفصل الواحد.
7) ضعف الإدارة المدرسية.
8) عدم تقارب سن الملتحقين بالصفوف الأولى من التعليم الأساسي، فمنهم من أصبح في سن المراهقة خصوصاً في المناطق التي تأخر دخول التعليم إليها.

ومن جهة أخرى تكمن وراء التسرب من المدرسة عوامل اقتصادية واجتماعية منها:

1) أن العديد من الأسر تفضل لأبنائهم العمل أكثر من الدراسة 3.4% من إجمالي الأطفال العاملين، ويأتي ذلك نتيجة لحاجة العائلة لجهد أبنائهم في الرعي والأعمال المنزلية والعمل مع العائلة.
2) قد يرتبط الهروب من المدرسة بحالة الزواج المبكر (0.8%) وما يترتب عليه من إنفاق على الأسرة الجديدة والإنفاق على العائلة.
3) محدودية دخل العائلة، حيث أكد نسبة 73.5% من الأطفال العاملين بأن دخول عوائلهم قليلة أو قليلة جداً.

وبسؤال بعض أفراد العينة عن أسباب تسربهم من التعليم، أوضح بعضهم الأسباب التالية:

1) ازدحام الفصل.
2) الضرب أحياناً من قبل المعلم.
3) ضعف مستوى المدرسين.
4) قيام المدرسين والمدرسات بجمع مبالغ مالية أسبوعيا من الطلاب.

وعملية ترك المدرسة لا يخلو منه أي نظام تعليمي في العالم، ففي مسح أجري في البلدان الأقل تطوراً أبرزت بعض الدراسات أن 30% من أطفال العالم الثالث يتركون الدراسة قبل إكمال المرحلة الأساسية، وترتفع هذه النسبة إلى 60% في بعض البلدان، وتشير الدراسة إلى أن من أسباب ذلك انعدام الكتب المدرسية[53].

ب) العوامل المؤثرة في عمل الأطفال:

نشير أولاً إلى أن هذه الدراسة راعت عدم وجود أية دراسات سابقة عن عمالة الأطفال في اليمن وقد استدعي ذلك البحث في عدد من العوامل لإيجاد تفسير مقبول لهذه الظاهرة، ولكن تشترك في بروز وانتشار ظاهرة عمل الأطفال مجموعة من العوامل المعقدة والمتشابكة كنتائج للمشكلات السكانية التي نلمس كثيراً من ظواهرها اليوم ونرصد تنامي كثافتها وتعقيداتها وتراكمات أثارها في المستقبل ونستعرض فيما يلي أهم تلك العوامل:

العوامل السكانية:

يرتبط عمل الأطفال ببعض الظواهر السكانية مثل ارتفاع معدلات الإنجاب والهجرة من الريف إلى الحضر في بعض المجتمعات[54]، وقد يصدق هذا على حالة المجتمع اليمني أيضاً فالأطفال يدخلون في ظاهرة الهجرة من الريف إلى المدينة، إذ أن معظم أفراد العينة 76% يقيمون في المدن، حيث يعملون من هذه النسبة 60.3% لا يقيمون مع أسرهم وإنما في أماكن متفرقة عند الأهل، وفي ورش العمل، أو مع مجموعات أخرى مهاجرة من الريف.

كما قد يرتبط عمل الأطفال أيضاً بزيادة عدد أفراد الأسرة ومنها ارتفاع معدلات الإنجاب (متوسط عدد أفراد الأسرة 9.8) بين أفراد العينة، وهو ما يتوافق مع زيادة نسبة النمو السكاني 3.7%.

ويبلغ عدد السكان في اليمن بحسب نتائج عام 1994م حوالي (14578707) المقيمين في الجمهورية، أما عدد السكان أقل من 15 سنة فيبلغ عددهم (7334237) أي ما يقارب 50% من جمل السكان، أما عدد الأطفال (6 - 15) عاماً فيبلغ (4794764) طفل، الملتحقون منهم بالتعليم (2639038) الإناث منهم (988584)، أما عدد السكان (10 - 14) عاماً فيبلغ (2203046) نسمة منهم (1335353) أي ما يشكل نسبة 60.6% في سن التعليم المقابل[55].

البيئة السكانية:

يظهر من تركيب الأسرة أن غالبة الأسرة متكاملة ونسبتها 76.7% كما تلي هذه النسبة انفراد أحد الأبوين برعاية الأبناء، نظراً لوفاة الأب 11.8%، أو وفاة الأم 6.4%، كما أن 7.7% من الآباء لديهم أكثر من زوجة واحدة.

وقد يعتبر البعض أن تفكك الأسرة سبباً من أسباب عمل الأطفال نتيجة لمعيشته في أسرة متصدعة، ولكن في هذه الدراسة يتضح عدم وجود علاقة مباشرة بين هاتين الظاهرتين وعمل الأطفال.

العوامل الاجتماعية والاقتصادية:

- التزايد السكاني المتسارع وبمعدل نمو 3.7% وصل بذلك عدد السكان المقيمين حسب تعداد عام 1994م إلى (14587807) نسمة، منهم 23.5% سكان الحضر، 76.5% سكان الريف، ويعتبر ذلك المعدل من المعدلات العالمية في العالم، مما يشكل ضغوطاً إضافية على الموارد المتاحة وتتعدى أثاره على العديد من الإجراءات المعنية بتغيير ظروف التخلف المعيشي للسكان ومنها نصيب الفرد في التعليم، والصحة، والإسكان، والمياه، والأمن، وغيرها من الأصعدة الخدمية للسكان في ظل الموارد المحدودة ومصاعب النمو الاقتصادي التي تواجه بلادنا.
- ارتفاع معدل الخصوبة الكلية إلى 5.9 ولادة حية طبقاً لبيانات تعداد عام 1994م، مع ارتفاع هذا المعدل في الريف إلى 6.2 ولادة حية مقارنة بالحضر الذي بلغ 4.96 وارتفاع معدل الخصوبة كنتاج لعوامل اقتصادية، واجتماعية، وثقافية، عديدة تعكس سمات المجتمع اليمني أهمها ما يلي:

1) الزواج المبكر بين الأبناء ذكور وإناث.
2) ارتفاع نسبة الأمية بين السكان عشر سنوات فأكثر والتي تؤثر بدورها سلباً على اتجاهات الخصوبة.
3) تزايد الحاجة لدى الأسر في إنجاب الأبناء وبشكل مميز في الريف للإسهام في مساعدتهم في النشاط الزراعي والكسب المادي، فضلاً عن ربط مكانة المرأة بقدرتها على الإنجاب.

- اتساع قاعدة الهرم السكان حيث ترتفع نسبة السكان دون الخامسة عشرة من العمر إلى 50.3% من إجمالي السكان حسب تعداد عام 1994م، بينما تبلغ نسبة السكان من الفئة العمرية المنتجة (15 – 64 سنة) وهذا ما نلاحظه من بيانات الجدول التالي:

جدول (47)
السكان والمساهمة النسبية للفئات العمرية
حسب تعدادات 86، 88 – 1994م

الفئات العمرية	السكان عام 88م حسب تعدادي 86 ، 88	النسبة %	السكان حسب تعداد 1994م	النسبة %
14 - 1	5.280.171	52.8	733.423.7	50.3
64 - 15	4.286.866	42.8	6.736.573	46.2
65 فأكثر	441018	4.4	516998	3.5
الإجمالي	100008055	100	14587807	100

وتبرز خطورة الانخفاض في الفئة العمرية (15 - 64) سنة وانعكاساته على وسائل التشغيل والعمالة خاصة وأن 49.2% من السكان في تلك الفئة العمرية هم من الإناث ونسبة مساهمتين في قوة العمل منخفضة لا تتجاوز (16.5%) من إجمالي توزيع العمل حسب ما تشير إليه نتائج تعداد عام 1994م، وبذلك ترتفع نسبة الإعالة لصغار السن 108.9% أي أن كل 100 شخص من الفئة المنتجة (15 - 64) سنة يعولون 109 شخصاً من الفئة العمرية (0 - 14) سنة.

كما تبلغ نسبة الإعالة الكلية 116.7% أي أن كل 100 شخص من الفئة المنتجة يعولون 117 شخص من الفئات العمرية غير المنتجة (0 - 14) (65 سنة فأكثر)، الأمر الذي يعني أن تلك الفئة المنتجة تتحمل أعباء كبيرة لإعالة الفئات غير المنتجة، بينما نسبة الإعالة في الدول المتقدمة 66.7% كمتوسط عالمي، 72.4 كمتوسط للدول النامية، ويترتب على ارتفاع معدل الإعالة في اليمن وعلى وجه الخصوص لصغار السن الآثار السلبية التالية:

1) تزايد حاجة الأسرة للإنفاق على متطلباتها الأساسية للإعاشة والتعليم والصحة والسكن وغير ذلك من بنود الصرف، وكلما زادت معدلات الإنفاق كلما انكمشت قدرة الأسرة على الإدخارات والاستثمارات الخاصة وبالتالي تتقلص مقدرات التنمية.
2) وعلى مستوى الدولة يتزايد الإنفاق الحكومي في ميزانيات التعليم والصحة والمعيشة وغيرها من الخدمات لمجابهة التزايد في الأفواج البشرية الداخلة حديثاً في المجتمع مما يحد ذلك من قدرة الدولة في عملية التنمية الشاملة.

أ) تدني المستوى المعيشي للأسرة:

ساهم اختلال التوازن بين مستوى الإنفاق والدخل الشهري إلى التدني الواضح في مستوى معيشة شريحة واسعة من الأسر، وبالتالي كان الأطفال هم الفئة التي تدفع ثمن هذه الفجوة من خلال الانخراط في سوق العمل، لتحمل جزء من التكاليف المعيشية والتخفيف من مظاهر الفقر الاجتماعي التي تواجهها الأسر حينما تقف عاجزة للإيفاء بمتطلبات حياتهم الأساسية، وإذا كانت المؤشرات المستخلصة من نتائج مسح ميزانية الأسرة عام 1992م ونتائج هذه الدراسة تشير إلى أن 48.9% من الأسر متوسط دخلها أقل من 5000 ريال، وأن 1% من الأسر ذوي الدخل الذي يزيد عن 35000 ريال، وأن 62.5% من الأسر تنفق أقل من 10000 ريال مقابل 1.4% تنفق أكثر من 35000 ريال كان ذلك مؤشرا لحالة الفقر الاجتماعي الذي تعيشه شريحة واسعة من الأسر في المجتمع اليمني، ومن المظاهر الدالة على اختلال التوازن بين متوسط الدخل والإنفاق الشهري للأسرة ما نلاحظه من الجدول التالي:

جدول (48)
العلاقة بين متوسط الدخل والإنفاق الشهري للأسرة
حسب نتائج مسح ميزانية الأسرة عام 1992م

المؤشرات	حضر	ريف	على مستوى الجمهورية
متوسط الدخل الشهري للأسرة	7439	5461	6878
متوسط الإنفاق الشهري للأسرة	13644	12302	12598
النسبة (%) للإنفاق الشهري على السلع الغذائية	64	67	66.3
النسبة (%) للإنفاق الشهري على السلع غير الغذائية	36	33	33.7

المصدر: نتائج مسح ميزانية الأسرة عام 1992م، الجهاز المركزي للإحصاء، صنعاء، يونيو، 1995م.

من بيانات الجدول السابق يمكن أن نستخلص الأمور الرئيسية التالية:

1) أن تكاليف المعيشة مرتفعة كنتيجة لتدني مستوى الدخل مقارنة بالإنفاق على مستوى الأسرة، وهذه الفجوة هي انعكاس للتزايد المتسارع في أسعار بيع المواد الغذائية وغير الغذائية، وبشكل يفوق قدرات دخل الأسرة، وبالتالي فإن الأسر تلجأ إلى تغطية جانب هام من الإنفاق الشهري من مدخراتها في السنوات القادمة أو البحث عن مصادر جديدة للدخل بما في ذلك الاستفادة من أطفالها لتحقيق التنوع في تلك المصادر بإلحاقهم بسوق العمل كي يكونوا مصدر دخل إضافي ورئيسي للأسرة.
2) أن ارتفاع مستوى الدخل في الحضر مقارنة بالريف يعود إلى تعدد مصادر الدخل المتاحة في الحضر وهو ما يساعد على زيادة الهجرة إليها.
3) أن أكثر من ثلثي الإنفاق توجه الأسر للحصول على السلع الغذائية مما يؤثر ذلك على عدم قدرة الأسر ليس فقط في إشباع الحاجات الأساسية للطفل المتعلقة بنموه الجسماني، وإنما أيضاً بنموه التعليمي والثقافي وفي تأمين حدود معينة من الرعاية الاجتماعية والمتطلبات الشخصية.

ب) أزمة التحويلات الخارجية للمهاجرين:

ألحقت أزمة التحويلات الخارجية للمهاجرين اليمنيين منذ النصف الأول من الثاني من الثمانينات وتزايدها عند عودة المهاجرين اليمنيين عام 1990م بسبب أزمة الخليج أثاراً بالغة ليس فقط على الاقتصاد الوطني، ولكن أيضاً على الأطفال، حيث كانت تلك التحويلات تشكل أحد

مصادر العيش لهم ولأسرهم وتشير بيانات البنك المركزي بأن التحويلات الخاصة بالمهاجرين انخفضت من (1262) إلى (1044.3) مليار دولار خلال الأعوام 1990 – 1995م على التوالي.

ج) البطالة:

تعتبر البطالة على اختلاف أنواعها أحد مظاهر عدم الاستخدام الفعال للموارد البشرية وهدراً لطاقات جزء من ذوي النشاط الاقتصادي القادرين على العمل والباحثين عنه، وقد نتج عن تفشي البطالة في اليمن مشكلات اقتصادية واجتماعية انعكست أثارها السلبية على الفرد والأسرة والمجتمع ويمكن التعرف بإيجاز شديد على حجم البطالة ومعدلاتها والخصائص الرئيسية للعاطلين وذلك وفقاً لما يلي:

1) بالرغم من أن معدلات البطالة انخفضت من 12.2% إلى 9.1% من إجمالي القوى العاملة خلال الأعوام 1991- 1994م إلا أن عدد العاطلين ارتفع بنسبة 1% في عام 1994م طبقاً لما تشير إليه بيانات الجدول التالي:

جدول (49)
تطور عدد العاطلين ومعدلات البطالة خلال الأعوام 1991 – 1994م

المؤشرات	1991م			1994م		
	ذكور	إناث	إجمالي	ذكور	إناث	إجمالي
القوى العاملة	20.53.991	577.747	2.631.738	2836325	717335	3553660
المتعطلين	285.983	34.927	320.910	285.954	38664	324618
معدلات البطالة	13.9	6	12.2	11.2	5.7	9.1

المصدر: النتائج النهائية لمسح القوى العاملة عام 1991، كتاب الإحصاء السنوي لعام 1994، الجهاز المركزي للإحصاء، صنعاء. النتائج النهائية لمسح القوى العاملة عام 1994م، كتاب الإحصاء السنوي لعام 1994، الجهاز المركزي للإحصاء، صنعاء.

2) وتشكل نسبة المشتغلين الذين دخلوا سوق العمل حديثاً دون أن يسبق لهم ممارسة أي نشاط اقتصادي 74.4% من مجموع العاملين حسب تعداد عام 1994م مقابل 25.6% ممن سبق لهم العمل.
3) والقسم الأكبر من المتعطلين هم من الأميين ويشكلون 49.8% من مجموع المتعطلين ويليها العاطلون الذين يقرؤون ويكتبون 26.5%بينما تتفاوت نسبة الحاصلين على تعليم أساسي (ابتدائي إعدادي موحدة) لتصل النسبة بأكملها إلى 12% عام 1994م وكما يلاحظ من خلال نتائج تعداد عام 1994م، وجود بطالة بين الحاصلين على التعليم الثانوي والعالي وبنسبة 8%، 0.9% على التوالي وهو مؤشر يعكس عدم الملائمة بين مخرجات التعليم واحتياجات سوق العمل.
4) كما طرأت متغيرات واضحة في التوزيعات النسبية لعدد العاطلين حسب المحافظات خلال الأعوام 1991 – 1994م حيث انخفضت نسبة العاملين في بعض المحافظات وارتفاعها في محافظات أخرى ولا زالت محافظة تعز تمثل المرتبة الأولى من حيث ارتفاع نسبة العاطلين فيها 12.9% من مجموع العاطلين عام 1994م وليها في ذلك محافظة الحديدة 10.9%، حضرموت 9.1%، عدن 8.6%، إب 7.3%، لحج 7%، أبين 6.5%، حجة 6.4% وشكلت نسبة العاطلين في تلك المحافظات التي تتمركز فيها البطالة 68.7% من مجموع العاطلين عام 1994م.
5) كان القطاع العام في المحافظات الجنوبية والشرقية يمثل نسبة عالية في إطار النشاط الاقتصادي للدولة قبل الوحدة بالإضافة إلى ما يستوعبه من نسبة عالية من العاملين فقد أدت الإجراءات المتخذة بشأن خصخصة معظم منشآت القطاع العام ضمن برنامج الإصلاح الاقتصادي والتكييف الهيكلي إلى تقليص أعداد كبيرة من العاملين في تلك المنشآت مما ساهم ذلك في ارتفاع نسب العاطلين فيها من 27.4% إلى 37.2% من إجمالي العاطلين في الجمهورية للأعوام 1991 – 1994م غير أن الأمر يختلف تماماً في المحافظات الشمالية والغربية التي يتسع فيها نشاط القطاع الخاص حيث انخفضت نسبة العاطلين فيها من 72.4% إلى 62.7% من إجمالي العاطلين خلال نفس الأعوام المشار إليها.
6) وفيما يتعلق بتوزيع العاطلين على صعيد الحضر والريف فإن المؤشرات الإحصائية لنتائج مسح القوى العاملة عام 1991م ونتاج تعداد السكان عام 1994م تدل بوضوح إلى أن الهجرة الداخلية أثرت على حدوث متغيرات في التوزيعات النسبية للعاطلين في كل من الحضر والريف، وأبرز مظاهرها ما يلي:

- ارتفاع نسب العاطلين في الحضر من 22.6% إلى 30.9% من مجموع العاطلين للأعوام 1991- 1994م على التوالي وبزيادة قدرها 8.3% وذلك بسبب تزايد الهجرة من الريف إلى المناطق الحضرية التي تتمتع بمؤثرات لجذب السكان واستقرارهم فيها

سواء بدافع البحث عن العمل وتحسين مستوى المعيشة أو بسبب توفر بعض الخدمات الأساسية فيها، في ظل عدم كفاية فرص العمل المتاحة في الحضر لامتصاص فائض طالبي العمل القادمين من الريف.

- بالرغم من انخفاض عدد العاطلين في الريف بنسبة 9.7% عام 1994م مقارنة بعام 1991م، بالإضافة إلى تراجع نسبة العاطلين من الإجمالي الكلي إلا أنه لا زال يستحوذ على 96.1% من إجمالي العاطلين عام 1994م، وهذا التراجع يوحي بكثير من الدلالات تأثير العوامل الطاردة للقوى العاملة الريفية التي تعتمد على الزراعة وأهمها تدهور أوضاعهم المعيشية.

د) العجز في تعميم التعليم الأساسي:

بالرغم نم التوسع الكمي الذي شهده قطاع التعليم خلال السنوات الماضية بهدف استيعاب الأطفال إلى مرحلة التعليم الأساسي الذين تتراوح أعمارهم ما بين 6 – 15 سنة بالإضافة إلى ما يقتطعه التعليم من مساحة لا بأس بها من إجمالي الإنفاق بشقيه الجاري والرأسمالي والذي وصل إلى 17.6% من إجمالي الإنفاق في الموازنة العامة للدولة عام 1995م، إلا أن هناك اختلالات واضحة في العلاقة بين قاعدة استيعاب الأطفال في سن التعليم مقارنة بالفئة العمرية الموازنة من السكان وغيرها من الاختلالات والمشكلات التي ساعدت على انتشار ظاهرة عمل الأطفال أهمها ما يلي:

- أن نسب الملتحقين بالصفا الأول من التعليم الأساسي في الفئة العمرية ست سنوات 24% للنوعين، الذكور 29.2% والإناث 18.5% وبذلك لا يجد 76% من الأطفال فرصاً للالتحاق بالصف الأول من التعليم الأساسي خاصة في المناطق الريفية.
- أن نسبة التغطية التعليمية للسكان في الفئة العمرية 6 – 15 سنة بلغت 55% من إجمالي السكان للفئة العمرية الموازية طبقاً لنتاج تعداد عام 1994م مما يعني أن 45% من الأطفال لا يشملهم التعليم مع أن أكثرهم من الإناث.. والفجوة التعليمية تبدو أكثر اتساعاً في الريف مقارنة بالحضر حيث بلغت النسبة 48.4% - 79.5% للريف والحضر على التوالي وذلك بسبب قلة خدمات التعليم ويبين الجدول التالي حجم ومعدلات التحاق الأطفال بالتعليم الأساسي.

جدول (50)
حجم ومعدلات التحاق السكان بالتعليم الأساسي
للفئة العمرية (6 - 15) سنة حسب نتائج تعداد عام 1994م

المؤشرات	ذكور	إناث	الإجمالي
عدد الطلاب الملتحقين بالتعليم الأساسي	1785398	848428	2633826
عدد السكان في الفئة العمرية (6-15)	2524639	2270127	4794766
النسبة (%) للملتحقين بالتعليم الأساسي من إجمالي السكان (6-15)	70.7	37.4	55
النسبة (%) للملتحقين بالتعليم الأساسي في الريف	67.4	27.3	48.5
النسبة (%) للملتحقين بالتعليم الأساسي في الحضر	83.9	74.6	79.5

المصدر: النتائج النهائية لتعداد العام للمساكن والسكان والمنشآت ديسمبر 1994م، التقرير العام، الجهاز المركزي للإحصاء، مارس 1996م.

الواقع أن جهود التوسع في التعليم الأساسي إذا ما سارت على المعدل السنوي لتزايد الطلاب البالغ 7.4% والذي تحقق خلال الأعوام 1990/ 1991 – 1995/1994م طبقاً لمؤشرات المؤتمر الثاني لسياسات السكانية، فإنه بالإمكان الاقتراب إلى التغطية الشاملة في استيعاب الأطفال في التعليم إلى أكثر من 85% من إجمالي السكان في الفئة العمرية الموازية والتي حددتها الإستراتيجية الوطنية للسكان 1990 – 2000م.

ومن المشكلات الأخرى التي لا زال يواجهها النظام التعليمي الأساسي وشكلت أحد المصادر المغذية لظاهرة عمل الأطفال هي ارتفاع ظاهرة الفقد التربوي بشقيه الرسوب والتسرب فمن خلال تتبع العلاقة بين الملتحقين في الصف الأول من العام الدراسي 1987/1986م وصافي مخرجات التعليم للعام الدراسي 1995/1994م من نفس الفوج الدراسي ولمدة تسع سنوات يتضح بأن نسبة الرسوب والتسرب بلغت 57.4% وهي نسبة مرتفعة للغاية، مع اتساعها وبشكل مميز بين الإناث أكثر من الذكور والتي بلغت على التوالي 67.9%، 53.2% وهذا ما نلاحظه من خلال الجدول التالي:

جدول (51)

حجم ومعدلات الفقد التربوي (الرسوب والتسرب) من التعليم الأساسي

المؤشرات	ذكور	إناث	الإجمالي
عدد الطلاب عند الالتحاق بالصف الأول من العام الدراسي 86-1987م	230.452	89.202	319.654
عدد الطلاب المتخرجين في العام الدراسي 95/94م من نفس الفوج الدراسي	107.629	28.575	136.204
إجمالي الرسوب والتسرب	122823	60627	183450
النسبة (%) للرسوب والتسرب	53.2	67.9	57.3

المصدر: وزارة التخطيط والتنمية.

وتسرب في ارتفاع مشكلة الرسوب والتسرب مجموعة من العوامل الاقتصادية والاجتماعية والتربوية أهمها:

- تدني المستوى المعيشي لأسر بعض الطلبة مما يجعلهم مضطرين للانقطاع عن الدراسة والانخراط في سوق العمل لمساعدة أسرهم وعلى وجه الخصوص في القطاع الريفي.
- تدني نوعية التعليم.
- الزواج المبكر للإناث بصفة خاصة.
- ضعف المستوى الثقافي لدى بعض الأسر بسبب تدني المستوى التعليمي وما يترتب عنه من افتقاد الأسر للتوجيه السليم للأبناء لحثهم على مواصلة التعليم.
- ضعف مقومات التعليم في كثير من مدارس التعليم العام وعجزها عن جذب الطلاب إلى المدرسة واستبقائهم فيها.
- قلة مؤسسات رياض الأطفال وعلى وجه الخصوص في المناطق الريفية لتهيئة الطفل نفسياً للتعليم، ولهذا فإن دخول الأطفال إلى المدرسة يعتبر نقلة مفاجئة في حياتهم خاصة عندما تكون الشقة واسعة بين الظروف البيئية للطفل والمدرسة.

هـ) ارتفاع نسبة الأمية:

ارتفاع نسبة الأمية بين السكان 10 سنوات فأكثر وبنسبة 55.9% طبقاً لنتائج تعداد عام 1994م، مع التباين الكبير بين الإناث والذكور، حيث ترتفع النسبة بين الإناث إلى 76.2% وللأمية دور بارز في تكوين ظاهرة عمل الأطفال فمن خلال الملحق (1) يتضح بأن نسبة

الأطفال العاملين ترتفع في المناطق والتي ترتفع فيها نسبة الأمية، وانخفاض نسبة الالتحاق بالتعليم، كما تنعكس الأمية على كثير من الجوانب المحيطة بالأسرة والطفل والتي تضاف ضمن العوامل المساعدة على نشوء عمالة الأطفال أهمها ما يلي:

1) تدني مستوى دخل بعض الأفراد والعاملون الأميون المعيلين للأسر باعتبار أن المهن التي يزاولها الأميون غير مقترنة بمهارات فنية أو مستويات عالية من التأهيل.
2) تدني الوعي الصحي للأسرة بكيفية مراعاة الشروط والظروف الصحية والنفسية المساعدة على نمو الطفل بشكل طبيعي دون التعرض لأزمات صحية ونفسية.
3) عدم القدرة على تنمية مدارك الطفل واتجاهاته وميوله التي تساعد على تكوين شخصيته.

و) تدني وسائل الحماية الاجتماعية:

لقد أدى الضعف القائم في وسائل الحماية الاجتماعية إلى جعل الأسرة في خوف دائم من احتمالات المستقبل على نفسها وعلى أطفالها ومن المظاهر الدالة على ضعف تلك الوسائل ما يلي:

1) عدم توسيع مظلة الضمان الاجتماعي للحساب الخاص أي التأمين من الشيخوخة والعجز والوفاة مما يدفع الأسر لتشغيل أطفالها لإعالتها عند الكبر أو العجز الكلي أو الوفاة.
2) تدني المساعدات الشهرية التي تقدمها الدولة لحماية الأسر الفقيرة بموجب قانون الضمان الاجتماعي لعام 1980م التي تتراوح ما بين (350 - 600) ريال، وأصبحت لا تتلاءم مع المتغيرات الحاصلة في تكاليف المعيشة، وبالرغم من أن عدد الأسر المستفيدة من هذا الدعم في حدود 3900 أسرة وبمبلغ يصل إلى 135.000.000 ريال إلا أن ذلك العدد لا يزال متدنياً مقارنة بحجم الأسر الفقيرة.
3) ضعف الإمكانيات المتوافرة في مراكز تدريب وتأهيل الأسر الفقيرة على الصناعات اليدوية التي تخلف أمامها فرصاً واسعة للعمل لدى الغير أو لحسابها الخاص- فضلاً عن افتقار مثل تلك المشروعات لدراسات اجتماعية واقتصادية مسبقة تستهدف تحديد الصناعات اليدوية المرتبطة بالعادات والتقاليد اليمنية والبحث عن الوسائل الكفيلة بتسويقها، كجزء من الحماية الاجتماعية للطفل.

وما تجدر الإشارة إليه بأن اليمن تسعى لتنفيذ مشروع اجتماعي لمكافحة الفقر الاجتماعي وتوسع قاعدة التنمية الاجتماعية، كضرورة مع تنفيذ برنامج الإصلاح الاقتصادي والتكيف الهيكلي ويتضمن المشروع العديد من البرامج الهادفة إلى مكافحة الفقر الاجتماعي ومحاصرة أسبابه الناتجة عن البطالة والأمية وسوء الأحوال الصحية وغيرها من الأسباب كما يهدف المشروع إلى إدماج المرأة في التنمية وإدماج وتطوير مؤسسات العمل الاجتماعي القائمة وتطوير وسائل دعمها كما وكيفا وإنشاء مؤسسات الرعاية وتأهيل الفئات الأشد حاجة والتي تشمل الأطفال في سن التعليم الإلزامي والأحداث وذوي الدخل المحدود والنساء.

وبالإضافة إلى هذه العوامل فإن للنزاعات الأسرية والحروب وبعض العادات الاجتماعية دوراً في دفع الأطفال نحو سوق العمل من أهم ملامحها:

1) تأثير عامل التفكك الأسري بسبب النزاعات بين الأب والأم وتؤدي إلى الطلاب أو الابتعاد المؤقت للأب أو الأم وبذلك ينشأ الطفل بنفسية ممزقة تسعى إلى التحرر الأسري والاستقلال الذاتي.
2) التعاطي اليومي للقات من قبل الأب و الأم مما يجعل الطفل بعيداً عن اهتمامهم بالإضافة إلى ما يسببه ذلك من تولد الرغبة لدى الطفل لتقليد والديه من خلال البحث عن مصادر مادية لإشباع رغبته.

3) تـأثير الحـروب التـي نشـأت فـي الـيمن فـي فتـرات متباعـدة خـلال السـنوات الماضـية، بالإضافة إلى عادات الثأر والتي تؤدي إلى فقدان رب الأسرة أو عائلها الأساسي ويصبح بذلك الطفل أمام خيار العمل لإعالة نفسه وأسرته.

وعليه فإن دوافع عمل الأطفال والعوامل المؤثرة فيها تشير إلى أن المجتمع اليمني يواجه بظاهرة بدأت تفرض نفسها جدياً داخل المجتمع وتحتاج إلى عدد من المعالجات والحلول وهو ما سيناقشه الفصل التالي.

الفصل التاسع
الاستنتاجات – الخلاصة والحلول والمعالجات

الاستنتاجات والخلاصة

توضح نتائج هذه الدراسة أن هناك علاقة ذات دلالة إحصائية عالية عند مستويات تتراوح بين 0.000 وبين 0.005 بين عدد من العلاقات والمتغيرات في الجوانب المبحوثة لعمل الطفل في (الحضر، والريف). إذ يتركز معظم عمل الأطفال في المجالات التجارية والخدمية والحرفية في المدن، فالأطفال العاملون في مجال الخدمات مثلاً يشكلون أعلى نسبة في (عدن/ صنعاء)، وعموماً ترتفع نسبة عمل الأطفال في مجال الخدمات في المدن وتقل في الريف، وينطبق ذلك أيضاً على العمل في المجال التجاري، والمجال الحرفي.

ويشكل الأطفال العاملين من أصل ريفي 68.5% والحضريون 28.5% ويبلغ عدد البنات (20) في المدينة و (9) في الريف، أنه أمكن حصر (29) فتاة فقط من بين الأطفال الذين شملتهم العينة، ذلك لأن العينة كانت عشوائية ودخول المزارع والمصانع والورش كان يتم من قبل الباحثين بطريقة غير قصدية ولهذا كان مجموع البنات لإجمالي العينة على هذا النحو كان طبيعياً لعدد من الأسباب منها:

1) نسبة العمل في عدن أكثر.
2) أن عمل البنات يتركز في الريف.
3) أن العمل الزراعي الريفي ينتشر في الصيف وهو موسمي.
4) أن عمل البنات غير مأجور ولكنه يتم في إطار الأسرة وبدون مقابل.
5) مع ذلك فقد وجدت من بين أفراد العينة فتاة تقوم ببيع القات في إحدى المناطق الريفية وذلك قد يبدوا طبيعياً لأنه ليس للقات مواسم زراعية كما أنه يدخل في عدد المنتوجات الزراعية.

وقد كانت أكبر نسبة تستقطب عمل البنات كانت في عدن في مجال البيع أما أعلى نسبة لتركز تراوحت عمل البنين فكانت في العاصمة صنعاء في العديد من المجالات التجارية.

وكذلك وجدت علاقة إحصائية قوية بين مناطق العمل وسن زواج الطفل العامل إذ تراوحت سن الطفل العامل المتزوج بين سن (10 - 13) عاماً وكانت أكثر الحالات الزواجية بين الأطفال هي في المناطق الحضرية على عكس ما كان متوقعاً في الريف نظراً لارتفاع نسبة أفراد العينة من أصل ريفي.

وبالنسبة لعلاقة أماكن الإقامة بنوع العمل فقد اتضح أن المناطق الحضرية أكثر استنثاراً للوظائف الخدمية (بقالة، حرف، نجارة، عجلاتية)، أما الريف فقد كان أقل استنثاراً بهذه الوظائف بحكم طبيعة العمل الزراعي والبيتي المرتبط به من زراعة وتصريف بعض الخضار والفواكه الموسمية الشتوية التي أمكن تحديدها في مناطق الدراسة أثناء موسم الشتاء في المناطق التي تمت الدراسة فيها خلال شهري ديسمبر ويناير من عام 1997م.

أما بالنسبة للعلاقة بين مكان الإقامة بالحالة الزواجية ونوع العمل فإن ارتفاع نسبة الزواج في المدن عنها في الريف قد لا يعطي مؤشراً حقيقياً لحالة الزواج المرتفعة في الريف ولكنه قد يكون متعلقاً بالهجرة المؤقتة في مواسم الصيف إلى الريف والهجرة في مواسم الشتاء إلى المدن وقد أجريت الدراسة في هذا الموسم الشتوي التي تشتد فيه الهجرة الداخلية من الريف إلى المدن. كما قد يرتبط بمكان الإقامة الحالية لأبناء الريف في المدن من أفراد العينة، وعلى أية حال فلم تكن هناك علاقة قوية ذات دلالة إحصائية بين الحالة الزواجية ونوع العمل لأن بعض أفراد العينة يتركزون في المدن مؤقتاً بسبب نقص أنواع العمل الريفي المدر للدخل في غير مواسم الزراعة

وهؤلاء الأطفال يمارسون أعامل تتشابه مع الأعمال المنتشرة في ضواحي المدن خصوصاً على الطرق السريعة بين مناطقهم والمدن الرئيسية.

أما علاقة الدخل بنوع العمل والحالة التعليمية ومكان الإقامة فإنه يتضح أن الجانب التجاري لعمل الأطفال يمثل أكبر نسب الدخل في المدن تليه الجوانب المهنية والفنية عند أفراد العينة، كما يتضح أن الأمانة صنعاء تتميز بأعلى نسبة للأطفال العاملين الأميين، أما أكثر الأطفال تسرباً من التعليم فهم في الريف وأكثر الأطفال تسرباً في المهن فهم من بين الأطفال تسرباً من التعليم هم أولئك الذين تتراوح دخولهم بين (3000 - 6000) ريال، ولذلك توجد علاقة بين التسرب ونوع العمل والتسرب ومستوى الدخل والتسرب ومكان الإقامة وجميعها علاقة ذات دلالة إحصائية عالية.

هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين ظروف العمل ورغبة الطفل في مواصلة الدراسة وبين ظروف وبيئة العمل وتدني الوضع الصحي. إذ توجد علاقة قوية بين الرغبة في مواصلة الدراسة ونوع العمل فأعلى نسبة للأطفال الراغبين بالعودة إلى التعليم هي بين الأطفال العاملين في مجال التجارة وفي المدن، كما أن نسبة 49.7% من الأطفال ترى أن ظروف العمل هي التي تتحكم في تقرير مسألة مواصلة التعليم من عدمه وهناك علاقة بين عمل الأطفال وتدني ظروفهم الصحية إذ يتضح أن نسبة 42% من الأطفال تعتقد أن ظروف العمل غير صحية،.. كما أن نسبة 63.9% ترى بأن مكان العمل غير مريح وترى نسبة 37.3% بأن بيئة العمل غير مقبولة أصلاً.

أما عن علاقة الطفل بالعمل ووجود الوالد حياً فيتضح أن 88.3% من الأطفال آباؤهم أحياء ونسبة 69.2% أمهاتهم أحياء، لكن علاقة الطفل بالعمل وبقاء الطفل مع أسرته يبين أن نسبة 70.6% من الأطفال العاملين لا يعيشون مع أسرهم وآباؤهم مقابل 29.4% فقط منهم يعيشون بين أفراد أسرهم. والأطفال الذين لا يعيشون في أوساط أسرهم هم في الغالب من الأطفال النازحين من بين أفراد أسرهم في هذه المواسم إلى المدن وأماكن تجمع الورش على الطرقات السريعة بعيداً عن منازلهم الحقيقية.

كذلك توجد علاقة قوية بين ارتباط الطفل بالعمل ووجوده مع أسرة مترابطة إذ يتبين أن 69.9% يعيشون في أسر مترابطة مقابل 30.1% يعيشون في أسر غير مترابطة ومعنى ذلك أن التفكك الأسري هو أحد دوافع عمل الأطفال ولكنه على أية حال أقلها أهمية مقارنة بالعديد من العوامل الاقتصادية الأخرى.

وتوجد علاقة قوية إحصائياً بين الأطفال المرتبطين بالعمل وتعدد زوجات الأب كما توجد علاقة قوية بين عمل الطفل وبطالة الأب وبين عمل الطفل وبطالة الأم، كذلك يتضح وجود علاقة قوية بين عمل الطفل وتربيته (الأول، الثاني) بين إخوته.. كذلك توجد علاقة بين عمل الطفل ووجود إخوة وأخوات له يعملون فكلما زاد عدد الأطفال العاملين في الأسرة كلما قلت نسبة عمالة الأطفال، وكلما قل عدد الإخوة العاملين في الأسرة، كما ازداد تحمل الطفل لمسؤوليات الأسرة ولجوؤه إلى العمل وهناك علاقة قوية ذات دلالة إحصائية بين زيادة عدد الإخوة وعمل الطفل.

أما علاقة الطفل بالعمل ومكان الإقامة فيتضح أن أكثر الأطفال اقتناعاً بالعمل هم الذين يعيشون بين أوساط أسرهم ويليهم الأطفال الذين يستأجرون أماكن أو يعيشون في أوساط أقارب لهم في مناطق العمل التي انتقلوا إليها أما أقلهم ارتياحاً لهذا العمل فهم الذين يعيشون في أماكن العمل (الورش- والدكاكين- والمحطات).

أما عن العلاقة بين عمل الطفل ومستوى تعليم الأب فيتضح وجود علاقة بين الآباء الأميين وزيادة نسبة عمل الأطفال التي تقل تدريجياً كلما زاد مستوى تعليم الأب، كذلك توجد علاقة قوية بين عمل الأطفال ومستوى تعليم الأم فكلما ارتفع مستوى تعليم الأم كلما قل عدد الأطفال العاملين.

من ناحية أخرى يتضح وجود علاقة قوية بين عمل الطفل ومستوى دخل الأسرة فكلما قل مستوى دخل الأسرة كلما ارتفع عدد الأطفال العاملين إذ ترتفع نسبة عمل الأطفال بشكل واضح بين الأسر التي يكون دخلها قليل أو قليل جداً.

وهناك علاقة قوية بين عمل الطفل ووجود الكماليات في الأسرة التي تدفع الأطفال للمحافظة على الدخل والمستوى من أجل اقتنائها فكلما زاد امتلاك الأسر للتلفزيون والفيديو والستلايت والغسالة زاد عدد الأطفال العاملين بين أفرادها كما توجد علاقة بين عمل الطفل وعدم وجود مساعدة لأفراد أسرته إذ أن عدد المستفيدين من هذه المساعدات الخيرية لا يزيد عن 5% من أفراد العينة من الأطفال، وبالتالي توجد علاقة بين عمل الطفل وعدم وجود المساعدة، ولهذا فإن هناك علاقة قوية لها دلالتها الإحصائية بين عمل الطفل وحاجة أسرته لمساهمته في الدخل كذلك بين مكان إقامة الطفل والتحاقه بالعمل ودوافعه نحوه.

أن أكثر نسبة من الأطفال تلتحق بالعمل لأول مرة 77.3% من أفراد العينة ومعظم هؤلاء الأطفال بدأوا العمل في أعمار تتراوح بين العاشرة والثانية عشرة، كما أن أكثر من 42% من الحالات كان دافع الأطفال نحو العمل هو بإيعاز من الآباء ونسبة 7.7% بدافع نم الأمهات ونسبة 32% بدافع من الأقارب، كما أن أكثر من 67.6% من الأطفال يعترفون بأن فقر الأسرة هو الدافع الحقيقي للعمل، كما يعترف 44% منهم بأنهم يدفعون كل مرتباتهم إلى أهاليهم مقابل نسبة 44% منهم يدفعون جزأً من هذا الراتب فقط بمعنى أخر فهم يتركون هذا الجزء ليعيشون منه في أماكن العمل.

وإذا كان 90% من الأطفال ليست لديهم عقود عمل فإن معظم هؤلاء قد وقعوا عقود عمل من خلال أقاربهم 37.6% ونسبة 19.7% بطريقتهم الخاصة، ولكن هؤلاء الأطفال عموماً لا يملكون أية عقود مكتوبة فهي اتفاقات شفوية 43.8% أما نسبة 34.8% من الأطفال العاملين فهم يعملون بدون أية اتفاقات شفوية أو مكتوبة بل أن 10.2% يجهلون بالمرة أن هناك عقود عمل يجب أن تبرم قبل الشروع في العمل.

أن عمل بعض الأطفال شهرياً 40% وآخرون متعاقدون بالساعات 7.4% أما الجزء الثالث فهم يعملون جزء من اليوم فقط (نص نهار) 16% والجزء الأخير 15.6% عملهم موسمياً وبحسب ظروف تواجد العمل كعمال البناء وبيع القات.

وعمل الأطفال مع ذلك يستمر في الغالب من الصباح إلى المساء بنسبة 60% من أفراد العينة ونسبة 23% من الأطفال يستمر عملها بعض ساعات أو من الصباح إلى فترة الظهيرة 17% أو كلما استدعت حاجة العمل إلى ذلك كما أن متوسط مجموع الساعات التي يعمل فيها الأطفال تتراوح بين (8 - 17) ساعة.

أن 88% من الأطفال لم يوقع عليهم الكشف الطبي و 84.3% منهم لا يعلمون أن هناك قانون عمل بالمرة، أن متوسط مجموع ساعات العمل لا يتخلله راحة عند نسبة 57% من أفراد العينة ولذلك كان 25% فقط من أفراد العينة راضون عن عملهم لأنه غير مرهق مقابل نسبة 75% منهم لا تراه كذلك.

ويلاحظ أن 77% من أفراد العينة لم يتلقوا أي تدريب مسبق لكن 15% فقط يرون أنهم بحاجة إلى تدريب إضافي، ويرغب 41% منهم بتغيير عملهم الحالي إلى عمل أخر إذا وجدت ظروف عمل أخرى أكثر مناسبة لهم، وهذا يعني أن بعض الأطفال غير مستقرين في عملهم وهم يتحينون الفرص للانتقال إلى أعمال أو أماكن أخرى غير معروف شروطها أو ظروفها لأن الطفل لا يستطيع أن يبرم عقدا مع صاحب العمل يحفظ له الحد الأدنى من الشروط الصحية والمادية.

أن الحياة العملية أمام الأطفال مرهقة وشاقة فأكثر الأطفال العاملين 57.2% يرون أن عملهم غير صحي، ونسبة 50.3% يرون أنه غير أمن، ونسبة 64% يرون عملهم غير مريح بل أن 37.3% تراه غير مقبول.

وقد توصلت الدراسة إلى أن الوقاية من الخطر كالوقاية من الحريق في العمل غير متوفرة بنظر 88%، والوقاية من تقلبات الطقس غير متوفرة عند نسبة 92%، أما عن إصابات العمل فإن بعض الأطفال قد أفاد بأنه سبقت له الإصابة بالعمل، كما أن نسبة 65.1% منهم يشعرون بالإرهاق بالعمل، ومع ذلك لا يتقاضى 76.5% من الأطفال العاملين نفس الأجر مع الكبار وهو

ما يسمى باستغلال جهد الأطفال بنص الأجر أو أقل وهذا الاستغلال بحسه الطفل لكنه لا يستطيع مقاومته أو الحديث عنه أمام صاحب العمل الذي يعتبر أنه قد قدم للطفل خدمة عظيمة بقبوله للعمل في هذا السن الصغيرة ولكنه مع ذلك وفي الوقت نفسه يطلب منه جهداً عضلياً مضاعفاً وبدون مقابل مادياً مجزي.

أما عن تعامل أصحاب العمل مع الأطفال العاملين فإن نسبة 14.8% من أفراد العينة ترى أن صاحب العمل يتعامل معها بشدة ونسبة 29.6% ترى أن أصحاب العمل تتعامل معها بلين، أما نسبة 41% من الأطفال العاملين فيرون أنه تعامل عادي.

ولكن الطفل حتى في حالة قسوة صاحب العمل فإن 72.1% يستسلمون لهذه المعاملة بينما يرفض العمل منها نتيجة لذلك نسبة 29% ولم يظهر أن أحداً من الأطفال يشتكي إلى جهات العمل المختصة إذا اختلف مع صاحب لأنه لا يملك حجة قانونية أو عقد مكتوب وعليه اللجوء لأفراد أسرته الذين قاموا بالتوفيق بينه وبين صاحب العمل وهؤلاء قد ينصفونه وقد يعيدونه إلى صاحب العمل للاعتذار والاستمرار.

أما العقوبات التي يتبعها أصحاب العمل مع الأطفال فإن نسبة 39.2% يتعرضون لقطع الراتب ونسبة 25% يطردون من العمل أو يضربون ونسبة 1.9% من الأطفال ونسبة 26.3% منهم يوبخون بينما يواجه نسبة 6.5% من الأطفال بالكلمات والعبارات القاسية والنابية.

ولا تخلوا الحياة العملية للأطفال مع ذلك من المضايقات فبعض الأطفال يتعرض لمضايقات مختلفة عندما يعيش في مكان عمله ونسبة 44.1% من هذه المضايقات تحرشات أخلاقية ونسبة 13.7% مضايقات تتعلق بالعمل و 86.3% عادية.

وعلى أية حال فالمضايقات الأخلاقية هي أهم مشكلة قد تواجه الأطفال أثناء العمل خصوصاً الذين يعيشون في وسط العمل نفسه أي في الورش والمحطات فنسبة 96.4% من الأطفال لا توجد لهم سرر خاصة بهم و 85.4% ليست لهم أغطية وفراش خاصة بهم ونسبة 94.6% من الأطفال يستخدمون الحمامات العامة أو أماكن غير صحية وليست هناك أية وسائل راحة أخرى في أماكن العمل التي ينامون فيها ولهذا فإن 83.7% ترى مكان العمل غير مريح.

أن نسبة 56% من الأطفال العاملين يعيشون في الورش والدكاكين بينما ينام 42.6% مع آخرين من زملائهم و 20.1% مع منهم أكبر سناً منهم. ولا توجد أية رقابة اجتماعية أو صحية أو نفسية على هؤلاء الأطفال في هذه المحلات وإذا استثنينا بعض هؤلاء الذين يعيشون مع أقاربهم من أصحاب الورش والمحال التجارية والدكاكين فإن الطفل يظل عرضة للخطر داخل هذا الوسط الذي يفتقد لأبسط مقومات الحياة العادية.

لقد اتضح أن معظم الأطفال عرضة للمرض خصوصاً أمراض البرد وتقلبات الجو 77.6% و 22.4% بسبب العدوى ومع ذلك فليست هناك رعاية صحية أثناء العمل لأنه لا يوجد تأمين صحي لنسبة 91.7% وفي حال اللجوء إلى الطبيب فإن 21% من الحالات التي تعالج تتم بمساعدة الزملاء ونسبة 79% بمساعدة من صاحب العمل أو عن طريق الأسرة.

كما أن معظم الأطفال كما هو الحال في اليمن لا يعرفون التأمين الصحي ولا تأمينات الخدمة والعمل ولكن 19.8% يلجأون إلى الطبيب بدوافع شخصية كلما دعت الحاجة لذلك، ويوفرون بعض المال تحسباً لهذه المواقف أو يقترضون هذا المال عند الحاجة ممن يثقون بهم.

أن بعض هؤلاء الأطفال لم يكونوا صداقات داخل محيط العمل ولا يجدون وقتاً للخروج للفسحة كبقية الأطفال ولا للراحة فيتجهون إلى التدخين ومضغ القات وقد انسلخ معظمهم عن أداء بعض الشعائر الدينية التي يمكن أن تكون رادعاً أخلاقياً لهم فنسبة 20.6% لا تؤدي الصلاة نهائياً ونسبة 17% تصلي نادراً ونسبة 29% منهم تصلي بعض الأحيان.

أما الصوم فإن نسبة 12.5% لا يصومون مطلقاً ونسبة 5.1% يصومون نادراً ونسبة 21.2% يصومون بعض الأحيان.

ومن شروط أداء الشعائر الدينية توافر النظافة العامة اليومية على المستوى الشخصي والمحيط الذي يعيش فيه الطفل وهذا لا يتوفر في بيئة لا توجد فيها حمامات ولامياه ولا مرافق،

ولعل ما يهم صاحب العمل هو الاحتفاظ بعمل الطفل بأقصى طاقته الإنتاجية دون مراعاة لهذا الشروط الإنسانية التي قد يعتقد أن تحمله لها يمكنه من زيادة تحمل مشاق عمله كرجل في المستقبل ولذلك فإن 67.2% يتحينون فرص تحسن أحوال أسرهم لترك أماكن العمل التي يعيشون فيها.

أن أكثر نم 42% يرون أن احتياجاتهم من صاحب العمل هو حسن المعاملة ونسبة 27.6% تفضل هذه المعاملة بلين، ولا يفهم من ذلك سوى أن هؤلاء الأطفال مجبرون تحت قسوة ظروفهم المعيشية على العمل في ظروف أقسى أبعدتهم عن طفولتهم والاستمتاع بطفولتهم بهذه الفترة العمرية كبقية الأطفال.

وعموماً فإن وضع عالة الأطفال في اليمن يوضح وجود فجوات قانونية وصحية وتربوية وهو ما يبنى بتفسخ كبير في أخلاقيات جيل قادم من العاملين هم أطفال الورش الذين ينقصهم التدريب والتعليم والتربية وهو ما سيترك أثره على المجتمع فترة طويلة إن لم تنتبه الدولة لهذه المشكلات التي تواجه الأطفال العاملين وتعمل على معالجتها سريعاً.

الخلاصة:

أن إجراء هذه الدراسة على عينها قوامها 1000 طفل في مربع مناطق اقتصادية وحضرية وريفية وصناعية في اليمن يبين بعض المؤشرات الهامة لموقف الطفل اليمني العامل وأوضاعه وأسباب عمله في المجتمع اليمني والظروف التي يعيشها في ظل العمل.

فقد تبين أن هناك علاقة قوية بين عدد من المتغيرات والظروف التي دفعت بالأطفال نحو العمل على سبيل المثال:

1) الجهل بالقوانين الدولية والتشريعات الوطنية فمثلاً أجر الطفل هو أقل من أجر العامل البالغ وإجازة الطفل أقل من إجازة العامل البالغ أيضاً وربما لا يأخذ الطفل إجازة بالمرة وهو مبرر كاف لأصحاب العمل استقطاب الأطفال للعمل.
2) من المؤكد أن عمل الطفل قد يكون سبباً من أسباب انحرافه فتعرضه للتحرش الأخلاقي وبقائه للمعيشة في الورش، والدكاكين مع صغر سنه وحاجته للنقود تعرضه للانحراف والتقاط العادات الضارة كالتدخين ومضغ القات وهي إحدى مؤشرات هذه البدايات.
3) عدم تشغيل الأطفال هو الأهم ولكن هناك واقع يصرخ بالفقر وقد لا يكون عمل الأطفال حلاً على أية حال ولكن إنكار ظاهرة عمل الأطفال وعدم إيجاد حماية قانونية كافية لهم قد تكون أثر قسوة من هذا الواقع.
4) أن عمل الأطفال مرتبط بدون شك بالتعليم الإلزامي المجاني الجيد وعدم توافر المدرسة أو التعليم الجيد المرتبط بالواقع وبالمهارات اللازمة قد أدى إلى ترك الأطفال للتعليم أو عدم التحاقهم به أصلاً خصوصاً مع عدم القدرة على تحمل تكاليفه.
5) أن المعيار في عمل الأطفال هو اتفاقية حقوق الطفل والتشريع اليمني وعليه فإن قوانين العمل اليمنية تحتاج إلى تطبيق حقيقي ودراسة معوقات هذا التطبيق بدأ من تفعيل مكاتب تفتيش العمل والرقابة عليه، وتفعيل قوانين حماية الطفل في التغذية والتعليم وحرية الفكر والإطلاع وقضاء وقت الفراغ، فالطفل مرتبط بكل التشريعات الدينية والقانونية والأخلاقية بمجتمعه ودينه ولا يمكن فصلها من مجريات الأحداث وتطوراتها التشريعية في العالم والمتمثلة في الاتفاقيات الدولية.
6) أن هؤلاء الأطفال هم مستقبل اليمن وبقائهم على حالهم أطفال ورش يعني أن مستقبل نسبة كبيرة من أطفال البلاد ستكون خارج إطار الحراك الاجتماعي الصاعد وهذا يترك انطباعاً سيئاً للرؤية المستقبلية لهه الفئة من السكان ما لم تترادف مع تدريب وتعليم جدي يحميها ويوفر أمامها سبل هذا الحراك.

7) أثبتت الدراسة أن عمل الأطفال في اليمن لا يعتمد على الجانب الزراعي فقط وإنما يمتد في مواسم أخرى إلى أعمال أخرى أكثر خطورة كونها خارج إطار الأسرة، وتشمل أعمالاً متعددة فيها أنواع مختلفة من مخاطر العمل.

لهذا كله فإن هذه الدراسة تخلص لبعض المقترحات في شكل خطة عمل تراها ضرورية وهو ما يتناوله الفصل الأخير من هذه الدراسة.

الحلول والمقترحات:

مع الوصول إلى نتائج الدراسة نتساءل:

ما هي السياسة المثلى للتعامل مع ظاهرة عمل الأطفال في ضوء المعطيات الاقتصادية والاجتماعية القائمة في اليمن؟

وللإجابة على مثل هذا التساؤل من خلال وضع مقترحات برنامج يشمل المبادئ العامة للتغيير.

المبادئ العامة للتغيير:

لابد من التسليم بعدد من المعطيات التي أمكن تحليلها في سياق الأسس التي ينبغي الالتزام بها من الواقع الذي يعيشه الطفل العامل في اليمن وهي:

1) أن ظاهرة عمل الأطفال ظاهرة موجودة وهي ظاهرة سلبية خصوصاً في هذه السن المبكرة، والتي لا يمكن مواجهتها بإصدار القوانين والتشريعات فقط وإنما بإيجاد سياسة تأخذ في اعتبارها المعطيات السياسية والاقتصادية والاجتماعية للمجتمع.
2) أن الاتجاه نحو التخطيط الجذري Grass Roots Level هو الاتجاه السائد في معالجة الظواهر الاجتماعية متعددة الجوانب وهو ما يمكن إتباعه في هذا السياق من جانبين هما:

الأول: سياسة نتوافق مع التعامل الفعلي للظاهرة بتوفر الحماية للأطفال ومتابعتهم تعليمياً وصحياً وتشريعياً.

الثاني: سياسة تتوافق في التعامل مع المجتمع بإتباع حلول لجذور المشكلة التي تؤدي إلى تسرب الأطفال من التعليم الأساسي إلى سوق العمل.

3) أن حماية الأطفال ومساعدتهم ومتابعتهم تستند إلى اتفاقيات عربية ودولية يلتزم بها المجتمع وهي ليست مسؤولية الدولة وحدها وإنما مسئولية جميع أفراد المجتمع ومؤسساته ولابد من إيجاد برنامج قومي لرعاية الأطفال العاملين على النحو التالي.

البرنامج المقترح لرعاية الأطفال العاملين:

يتضح من نتائج الدراسة أن الأطفال العاملين هم من الفئة الفقيرة والمحرومة من خدمات الرعاية الاجتماعية والخدمية وبالتالي فإن أماكن تجمعات هذه العمالة تقتضي وجود عدد من المعالجات ضمن برنامج محلي متكامل منها:

1) إيجاد نظام لتطبيق بطاقة صحية تتوافر من خلالها خدمة صحية مناسبة تضمن فحص الحالات المرضية واستكمال التلقيحات وإحالة الحالات المرضية إلى المستشفيات لعلاجها.
2) تنظيم دورات تدريبية لمن بلغوا سن الثانية عشرة لمدة ثلاثة أيام أسبوعية توفر للطفل ما يحتاجه من مهارات ومعلومات وفق برنامج يعد خصيصاً لهذا الغرض.
3) إيجاد تدابير وقائية للمصانع والورش عند الترخيص بالعمل لضمان الحماية اللازمة للعاملين وخصوصاً الأطفال منهم.

4) تحريم عمل الأطفال في الأعمال والصناعات الخطرة والتعامل مع الكيماويات والمبيدات في الورش والمصانع وكل أنواع العمل التي يترتب عليها خطورة مباشرة وغير مباشرة للأطفال.
5) تحريم عمل الأطفال في بيع وزراعة القات والمواد المكيفة التي مكن أن يكون لها تأثير على سلوك الطفل وأخلاقه مستقبلاً.

معالجة جذور ظاهرة عمل الأطفال:

للسياسات المطلوبة خطوط عريضة ينبغي متابعتها وتتمثل في الآتي:

1) التعليم:

قد يكون الفشل في التعليم أحد عوامل التسرب منه وقد يكون تدني مستوى الأسرة اقتصادياً أيضاً من العوامل المساعدة في ذلك كما قد يكون بعد المناهج عن البيئة وتحيزها للطبقة المتوسط من العوامل المحبطة للأطفال بهروب أطفال الفئات الفقيرة والمعدمة والإعلان العالمي لحقوق الإنسان وتفعيل اتفاقية حقوق الطفل الذي ألتزمت بهما اليمن وأعلنت السعي نحو تحقيق مبادئ الالتزام وتكافؤ الفرص التعليمية فيه ومجانية التعليم هذا ينبغي أن يأخذ التعليم شقين أحدهما معرفي والثاني تربوي وهما:

البعد التربوي:

ويتضمن معالجة المناهج إعادة تطويرها بما يكفل استفادة الأطفال إذ من الواضح أن عدم استقرار المناهج الدراسية واقترابها من الفئات الأقل حظاً في المجتمع قد أدى إلى وجود نوع من الاغتراب بين الأطفال والتعليم وأدى ذلك بالتالي إلى الموقف السلبي من التعليم ومع ارتفاع نسبة أمية الأسرة وعدم إمكانيتها مساعدة هؤلاء الأطفال فقد كان سلبي على استمرارهم في التعليم أو التحاقهم خصوصاً عندما لا يوجد من أفراد الأسرة من يقوم بعملية التوعية والمساعدة في ظل تدني الوعي الثقافي بشكل عام.

البعد المعرفي:

توفر المهارات التعليمية اللازمة لإيجاد طفل قادر على التكيف العملي والمجتمعي، إذ يتأثر تعليم الأطفال بفلسفة المجتمع ولعل هناك ارتباطاً قوياً بين الفشل والحرمان الذي يعانيه الأطفال الفقراء وبين الحرمان والتسرب ولهذا فإن فقدان علاقة التعليم لمصلحة الطفل قد يؤدي إلى إحساس الطفل بالاغتراب عن التعليم وعن المجتمع.

كما أن ظروف إعداد المدرسين التي اعتمدت على تعليم غير مؤهلين ومعدين الإعداد الكافي يسمون معلمي الضرورة قد أدت أيضاً إلى نوع من الإحباط لكل نم المعلم والطالب وأدت إلى هروب الطفل من المدرسة وعليه فإن توفير المهارات التعليمية اللازمة والوسائل المناسبة والظروف التعليمية شرطاً من شروط معالجة تجنب هروب الطفل إلى ميدان العمل.

الجهود المبذولة لتحسين التعليم:

بذلت الدولة جهوداً في إيصال التعليم إلى العديد من المناطق الريفية والنائية وأعلنت السعي لتحقيق مجانية التعليم وإلزاميته، وفي سبيل ذلك مدت الإلزام في التعليم حتى نهاية الصف التاسع وارتفع عدد الطلبة من 35% إلى 60% في منتصف 1995م.

ومن أجل تحقيق خدمة تعليمية تتناسب مع حجم الطلب الشعبي للتعليم أقيمت مدارس الفصل الواحد والمعلم الواحد وتوسعت بعض المدارس المعنية في مستوى التعليم.

وقد واجه زيادة عدد المدارس مع نقص المدرسين المؤهلين صعوبات كبيرة تمثلت في عدم قدرتها على مواكبة ظروف التطور التعليمي وقد أدى ذلك إلى ضعف كفاءة التدريس وقصور الأجهزة وضعف مستوى الطلبة.

وحل مثل هذه الإشكالية يتطلب تقليل الفجوة بين العرض والطلب على التعليم وهي مسألة قد تحتاج وقتاً كبيراً ولذلك فإن البدائل المقترحة تتمثل في الآتي:

الدعم المادي للأطفال:

وهناك أساليب مختلفة قد تساعد في الحد من ترك الأطفال للتعليم عن طريق وجبات مجانية وتوزيع الكتب والملابس الجانية وتقديم إعانات مختلفة وتحمل جزء من أجور المواصلات.

توزيع المخصصات المالية:

إن الخطوات الإيجابية هي تلافي الفروق بين الريف والحضر وبين المدارس في المجتمعات الأكثر فقراً ومدارس المدن، وبذلك فإن أهم بند في هذا المجال يتركز حول إعادة توزيع احتياجات المدارس ودعم المحرومة منها بما في ذلك زيادة رواتب العاملين فيها مع التشديد على أن يكونوا متميزين في عملهم، ومنح الإعانة المالية للطلبة المتفوقين في هذه المدارس لإحداث نوع من التعويض الذي يشعرون به مع أبناء المدارس في المناطق الأكثر رقياً.

إعادة تشكيل بنية التعليم:

بحيث تتضمن خبرات مناسبة للأطفال من أبناء الفئات الفقيرة وتتناسب مع زيادة عدد سنوات الالتزام في التعليم من ست سنوات إلى تسع سنوات، ومنها تحديد وقتاً مناسباً للبنات كتخصيص فترة للأولاد وفترة للبنات لتجنيب تردد الأهالي في إرسال بناتهم إلى التعليم.. والعمل على إيجاد مدارس للفصول الدراسية الأولى في أقرب أماكن التجمعات السكانية لتجنيب خوف الأهالي من إرسال أطفالهم الصغار إلى المدارس.

وفي إطار النظام المدرسي الأساسي يمكن معالجة مشكلة التسرب إذا طبق بنفس المعنى الذي يحويه وهو توفير تعليم المهارات الأساسية اللازمة لمساعدة الفقراء في مواجهة المشكلات وامتلاك سبل التدريب والتأهيل التي تساعده على اقتحام سوق العمل في نهايته إذا لم تساعد الظروف الأطفال في مواصلة التعليم.

وهنا لا بد من تعرف استعدادات وميول وقدرات الطفل مبكراً وتوفير القدر اللازم من المهارات والإمكانات التي تساعد على تنمية ذكاء الطفل ونضجه وذلك عن طريق:

- تحليل مضمون المناهج لمعرفة أنواع المهارات المطلوبة تنميتها ومعرفة ما إذا كانت هذه المناهج تراعي القدرات والاستعدادات وتتناسب مع مفهوم تنمية عقل الطفل وذكائه، ومدى ملائمتها للبيئة ولظروف العصر ومراعاة الفروق ومتابعة ما إذا كان هذا التعليم فئوياً أو متحيزاً لطبقة معينة في المجتمع ويهمل الفئات الأخرى فقد أثبتت بعض الدراسات أن هذه المناهج تحتاج إلى إعادة مراجعة كونها تمثل هذا التحيز الفئوي[56].
- أن تكون حلقات هذا النظام متسلسلة بحيث يتم تقييم كل مرحلة منها في نهاية مدة زمنية محددة ومعرفة ما إذا كانت البرامج الدراسية مناسبة للأطفال من حيث مستواها ونوعيتها واقتراح تعديلها أو تطويرها بناء على هذه النتائج.

مراعاة الفروق الفردية:

- بحيث يمنع العقاب البدني والنفسي والاستعاضة عنه بمبدأ الثواب والعقاب.
- تحبيب الطفل في المدرسة بالمعاملة الطبية والتشجيع وذلك بتدريب المعلمين على التعامل مع الأطفال في هذه السن وتوفير مدرسين تتوافر لديهم الاستعدادات النفسية والتربوية للعمل في المدارس الأساسية.
- توفير الإمكانات لجعل التعليم نظرياً وعلمياً بحيث تجعل من الطفل مكتشفاً وعاملاً ودارساً في الوقت نفسه بما يعزز ثقة الطفل في نفسه ومجتمعه.

العناية بالتدريب المهني:

أن التغير في أسواق العمل في ظل الظروف الدولية والمجتمعية الراهنة تستدعي مزيد من الاهتمام باحتياجات سوق العمل وزيادة الوعي بأهمية التدريب المهني، ويعني هذا أن الوظائف الفنية إذا قوبلت بتدريب مناسب فإنها قد تكون ذات منفعة اجتماعية للشباب صغار السن وللمجتمع.

وإذا كان نسبة 54.5% من الأطفال في سن التعليم الإلزامي في اليمن خارج المدارس فإن ذلك يستدعي ضرورة إيجاد بدائل تدريب كافية ومناسبة للمستقبل.

كما أن الدراسة الحالية قد أثبتت أن معظم الأطفال العاملين لم يتلقوا التدريب الكافي أو المناسب وأنهم رغم ذلك يستقطبون لورش العمل نظراً لقلة أجورهم.

وقد يكون من المفيد أن يربط بين سوق العمل والتدريب والفلسفة التعليمية بحيث يمكن الاهتمام بإيجاد تدريب قصير ينمح الطالب شهادة تمكنه من العمل بوضع مالي أفضل مع استمرار التدريب واقتطاع جزء من ساعات العمل لذلك.

دعم الأسر الفقيرة بالإعانات:

أتضح من الدراسة أن نسبة بسيطة لا تتجاوز 4% من الأطفال تتلقى أسرهم إعانات مالية ومعنى هذا أن الاحتياج المادي كان أحد أسباب تسرب الأبناء من التعليم والتحاقهم بسوق العمل خصوصاً إذا كان هؤلاء الأطفال يساهمون مادياً في دخل الأسرة (راجع الفصل الثالث).

هذه الأوضاع تبين اعتماد الأسر على دخل الطفل وذلك يثير قضية هامة وهي أن هناك ضرورة في سياسة متوازنة من الدولة لربط الأجور والمعاشات لجميع الفئات بالتغيير الذي يحصل على مستويات المعيشة التي هبطت هبوطاً حاداً خلال السنوات الخمس الماضية.

كما أن هناك حاجة لإعادة النظر في الدخول المحدودة التي نقترب من خط الفقر مع تبني مشروع مكافحة الفقر الذي تتبناه البلاد حالياً.

وإذا لابد من استمرار تحمل الدولة لدعم السلع الأساسية وتعزيز مشروع الضمان الاجتماعي وتطويره بحيث يعطي كافة الضمانات أو يسمى بشبكة الأمان التي تحول دون الفقر المدقع للمواطن الذي يتعرض لهذه المشكلات ويكون أطفاله في النهاية هم أكثر الفئات حرماناً.

بعض الحلول العاجلة لتخفيف عمالة الأطفال:

بما أن أسباب عمالة الأطفال تشتمل على عوامل عديدة كالفقر والبطالة والتسرب من التعليم فإن الحلول يجب أن تنصب في الاتجاه الذي يخدم إنهاء عمالة الأطفال وخصوصاً في الأعمال الخطرة وذلك عن طريق:

جميع البيانات والمعلومات المنظمة، بهذا الخصوص لا يوجد سوى بيانات شحيحة جداً عن عمالة الأطفال فالتعداد العام للسكان يوفر لنا سوى أعداد بسيطة لا تتجاوز 350 ألف طفل عامل وبهدف معالجة هذه المشكلة بصورة مرضية لابد من الاهتمام بتوسيع جمع البيانات المتعلقة

بعمالة الأطفال ومعرفة الجوانب المتعلقة بالأطفال العاملين (كخدم منازل) ومثل هذه المعلومات لها أهمية كبيرة بهدف التقويم لأوضاع الأطفال والمساهمة بوضع الحلول.

1) توفير التعليم الأساسي بما يحقق مبدأ الإلزام فيه:
ومن أجل تخفيف عمالة الأطفال لابد من توفير التعليم الأساسي لكل الأطفال الذين هم في سن الدراسة أي في عمر (6 - 15) سنة ولكل الأطفال في هذه السن وضمان انتظام كافة الأطفال في المدرسة ومعالجة كافة الاختلالات والمشاكل التي تجبر الأطفال على البقاء خارج المدرسة، وهذا يتطلب أن تعمد الحكومة إلى وضع ميزانية مناسبة لهذا الغرض.
2) توفير الحماية القانونية للأطفال الذين يعملون بالقطاع غير النظامي والقطاع الخاص بما في ذلك العمل في الشوارع والورش المختلفة في المنازل.
3) الامتناع عن توظيف الأطفال في الشركات الكبيرة والصغيرة والتي قد تشكل انتهاكاً لحقوقهم.

<u>الحلول التي يقترحها الأطفال العاملين من وجهة نظرهم</u>

احتياجات الطفل العامل من المجتمع والدولة:

لقد تعددت الأسباب والدوافع الاقتصادية والاجتماعية التي أجبرت الأطفال على العمل وهم في سن التعليم، ولا يعني ذلك أن الأطفال غير مدركين لخطورة بقائهم خارج نطاق التعليم بل على العكس نم ذلك فإن معظم الأطفال يشعرون بالحسرة لهذه النتيجة التي وصلوا إليها، وطموحات الطفل هي تجسيد وتعبير لحقوقه القانونية في الحياة التي يكفلها الدستور والتشريعات الوطنية والمواثيق الدولية، ففي تقرير لمنظمة اليونيسيف حول عمالة الأطفال عام 1997م يشير بأن عالم اليوم ليس كعالم الأمس فقد أصبح للأطفال حقوق منصوص عليها في قوانين دولية ليس أقلها حقوق الطفل التي صادقت عليها دول العالم كافة فيما عدا قليل منها، ويلزم التصديق وفقاً للمادة (32) الحكومات المصادقة بحماية الأطفال من الاستغلال الاقتصادي ومن الاشتغال بأي عمل يمكن أن يعرضهم للمخاطر أو يقف حائلاً دون تعليمهم أو يلحق الأذى بصحتهم أو بتطورهم الجسدي والعقلي والمعنوي والاجتماعي، وإضافة إلى ما نصت عليه هذه المادة من أحكام فإن استغلال الأطفال في العمل يشكل انتهاكاً لكثير من الحقوق التي نصت عليها الاتفاقية ومن بينها حقهم في الرعاية من قبل الوالدين وفي التعليم الأساسي المجاني وفي الحصول على أعلى مستوى ممكن من الخدمات الصحية وفي الضمان الاجتماعي وفي توفير الراحة والترفيه لهم، ومن هنا فإن حقوق الأطفال الذين يشكل العمل نشاطهم الحياتي الرئيسي عرضة للخطر.

وعلى صعيد الواقع اليمني فقد أظهرت نتائج المسح بأن طموحات الطفل العامل أو الاحتياجات التي يطالب بتوفيرها من قبل المجتمع والدولة لا تخرج عن نطاق الحقوق القانونية التي كفلتها له التشريعات الوطنية والاتفاقية الدولية لحقوق الطفل المشار إليها بما يساعده ذلك من العودة إلى وضعه الطبيعي في الحياة والتمتع بحقوقه الكاملة، ويمكن أن نلخص ونعرض أم تلك الطموحات على النحو التالي:

1) المساعدة المادية الثابتة للأسرة من قبل الدولة لتمكينهم من الالتحاق بالتعليم والاستغناء على حاجة الأسرة لمصادر دخل أطفالهم.
2) توفير الأمن والاستقرار التي تكفل للأسرة الحياة في ظروف آمنه، ويقصد بذلك فرض سيادة النظام والقانون لمعالجة أسباب الثأر والنزاعات المسلحة والتي تؤدي في الغالب إلى افتقاد الأسرة لعائلها الأساسي.
3) توفير فرص التعليم المجاني لأبناء الأسر الفقيرة بما في ذلك إنشاء المعاهد والمراكز المهنية في المناطق التي لا زالت محرومة من هذه الخدمات.
4) إنشاء أقسام داخلية للأطفال في المناطق البعيدة عن سكنهم التي تتوفر فيها خدمات التعليم والتدريب لتمكينهم من الالتحاق بها.

5) توفير وسائل الترفيه للأطفال بأشكالها المختلفة.
6) توفير فرص العمل المناسبة والثابتة لهم أو لآبائهم أو من يتحمل مسؤولية إعالتهم.
7) تحسين مستوى معيشة الأسر من خلال تخفيض أسعار السلع بما يتلائم مع مستوى الدخل الحالي.
8) أن تتكلف الدولة بالرعاية الكاملة للأطفال وحمايتهم.
9) توفير المشروعات الخدمية كبناء المدارس والمستشفيات والمياه والكهرباء والسكن المناسب.
10) العناية بصيانة المدارس وتوفير المدرسين.
11) توفير الأجهزة والمعدات التي تساعد الأطفال على العمل لحسابهم الخاص.. وأن تترك الدولة الأطفال يعملوا بحرية تامة دون تدخل أو مضايقة من أجهزة المرور والبلدية.

وإذا ما ظلت الحقوق القانونية للطفل منتقصة بسبب مشكلات الفقر والنقص في التعليم الملائم فإن ظاهرة عمالة الأطفال ستظل قائمة وستتعمق جذورها وأبعادها الاقتصادية والاجتماعية بشكل أكبر، مع إدراكنا بأن الجهود التي ينبغي أن تبذل للقضاء على الظاهرة أو الحد منها ستكون معقدة غير أن أسبابها تتطلب جهداً متواصلاً.

احتياجات الطفل من صاحب العمل:

أفرزت تجربة الطفل العامل وعلاقاته الاجتماعية في محيط العمل الشعور بأن له حقوقاً منتقصة كطفل عامل لم يحصل عليها بعد من صاحب العمل وأنه يقع تحت وطأة الاستغلال الاقتصادي، فالنتائج النهائية للمسح أظهرت مطالب مختلفة للأطفال من أصحاب العمل تتفاوت درجة أهميتها من طفل إلى أخر بحسب طبيعة ظروف العمل التي يعيشونها فأكثر الاحتياجات أو المطالب أهمية لـ 42.5% من الأطفال العاملين هي الحصول على أجر أفضل عما يتقاضونه حالياً، كما يحتاج 57.5% إلى حماية في العمل ومعاملة طيبة، وتدريب أكثر وهذا ما يمكن أن تتبينه من خلال الجدول التالي:

جدول (52)
التوزيع النسبي للأطفال العاملين
بحسب احتياجاتهم من أصحاب العمل

نوع الاحتياج	النسبة %
الحاجة إلى تدريب أكثر	16.1
الحاجة إلى حماية في العمل	13.8
الحاجة إلى معاملة طيبة	27.6
الحاجة إلى أجر أفضل	42.5
الإجمالي النسبي	100
إجمالي الأفراد	979

وكل تلك المؤشرات تكشف حالة الاستغلال الاقتصادي للطفل واستغلال حالة فقره وضعفه، خاصة وأن ما يقارب من 35% من الأطفال يتعرضون للمخاطر الميكانيكية والكهربائية، والحروق والسموم، ومخاطر العمل في الأماكن المرتفعة، مع عدم توفر وسائل الوقاية ضد الرائق والطقس، واستجابة أصحاب العمل لاحتياجات ومطالب الأطفال العاملين المشار إليها أمر قد يكون في موضع شك لأن ذلك سيساعد الأطفال بأن يرتقوا إلى مكان مساوية للآخرين والضغط للحصول على مزيد من الحقوق أو ترك العمل في ظل حاجة أصحاب العمل إليهم بدلاً

من الكبار، ولهذا فإن إبقاء الأطفال تحت قبضتهم لا يتحقق إلا من خلال انتقاص حقوقهم واستغلال ظروف الفقر كقوة دافعة لعمل الأطفال.

وباعتبار أن الأطفال هم أقل وعياً بحقوقهم القانونية، مع شعورهم بأنهم بحاجة إلى تحسين ظروف عملهم فإنهم غير مدركين بأن العلاقة بينهم وبين أصحاب العمل بما في ذلك حقوق وواجبات كل منهما ينبغي تنظيمها وإثباتها بموجب عقود عمل تبرم بين الطرفين في حدود معايير العمل المحددة في التشريع الوطني والتي قد تعطي للطفل حقوقاً أكثر من تلك التي يحصل عليها، والأطفال الذين لا يستطيعون إثبات حقوقهم أو المطالبة بتحسين ظروف عملهم هم الذين يعملون بدون عقود عمل وتجعلهم أكثر عرضة للاستغلال الاقتصادي، فقد تبين من نتائج المسح بأن أكثر من 34% من الأطفال العاملين يعملون بدون عقود عمل وأكثر من 10% لا يعلمون عنها شيئاً، بينما أكثر من 55% من الأطفال يعملون بموجب عقود عمل كتابية أو شفوية أو عقود يبرمها آبائهم مع أصحاب العمل نيابة عنهم.

ومظاهر الاستغلال الاقتصادي للأطفال ومخاطر عملهم في ضوء الحقائق المشار إليها يمكن أن تنتهي أو تختفي على أقل تقدير إذا لم يكن لدى أصحاب العمل الاستعداد لاستغلالهم وإذا ما توفر العطاء القانوني الكافي لحمايتهم من تلك المظاهر.

وهنا لابد من إضافة بعض المقترحات التي نراها إيجابية للحد من انتشار ظاهرة عمل الأطفال وإيجاد رقابة فعالة وتطبيق أحكام قانون العمل والتشريعات المنفذة له وذلك على النحو الآتي:

أولاً: طالما أغفل قانون العمل تحديد الحد الأدنى لسن تشغيل الأطفال مما ترك ذلك فراغ قانوني، أعطي فرصة للتحايل على القانون وعدم تطبيقه تطبيقاً واضحاً لذلك لابد من إصدار اللائحة الخاصة بتشغيل الأطفال وفقاً لنص المادة (17) من قانون العمل على أن تتضمن هذه اللائحة في الأساس تحديد الحد الأدنى لسن تشغيل الأطفال بـ 13 سنة.

ثانياً: على الجهات المعنية بتنفيذ قانون العمل إصدار لائحة أو نظام بتحديد الصناعات الخطرة والشاقة التي تعرض الأطفال للخطر تحديداً حصرياً وإلزام أصحاب الأعمال بحظر تشغيل الأطفال في هذه الصناعات والنشاطات حظراً مطلقاً قبل إتمام سن الثامنة عشرة من العمر.

ثالثاً: لابد من إيجاد آلية رقابية دائمة من عدد من الأجهزة الحكومية والمنظمات غير الحكومية المهتمة بقضايا الأطفال تقوم ببرنامج دوري للتفتيش ويشارك في هذه الآلية أخصائيون اجتماعيون، على أن تكون لها صلاحية بتحديد الأجور وساعات العمل ومدى تطبيق قانون العمل.

رابعاً: أغفل القانون الحد الأدنى القانوني لأجر الطفل العامل الذي يحوز له العمل قانوناً، لذلك لابد من وجود نظام أو لائحة خاصة تحدد فيها الحد الأدنى لأجر الطفل العامل لكل مهنة من المهن الذي يجوز له الشغل فيها، كما يجب أن تتضمن هذه اللائحة إلزام أصحاب الأعمال الذين يشغلون أطفال بصورة مخالفة للقانون أن يدفعوا أجور الأطفال المتفق عليها وتعويضهم في حالة إصابتهم بأذى أثناء العمل بغض النظر عن توفر عنصر الخطأ من قبل الأطفال العاملين.

خامساً: أن تحديد الغرامة المالية التي نص عليها قانون العمل رقم (5) لعام 1995م في المادة (145) منه على أصحاب الأعمال الذين سيخالفون أحكامه المتعلقة بقواعد تشغيل الأحداث والأطفال العاملين، لا تتناسب هذه الغرامة مع حجم المخالفات، ونعتقد أن هذه الغرامة المالية ليست كافية لردع المخالفين، ولذلك لابد من اتخاذ تدابير وجزاءات جنائية ضمن لائحة المخالفات على أصحاب الأعمال المخالفين حيث أن مثل هذا الجزاء الجنائي كان موجوداً في قانون العمل القديم، وهذا الجزاء سيكون رادعاً حقيقاً وقاسياً ضد صاحب العمل المخالف للقانون خاصة إذا كانت المخالفة ذات خطورة اجتماعية بالغة أو ارتكبت بدافع الجشع المادي.

سادساً: الأهمية القصوى لدور مكاتب العمل في أن لا يتم تشغيل الأطفال إلا عن طريق هذه المكاتب والتي يجب أن تختار العمل المناسب لكل طفل يحق له العمل حسب وضعه الصحي والعقلي والاجتماعي وبما يتناسب وسنه، كما يجب إعطاء عناية فائقة للتوعية بهذه الظاهرة من قبل مكاتب العمل واتحاد النقابات العمالية واتحاد الغرف التجارية والصناعية والمنظمات غير الحكومية.

سابعاً: تفعيل دور الرقابة والتفتيش والأمن الصناعي (السلامة المهنية) في متابعة إجراء الفحص الطبي الأولي والدوري من اللياقة الصحية والقدرة الجسمانية للأطفال العاملين على العمل، وإجراء الفحوصات على تعرضهم للأمراض المهنية ومراقبة مدى تطبيق شروط وظروف العمل كبيئة العمل وتحديد ساعات العمل والأجر العادل المجزي.

ثامناً: ضرورة المصادقة على الاتفاقيات الدولية والعربية بخصوص عمالة الأطفال.

ملحق رقم (1)

توزيع السكان حسب الفئة العمرية والنوع وحسب الإقامة

الفئات العمرية	ريف		حضر		الإجمالي	
	إناث	ذكور	إناث	ذكور	إناث	ذكور
14 – 0	2802286	3032617	7725092	774209	3527378	3806858
64 – 15	2545986	2363757	396362	030503	3342348	3394225
65+	199079	220564	45462	51890	244541	272457
الإجمالي	5547351	5547351	1566916	1856602	7114267	7473540

المصدر: وزارة التخطيط والتنمية، كتاب الخطة الخمسية الأولى 96 – 2000، صنعاء، 1996م.

ملحق رقم (2)

التطورات المتوقعة في قيمة الناتج المحلي الإجمالي

النشاط	1995	2000	متوسط معدل النمو
الزراعة والغابات والصيد	110120	141825	7.0
استخراج النفط والغاز	74218	74836	0.6
الصناعة التحويلية	45706	67157	8.0
الكهرباء والماء والعاز	9067	11.31	4.0
التشييد والبناء	17091	25112	8.0
التجارة والمطاعم والفنادق	66063	92656	7.0
النقل والتخزين والمواصلات	33606	54123	10.0
التمويل والتأمين والعقارات	25904	3806	8.0
الخدمات الاجتماعية والشخصية	9812	14418	8.0
الخدمات الحكومية	65777	105936	10.0
الناتج المحلي بسعر السوق	454256	643093	7.2

ملحق رقم (3)

بعض مؤشرات التطور الاقتصادي خلال الفترة (1990 – 1995م)

المؤشر	1990	1991	1992	1993	1994	1995
الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية	123859	147003	183948	223449	273802	454256
الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة	123859	124035	130544	136148	135515	148175
المتحقق السنوي في الناتج	-	18.5	18.9	16.3	23.2	51.8
الصادرات 18060	18060	2076	23100	33160	43537	111821
الواردات	25390	53710	65540	101370	102651	215921

المصدر: وزارة التخطيط والتنمية، كتاب الخطة الخمسية الأولى 96 – 2000م صنعاء، 1996م.

ملحق رقم (8)

التوزيع النسبي للقوى العاملة (العاملون والمتعطلون)

الأطفال في الفئة العمرية 10 – 14 سنة حسب المحافظات

المحافظات	العاملون			المتعطلون			الإجمالي		
	ذكور	إناث	إجمالي	ذكور	إناث	إجمالي	ذكور	إناث	إجمالي
أمانة العاصمة	1.9	0.10	1	1.2	1.3	1.2	1.7	0.30	1
صنعاء	20.6	23.5	22	6.8	8.9	7.5	16.8	21.5	19.1
عدن	1	0.2	0.6	1.8	1.4	1.7	1.2	0.4	0.8
تعز	5.1	7.2	6.2	14.3	14.1	14.2	7.6	8.2	7.9
الحديدة	21	10.9	15.7	11	8.2	10.1	18.3	10.6	14.6
لحج	1.7	2.6	2.2	10	8.4	9.5	4	3.4	3.7
إب	6.5	7.3	6.9	7.3	7.9	7.5	6.7	7.4	7
أبين	1.6	2.3	2	7.6	7.7	7.6	3.2	3	3.1
ذمار	9	16.7	13	3.1	6.3	3.5	7.4	15	11
شبوة	1.7	2.5	2	7.7	11.5	8.9	3.3	3.7	3.5
حجة	12.9	8.8	10.8	8.3	77.7	8.1	11.6	8.7	10.2
البيضاء	2	1.3	1.7	3.3	2.5	3	2.4	1.4	1.9
حضرموت	1.5	3	2.3	4.9	3.5	4.4	2.4	1.4	1.9
صعدة	6.6	7.7	7.2	2.7	3.3	2.9	5.6	7.1	6.3
المحويت	2.3	2.3	2.3	1.3	1.6	1.4	2.1	2.2	2.1
المهرة	0.3	0.2	0.3	0.5	0.2	0.4	0.4	0.2	0.3
مأرب	1.9	1.9	1.9	6.7	6.2	6.6	3.2	2.4	2.9
الجوف	2	1.4	1.7	1.4	1	1.3	1.9	1.3	1.6
الإجمالي	100	100	100	100	100	100	100	100	100
إجمالي الأفراد	87331	96700	184034	32366	15255	47621	119700	111955	231655

ملحق رقم (6)

توزيع الأطفال المشتغلين حسب القطاعات الاقتصادية

القطاعات الاقتصادية	حضر		ريف		الإجمالي	
	المشتغلين	النسبة %	المشتغلين	النسبة %	المشتغلين	النسبة %
تعاوني	18	0.3	27	0.01	45	0.02
مختلط	7	0.1	12	0.006	19	0.01
خاص / أجنبي	14	0.2	39	0.02	53	0.03
خاص / محلي	6301	90.8	176240	98.6	182541	98.3
حكومي / قطاع عام	62	0.9	163	0.09	225	0.1
حكومي/ جهاز إداري	408	5.9	1537	0.9	1949	1
غير مبين	126	1.8	713	0.4	839	0.5
الإجمالي	6936	100	178731	100	185667	100

المصدر: النتائج النهائية لتعداد عام 1994م للسكان والمساكن والمنشآت والتقرير العام، الجهاز المركزي للإحصاء، صنعاء.

ملحق رقم (7)
توزيع القوى العاملة من الأطفال (10 - 14) سنة حسب المهن الرئيسية
ريف وحضر طبقاً لنتائج تعداد عام 1994م

القطاعات الاقتصادية	حضر		ريف		الإجمالي	
	القوى العاملة	النسبة %	القوى العاملة	النسبة %	القوى العاملة	النسبة %
المهن البسيطة	1218	17.6	8341	4.7	9559	5.1
عامل التشغيل والتجميع	186	2.7	400	0.2	586	0.3
الحرفيون	1411	20.7	2335	1.3	3746	2
العمال المهره في الزراعة والصيد	1726	24.9	163588	91.5	165314	89
عمال الخدمات والبيع	2056	29.6	2474	1.4	4530	2.4
الكتبة	38	0.5	18	0.01	56	0.03
الفنيون والمهنيون والمساعدون	67	1	87	0.05	154	0.08
المهنيون	45	0.6	59	0.3	104	0.05
المشرعون والمسئولون	45	0.1	9	0.005	17	0.009
غير مبين	11681	2.6	1420	0.8	1601	0.9
الإجمالي	6936	100	178731	100	185667	100

ملحق رقم (8)
التوزيع النسبي للقوى العاملة (العاملون والمتعطلون)
الأطفال في الفئة العمرية (10 - 14) سنة حسب المحافظات

المحافظات	العاملون			المتعطلون			الإجمالي		
	ذكور	إناث	إجمالي	ذكور	إناث	إجمالي	ذكور	إناث	إجمالي
أمانة العاصمة	1.9	0.1	1	1.2	1.3	1.2	1.7	0.3	1
صنعاء	20.6	23.5	22	6.8	8.9	7.5	16.8	21.5	19.1
عدن	1	0.2	0.6	1.8	1.4	1.7	1.2	0.4	0.8
تعز	5.1	7.2	6.2	14.3	14.1	14.2	7.6	8.2	7.9
الحديدة	21	10.9	15.7	11	8.2	10.1	18.3	10.6	14.6
لحج	1.7	2.6	2.2	10	8.4	9.5	4	3.4	3.7
إب	6.5	7.3	6.9	7.3	7.9	7.5	6.7	7.4	7
أبين	1.6	2.3	2	7.6	7.7	7.6	3.2	3	3.1
ذمار	9	16.7	13	3.1	6.3	3.5	7.4	15	11
شبوة	1.7	2.5	2	7.7	11.5	8.9	3.2	3	3.1
حجة	12.9	8.8	10.8	8.3	7.7	8.1	11.6	8.7	10.2
البيضاء	2	1.3	1.7	3.3	2.5	3	2.4	1.4	1.9
حضرموت	1.5	3	2.3	4.9	3.5	4.4	2.4	3.9	2.8
صعدة	6.6	7.7	7.2	2.7	3.3	2.9	5.6	7.1	6.3
المحويت	2.3	2.3	2.3	1.3	1.6	1.4	2.1	2.2	2.1
المهرة	0.3	0.2	0.3	0.5	0.2	0.4	0.4	0.2	0.3
مأرب	1.9	1.9	1.9	6.7	6.2	6.6	3.2	2.4	2.9
الجوف	2	1.4	1.7	1.4	1	1.3	1.9	1.3	1.6
الإجمالي	100	100	100	100	100	100	100	100	100
إجمالي الأفراد	87334	96700	184034	32366	15255	47621	119700	111955	231655

ملحق رقم (9)

(استمارة / استبيان) حول عمالة الأطفال (الأسباب والنتائج والمعالجات)
دراسة في بعض محافظات الجمهورية اليمنية
تستخدم البيانات لأغراض البحث العلمي فقط

المحافظة: ..... المديرية: ..... القرية: .....
حضر ( ) ريف ( )
المنطقة " الحي " العنوان بالكامل:
.....
.....
اسم المنشأة إن وجد.....
طبيعة العمل / النشاط في المنشأة:

زراعي ( )
صيد ( )
صناعي/ نوعه ( )
حرفي / مهني ( )
تجاري ( )
خدمي ( )
مطاعم ( )
تعدين ( )
إنشاءات ( )
آخر ( )

---

1) اسم المستجيب / المستجيبة إن أمكن: .....
2) اسم الباحث: .....
3) المراجع:.....
4) تاريخ القابلة: .....

(العمر من 8 – 15 سنة)

السؤال	الإجابة
أولاً بيانات أولية عامة:	
1) الجنس:	ذكر ( ) أنثى ( )
2) العمر:	( ) سنة
3) الحالة الزواجية (إن وجدت):	عازت ( ) متزوج ( ) مطلق ( ) أرمل ( )
4) عدد الأبناء (إن وجدت):	ذكر ( ) أنثى ( )
5) مكان الإقامة الدائم:	ريف ( ) حضر ( )
6) قطاع العمل الملتحق به:	خاص ( ) حكومي ( ) مختلط ( ) تعاوني ( )
7) ما مقدار دخلك ؟	..... بالريال شهرياً لا أعمال بأجر لحساب: ( )
ثانيـاً: بيانـات عـن الحالـة التعليميـة للمسـتجيب والرغبة في التعليم:	
1) الحالة التعليمية	لا يقرأ ولا يكتب ( ) يقرأ ويكتب ( )، تعليم أساسي ( ) في الصف ( )
2) الالتحاق حالياً	1) ما زال ملتحقاً ..... 2) التحق وخرج من الصف ..... 3) لم يلتحق نهائياً ..... بالتحديد متى خرجت ..... سبب الخروج من المدرسة .....
3) إذا كانت لا تزال ملتحقاً	هل تنوي الاستمرار حتى تكمل تعليمك ؟ نعم ( ), لا ( )
4) إذا كنت لا تنوي لماذا ؟	1) لعدم الرغبة في المواصلة ( ) 2) لتعارض ذلك مع العمل ( ) 3) عدم موافقة صاحب العمل ( )
5) إذا لم تكن ملتحقاً	هل تنوي الالتحاق؟ نعم ( )، لا ( )
إذا أجبت بلا لماذا ؟	1) لأني لا أرغب في التعليم والاستمرار ( ) 2) لأني أفضل أن أعمل ( ) 3) لأن ظروف العمل لا تسمح بذلك ( ) 4) لأن الأسرة تفضل أن أعمل على أن أدرس ( ) 5) أسباب أخرى تذكر .....
6) هل تشعر بالحسرة لعدم وجودك في المدرسة؟	نعم ( )، لا ( )
7) سواء كنت ملتحقاً بالتعليم / أو لم تكن ملتحقاً من الذي يقرر تعليمك ؟	صاحب العمل ( ) ظروف العمل ( ) أخرى ( )
8) الوضع الطبيعي لمن هم في سنك أن يكونوا	في المدرسة ( )، في العمل ( ) لا يهم ذلك ( )
ثالثا: بيانات عن الظروف الاجتماعية والمعيشية للمبحوث ومحيطه الأسري:	
1) هل والدك متواجدين؟	الأب: عايش ( )، متوفي ( ) الأم: عايش ( )، متوفي ( )
2) هل تعيش وسط أسرتك ؟	نعم ( )، لا ( ) (لا: لأ، الأسرة في ..... وأنا في .....)

السـؤال	الإجابـة
3) هل والديك ..... ؟	مرتبطين ( )، مطلقين ( )
4) هل والدك مرتبط بأكثر من زوجة ؟	واحدة فقط ( )، اثنتان ( )، ثلاث ( )، أربع ( )
5) ما عملك / مهنة والدك ؟	الوالد يعمل في .....، لا يعمل ( ) الوالدة تعمل في .....، ربة بيت فقط( )
6) كم عدد أفراد الأسرة ؟	الإخوة والأخوات ذكور ( ) إناث ( ) آخرون .....
7) ما ترتيبك بين إخوتك ؟	( )
8) هل غيرك من الإخوة يعمون	من الذكور ( )، من الإناث ( )، لا ( )
9) نوع مسكن الأسرة .	ملك ( ) إيجار ( ) للأقارب ( ) أخرى ( )
10) مستوى تعليم الأبوين .	لا يعرف القراءة والكتابة (الأب .....) (الأم .....) يقرأ ويكتب (الأب .....) (الأم .....) متعلم / مستوى التعليم (الأب .....) (الأم .....)
11) ما متوسط دخل أسرتك ؟	عال ( )، متوسط ( )، بسيط ( ) بسيط جداً ( )، لا أدري ( )
12) ماذا تملك أسرتك من الأشياء التالية:	تلفزيون ( )، فيديو ( )، ستلايت ( )، بوتجاز ( ) كهرباء ( )، غسالة ( )، تنور غاز ( )، تنور تقليدي ( )، موقد عادي ( )، أشياء أخرى ( )
13) هل تحصل أسرتك على معونات ؟	من الحكومة معاش ضمان: نعم ( )، لا ( ) من الجمعيات الخيرية: نعم ( )، لا ( ) من جهة أخرى هي ..... نعم ( )، لا ( )
14) هل تشعر أن أسرتك بحاجة إلى مساعدة ؟	نعم ( )، لا ( )، لا أدري ( )
15) إذا كانت أسرتك غير مقيمة في هذه المنطقة فأين تسكن	مع الأقارب ( )، مع الأصحاب ( ) في دكان ( ) في المسجد ( ) في الورشة ( ) في مكان آخر ( )
رابعاً: بيانات عن عمل المبحوث (الالتحاق، الشروط، التشريعات، والسياسات):	
1) متى كان التحاقك بالعمل ؟	منذ ..... يوم ..... شهر ..... سنة
2) هل عملك هنا هو أول التحاق لك ؟	نعم ( )، لا ( )
3) كم كان عمرك عند خولك العمل ؟	..... سنة
4) من الذي دفع بك لتعمل ؟	الوالد ( )، الوالدة ( )، هما معاً ( ) الأقارب ( ) بإرادتك ( ) شخص آخر هو .....
5) لماذا التحقت بالعمل في سن صغيرة ؟	- بسبب فقر الأسرة ( ) - بسبب تعطل الوالد ( ) - رغبة شخصية ( ) - لعدم النجاح في الدراسة ( ) - الهروب من التعليم ( ) - لا يوجد أحد ينفق علي ( ) ظروف آخر هو .....
6) كيف كان التحاقك بالعمل ؟	باتفاق بين والدك وصحاب العمل ( ) عن طريق مكتب العمل ( ) بطريقتك الخاصة ( ) بواسطة الأقارب ( )

السؤال	الإجابة
	بواسطة أصدقاء ( ) طريقة أخرى هي .....
7) هل حصلت على موافقة من مكتب العمل؟ (أي لديك رخصة عمل).	نعم ( )، لا ( )، لا أدري ( )
8) هل يوجد اتفاق / عقد عمل معك ؟	يوجد تعاقد بيني وبين صاحب العمل ( ) يوجد تعاقد بين الوالد / القريب وصاحب العمل ( ) لا يوجد تعاقد رسمي مكتوب ( ) الاتفاق تم شفاهة فقط ( ) لا أعلم عن هذا شيئاً ( ) لأن الأمر تم بواسطة والدي ( ) قريبي ( )
9) هل عملك ؟	رسمي ( ) متعاقد ( )، جزء من أوقات الدوام ( ) بعض أيام الأسبوع ( ) أجر يومي ( ) أخرى تذكر.....
10) ما هي أوقات عملك في المنشأة ؟	من الصباح حتى الظهر ( ) من الصباح حتى المساء ( ) لبعض ساعات من النهار فقط ( )
11) ما هو عملك بالتحديد / النشاط ؟	وصف للعمل / النشاط ....
12) أثناء التحاقك بالعمل هل ؟	تم توقيع الكشف الطبي عليك ؟ نعم ( )، لا ( )
13) هل لديك علم أن عمل الصغار غير جائز؟	نعم ( )، لا ( )
14) ما مجموع الساعات التي تعمل بها ؟	..... ساعة
15) هل يتخلل عملك ساعات راحة ؟	نعم ( )، لا ( )
16) هل أنت راضي بعملك هذا ؟	نعم ( )، لا ( )
17) نعم أنا راضي وللأسباب ؟	لأنه عمل مريح ( ) لأنه أفضل من غيره ( ) لأنه قريب من منزلي ( ) لأني أجد معاملة طيبة ( ) أسباب أخرى تذكر .....
18) غير راض للأسباب ؟	لأنه عمل مرهق ( ) لأنه عمل غير مريح ( ) لأني أحب هذا العمل ( ) لأني لا أجد معاملة طيبة ( )
19) هل كنت متدرباً على عملك هذا من قبل ؟	نعم ( )، لا ( )
20) هل أنت بحاجة إلى تدريب ؟	نعم ( )، لا ( )
21) هل تفكر في عمل أخر غير الذي أنت فيه؟	نعم ( )، لا ( )
22) كيف تتصف بأجرك ؟	أسلمه للأسرة بأكمله ( ) أسلم جزءاً منه للأسرة ( ) احتفظ به لنفسي ( ) اسلم جزء منه لمن شغلني ( ) أخرى تذكر .....

السؤال	الإجابة
خامساً: بيانات حول ظروف العمل والمخاطر (رسم صورة للحياة العملية):	
1) المكان الذي تعمل فيه هل هو ؟	صحي نعم ( )، لا ( ) أمن نعم ( )، لا ( ) مريح نعم ( )، لا ( ) عادي نعم ( )، لا ( ) ملاحظة الباحث .....
2) هل تتوافر الوقاية في العمل ؟	وقاية ضد الحرائق نعم ( )، لا ( ) وقاية ضد الطقس نعم ( )، لا ( ) وقاية ضد .....
3) هل سبق لك الإصابة بسبب العمل ؟	نعم ( )، لا ( )
4) في حالة الإجابة بنعم ما نوع الإصابة ؟	يوصف لك .....
5) ما نوع المخاطر التي تواجهكم كعمال في مقر العمل ؟	مخاطر ميكانيكية ( ) مخاطر كهربائية ( ) مخاطر أماكن مرتفعة ( ) التعرض للحروق ( ) التسمم ( ) شيء أخر .....
6) هل تشعر بإرهاق من العمل	نعم ( )، لا ( )
7) في حالة الإجابة بنعم لماذا ؟	لأن العمل شاق لا يقدر عليه إلا الكبار ( ) نظراً للساعات الطويلة فيه ( ) لعدم وجود راحة كافية ( ) أخرى تذكر .....
8) هل تتساوى في الأجر مع من هم أكبر منك سناً ؟	نعم ( )، لا ( )
9) في حالة الإجابة بلا هل ؟	أجرك أفضل منهم ( ) أجرهم أفضل منك ( ) أمر أخر .....
10) كيف يتعامل أصحاب العمل مع صغار العاملين أمثالك ؟	بشدة ( ) بلين ( ) بحب ( ) بدون مشاعر ( ) تعامل عادي ( )
11) إذا تخاصمت مع صاحب العمل كيف تتصرف ؟	أترك العمل ( ) اسكت واستسلم ( ) ألجأ للبكاء ( ) أوسط من هم أكبر مني سناً ( ) اشتكي لأسرتي (للوالد مثلا) ( ) اشتكي للوزارة ( ) تصرف أخر هو .....
12) ما نوع العقوبة التي توجه لك في حالة	قطع جزء من الراتب ( )

السؤال	الإجابة
الخلاف مع صاحب العمل (المسئول) ؟	الطرد / الفصل ( ) الضرب ( ) اللوم والتوبيخ ( ) الإهانة والشتم ( ) الحرمان من المكافآت والحوافز ( )
13) هل تصادفك بعض المضايقات في عملك ؟	نعم ( )، لا ( )
14) في حالة الإجابة بنعم ما نوعها ؟	مضايقات لا أخلاقية ( ) مضايقات عادية ( ) أخرى .....
15) إذا كنت تنام في مكان العمل فهل ؟	يوجد فراش وأغطية ( ) توجد سرير ( ) حمام ( ) وسائل راحة أخرى ( ) المكان غير مريح ( )
16) في مكان العمل / أو في الدكان هل ؟	تنام مع هم في سنك ( ) مع منهم أكبر منك ( ) لوحدك ( )
17) ما هي الأمراض التي أصبت بها أثناء العمل ؟	أمراض بسبب البرد ( ) العدوى ( )
18) هل توجد متابعة صحية لك في العمل ؟	نعم ( )، لا ( )
19) من الذي يساعدك على المداواة والعلاج في حالة مرضك ؟	زملائي في العمل ( ) جهة العمل / صاحب العمل ( ) أسرتي ( ) أتكفل مصاريف العلاج بمفردي ( )
20) ما نوع الرعاية التي تحصل عليها من جهة العمل ؟	جهة أخرى هي ..... الرعاية الصحية ( ) تأمينات الخدمة ( ) لا توجد أي رعاية ( )
سادساً: بيانات حول العلاقات الاجتماعية، وقضاء وقت الفراغ وموضوعات أخرى:	
1) هل كونت علاقات اجتماعية (صحية في العمل) ؟	لم أكون مع أحد ( ) كونت مع منهم في سني ( ) كونت مع منهم أكبر مني ( ) علاقاتي مع كل من يوجد في العمل ( )
2) كيف تقضي وقت فراغك ؟	مع أسرتي ( ) في النوم والراحة ( ) في الذهاب إلى السينما ( ) في الجلوس مع الأصحاب ( ) في الاستذكار للدروس ( ) المطالعة الحرة ( ) لا يوجد لدي وقت فراغ ( )

السؤال	الإجابة
	أمر أخر .....
3) هل تشاهد التلفزيون ؟	دائماً ( )، أحياناً ( )، نادراً ( )، إطلاقاً ( )
4) هل تستمع إلى الراديو ؟	دائماً ( )، أحياناً ( )، نادراً ( )، إطلاقاً ( )
5) هل تتناول القات ؟	نعم ( )، لا ( )
6) في حالة تناولك له هل ؟	تتناوله يومياً ( ) بعض أيام الأسبوع ( ) ليوم واحد فقط في الأسبوع ( )
7) كيف تحصل على القات ؟	اشتري لوحدي ( ) من صاحب العمل ( ) من أي صديق ( ) من الوالد أو أحد أفراد الأسرة ( )
8) هل تتعاطى السجائر ؟	نعم ( )، لا ( )
9) هل حالة نعم كيف تحصل عليها ؟	اشتريها (بحدود المبلغ .....) من صاحب العمل ( ) من الوالد أو أحد أفراد الأسرة ( )
10) كم تدخن في اليوم تقريباً ؟	..... سيجارة
11) هل تؤدي فراض الصلاة ؟	دائماً ( )، أحياناً ( )، نادراً ( )، لا( )
12) هل تصوم رمضان ؟	دائماً ( )، أحياناً ( )، نادراً ( )، لا( )
13) إذا توفرت لك ظروف أسرية وحياتية أفضل فهل ستترك العمل ؟	نعم ( )، لا ( )
14) إذا أجبت بنعم ماذا ستفعل ؟	أواصل تعليمي بعد انقطاعي عنه ( ) اهتم بدراستي أكثر ( ) استمتع بوقت فراغي ( ) اعمل عمل هو .....
15) ما الذي تحتاجه كعامل صغير من صاحب العمل وكطفل ؟	احتاج إلى تدريب أكثر ( ) احتاج إلى حماية في العمل ( ) احتاج إلى معاملة طيبة ( ) احتاج أجر أفضل ( )
16) ما الذي تحتاجه من المجتمع والدولة كعامل صغير أو كطفل ؟	أشرح ذلك ....

ملحق رقم (10)

بعض الإجابات الحرة التي تضمنتها الاستمارات في استقصاء أراء الطفل أثناء المقابلات حول أهم احتياجات الطفل وأسباب خروجه من المدرسة

رقم الاستمارة	ما الذي تحتاجه من المجتمع والدولة ؟	سبب الخروج من المدرسة ؟
234	مساعدتي مادياً	مساعدة أسرتي مادياً
238	مساعدتي في الالتحاق بمعهد فني أو مدرسة	عدم وجود الوثائق
356	الاهتمام بالأسرة الفقيرة	
362	مساعدة عائلتي بالمواد الغذائية والسكن	
60	لا نريد شيء	لا توجد مدرسة
11	الأمان	الظروف المعيشية وبعد المدرسة
218	مساعدتي مادياً	لمساعدة أسرتي
217	مساعدة أسرتي حتى أتفرغ للتعليم	مساعدة أسرتي مادياً
216	مساعدة أسرتي حتى أتفرغ للتعليم	مساعدة أسرتي
212	لا شيء	مساعدة أسرتي مادياً
191	احتاج مساعدة حتى أتفرغ للتعليم	لا يوجد من ينفق عليّ أثناء الدراسة
185	احتاج إلى عمل ثابت أصرف منه على أسرتي	حتى أساعد أسرتي مادياً
176	لا شيء	أخرجني والدي حتى أعمل
175	لا شيء	مساعدة والدي مادياً
178	مساعدة والدي مادياً وتوظيفه	مساعدة أسرتي مادياً
179	توفير عمل ثابت لي حتى أنفق على أسرتي	أخرجني الوالد لكي أعمل
186	عمل ثابت حتى أصرف على أسرتي	مساعدة أسرتي مادياً
177	أن تتركنا الدولة نعمل فقط	
61		ظروف الحياة المعيشية
59	وسائل الترفيه	الإحساس بالغربة
8	معامل مهنية نتدرب على المهن	أجبري الوالد على الخروج
2	توفير الآلات والمعدات بأسعار معقولة	
104	لا أدري	
103	احتاج إلى مساعدة كاملة	
100	توفير حياة معيشية أفضل لنتمكن من مواصلة التعليم	
98	التدريب الفني والمهني	التفرغ للعمل
231	الالتحاق بمعهد مهني	عدم الرغبة في الدراسة والمساعدة
237	توفير عمل ثابت	لا يوجد من ينفق علي
351	تحسين ظروفي	الظروف المعيشية
230	مساعدتي في الالتحاق بمعهد معني	الظروف الاقتصادية
56	نحتاج لمعاهد معنية للتدريب فيها	عدم وجود مدرسة ثانوية
63	توفير فرص التعليم ومدينة ألعاب	خلاف مع الوالد
79	توفير المواصلات وملاعب وأماكن عامة	ظروف مادية
355	تحسين ظروف المجتمع	موت الوالد
365	لا شيء لأني لا أتوقع من الدولة المساعدة	
719	دراجة	
720	توفير تعليم مجاني	
707	ضبط السرق والمجرمين	لا يوجد من ينفق علي
708	احتاج لمعاش ثابت	
709	راتب شهري	
710	تخفيض الأسعار ومساعدة الفقراء وفتح أقسام ظروف أسرية داخلية	
712	الأمن والاستقرار وتخفيض الأسعار	

رقم الاستمارة	ما الذي تحتاجه من المجتمع والدولة ؟	سبب الخروج من المدرسة ؟
713	وظيفة ومساعدة أسرتي	
716	مرتب شهري وتخفيض الأسعار	ظروف أسرية
717	مرتب شهري وتخفيض الأسعار	ظروف أسرية
718	مكاين خياطة للجزمات وبأسعار رخيصة	ظروف أسرية
689	توفير المواد الغذائية	
690	الأمن والاستقرار وتخفيض الأسعار	
693	مساعدة الأسر المحتاجة	الرسوم المتكرر في الدراسة
924	عدم مضايقة البلدية والمرور	الرسوب
925	لا شيء	مرضت وانقطعت عن الدراسة
935	عدم مضايقة البلدية	عدم التوفيق بين الدراسة والعمل
936	المساعدة المادية	حاجة أسرتي المادية
937	توظيفي في الكلية الحربية	
983	توفير عمل لوالدي	
941	توصيل الماء والكهرباء	الرسوب في الدراسة
642	التعليم المجاني والأندية الرياضية	
947	أن تتكفل الدولة بالأطفال	
949	تخفيض الأسعار ومجانية التعليم	
950	مساعدة الموظفين وإيجاد مدرسين	
429	معاش شهري ومجانية التعليم	بعد المدرسة عن البيت
430	مساعدة الأسر المحتاجة	الرسوب
433	مساعدتي مادياً	رسوب والظروف العائلية
434	مساعدتنا في توفير المدرسين	المشاكل الأسرية
435	لا أدري	عدم الرغبة بالدراسة
441	تخفيض الأسعار / بناء المستشفيات	المشاكل مع المدرسين
442	ملاعب أطفال تخفيض الأسعار	
445	مساعدة المحتاجين	مشاكل مع المدرسين
447	توفير المشاريع	رسوب متكرر
583	توفير الكهرباء والماء	ظروف الأسرة
854	توفير عمل حتى أنفق على أسرتي	ظروف الأسرة المادية
588	إصلاح المدارس وتوفير المدرسين	ظروف الأسرة
589	مساعدة الأسرة	
590	ترميم المدارس	
352	مساعدتنا بالمياه والمواد الغذائية	
353	مساعدة أسرتي وإعطائي معاش	
354	التحق بالتعليم ومساعدة أسرتي بالغذاء	والدي
355	مساعدة أسرتي	
357	علاج وملابس ونقود وأريد أن أتعلم	ظروف عائلتي
358	مساعدة أسرتي بالمواد الغذائية	
359	مواد غذائية	الظروف المعيشية
360	تحسين المعيشة ومساعدة أسرتي	
361	أي شيء (الذي سيقدمونه لنا)	
364	مساعدة أسرتي	
366	مساعدتي لمواصلة دراستي	
367	تلفزيون وغسالة وملابس ومسجلة	أنني فقير
369	مساعدة الأسرة بالمواد الغذائية	
372	بحاجة إلى مساعدة أسرتي	بحاجة للفلوس لمساعدة أسرتي

رقم الاستمارة	ما الذي تحتاجه من المجتمع والدولة ؟	سبب الخروج من المدرسة ؟
377	توظيفي ومساعدة أسرتي	
378	تحسين ظروف العائلة	
379	مساعدة أسرتي بالمواد الغذائية	
382	مساعدة أسرتي بالمواد الغذائية والمادية	ظروف مادية ومساعدتي بالدراسة
135	احتاج إلى الرعاية والحماية والتشجيع	ظروف معيشية
136	لا أحتاج إلى أحد	
137	لا شيء	التفرغ للعمل
134	الدعم والحماية الكاملة	التفرغ للعمل
138	المساعدة والحماية	ظروف خاصة
139	توفير فرص العمل المناسبة	عدم وجود الرغبة
140	الحماية من الضرائب	
141	المعاملة الطيبة والرعاية الكاملة	التفرغ للعمل
143	لا أدري	التفرغ للعمل
144	فتح باب الهجرة إلى السعودية	
147	عدم المضايقة من الضرائب والتجنيد	التفرغ للعمل
148	معاش لأسرتي الفقيرة	ظروف معيشية
151	لا أحتاج شيء	ظروف معيشية
155	مساعدة الفقراء والمساكين	ظروف معيشية
156	الرعاية والتشجيع	لا شيء
157	توفير فرص التعليم والحماية الصحية مجاناً	
158	احتاج إلى المساعدة	ظروف خاصة
159	الرعاية والحماية والتشجيع	ظروف معيشية
160	الحماية والمساعدة بتيسير الزواج	ظروف معيشية
161	احتاج إلى تدريب مهني	ظروف معيشية

[1] - ILO: year book of labors statistics, Geneve, 1988 .
[2] - Arab Coucil for Children and development Child tabour in the Arab Countries 1993.
[3] - منظمة العمل الدولية، مجلة العمل، بيروت، يونيو، يوليو، 1996م.
[4] - منظمة العمل الدولية، مرجع سابق .
[5] - منظمة العمل الدولية، مرجع سابق .
[6] - وزارة التخطيط والتنمية، مؤشرات الخطة الخمسية الأولى، صنعاء، 1996م.
[7] - نفص المصدر السابق.
[8] - وزارة التخطيط والتنمية، الجهاز المركزي للإحصاء، النتائج النهائية لمسح ميزانية الأسرة لعام 1991م، صنعاء، مايو، 1995م.
[9] - نفس المصدر السابق.
[10] - وزارة التخطيط والتنمية، الجهاز المركزي للإحصاء، النتائج النهائية للتعداد العام للسكان والمساكن لعام 1994م، صنعاء، مارس، 1996م.
[11] -عبد الله هزاع وآخرون، السكان وتنمية الموارد البشرية، ورقة قدمت إلى المؤتمر الثاني للسياسة السكانية في الفترة 26 – 29 أكتوبر، 1996م، صنعاء 1996م.
[12] - وزارة التخطيط والتنمية، الجهاز المركزي للإحصاء، النتائج النهائية لمسح ميزانية الأسرة لعام 1994م، صنعاء، مارس، 1996م.
[13] - نفس المصدر السابق.
[14] - نفس المصدر السابق.
[15] - نفس المصدر السابق.
[16] - نفس المصدر السابق.
[17] - وزارة التخطيط والتنمية، الجهاز المركزي للإحصاء، تقديرات ما قبل التعداد العام، صنعاء، 1990م.
[18] - وزارة التخطيط والتنمية، الجهاز المركزي للإحصاء، النتائج النهائية للتعداد العام للسكان والمساكن.
[19] - وزارة الصحة العامة، الإستراتيجية الخاصة بالقطاع الصحي، صنعاء، 1995م.
[20] - وزارة التخطيط والتنمية، كتاب الخطة الخمسية الأولى 69 – 2000م صنعاء، 1996م.
[21] - انظر اتفاقية حقوق الطفل الدولية، التي أقرتها الجمعية العامة للأمم المتحدة 20 نوفمبر 1989م وصادقت عليها الجمهورية اليمنية عام 1991م.
[22] - اتفاقيات وتوصيات العمل العربية – خطوة نحو القانون العربي للعمل ، د. عدنان خليل المثلاوي- سلسلة البحوث والدراسات رقم (2) مكتب العمل العربية.
[23] - المتغيرات الديمغرافية في اليمن الديمقراطية وأثرها على السكان الأحداث، عبدالله نعمان ، ندوة معالجة مشكلات أحداث الشباب – عدن، فبراير، 1984م.
[24] - عمل الأطفال في البلدان العربية- تقرير معد للمجلس العربي للطفولة والتنمية، د. نادر فرجاني، يوليو 1993م.
[25] - اتفاقيات وتوصيات العمل العربية خطوة نحو القانون العربي الموحد، د. عدنان خليل المثلاوي- مكتب العمل العربي 1982م.
[26] - مفهوم العمل وأحكامه العامة في الإسلام، د. صادق مهدي السعيد، مكتب العمل العربي 1983.
[27] - المرجع السابق، مفهوم العمل وأحكامه العامة في الإسلام.
[28] - حقوق الشباب الأحداث وآفاق مستقبلهم في ج. ي. د. ش. الاتحاد الدولي لتنظيم الأسرة إقليم العالم العربي.
[29] - اتفاقية حقوق الطفل الدولية المادة (1) منها.
[30] - انظر خلاصة لبعض معايير العمل الدولية، مكتب العمل الدولي، جنيف، الطبعة الأولى، صـ82، 1988م.
[31] - انظر خلاصة لبعض معايير العمل الدولية – مكتب العمل الدولي- جنيف، الطبعة الأولى، صـ86، 1988م.
[32] - جاء في ديباجة هذه الاتفاقية إلى أن مؤتمر العمل العربي
انطلاقا من أهداف منظمة العمل العربية وما تضمنه الدستور من الاهتمام بظروف وشروط عمل الأحداث وضرورة توفير الرعاية اللازمة للأحداث الذين أجبرتهم ظروفهم على العمل، والعمل على حمايتهم من الأضرار المحتملة التي تؤثر على نموهم الجمسي أو الذهني أو النفسي أو الاجتماعي أو المعرفي.
وتمشياً مع ما تسمى الدول العربي نحو تحقيق التنمية الشاملة ببعديها الاقتصادي والاجتماعي وصولاً إلى الاستغناء عن عمالة الأحداث.
واتساقاً مع ما جاء في الاتفاقية الدولية لحقوق الطفل بشأن حق الطفل في الحماية من الاستغلال الاقتصادي وحاجته إلى رعاية خاصة وحماية متميزة.
وتوافقاً مع ما نصت عليه الخطة العربية لرعاية الطفولة وحمايتها وتنميتها، وما أوصت به اللجنة العربية للمسؤولين التنفيذيين عن الطفولة، فيما يتعلق بضرورة الاهتمام بظاهرة عمالة الأحداث.
[33] - راجع اتفاقية العمل العربية رقم (1) لسنة 1996م بشأن مستويات العمل والاتفاقية العربية رقم (6) لعام 1996م (معدلة) بشأن مستويات العمل.
[34] - انظر المادة (32) من اتفاقية حقوق الطفل، والتي تقضي على أن تعترف الدول الأطراف بحق الطفل في حمايته من الاستغلال الاقتصادي، ومن أداء أي عمل يرجح أن يكون خطيراً ويمثل إعاقة لتعليم الطفل وأن يكون ضاراً بحصة الطفل أو بنموه البدني أو العقلي أو الروحي أو المعنوي أو الاجتماعي.. كما تقول الدول الأطراف بوجه خاص بما يلي: 1) تحديد عمر أدنى أو أعمار دنيا للالتحاق بالعمل. 2) وضع نظام مناسب لساعات العمل وظروفه. 3) فرض عقوبات وجزاءات مناسبة لضمان تنفيذ هذه المادة.
[35]- انظر نص المادة (2 / 5) من قانون العمل السابق رقم (5) لعام 1970م، الذي كان سارياً في المحافظات الشمالية قبل قيام الجمهورية اليمنية في 22 مايو 1990م.
[36] - انظر نص المادة (19) من قانون العمل الأساسي رقم (14) لعام 1978م الذي كان سارياً في المحافظات الجنوبية والشرقية قبل قيام الجمهورية اليمنية في 22 مايو 1990م.
[37] - الحد الأدنى لسن العمل في الأعمال غير الصناعية هو سن (12 سنة) وفي الأعمال الصناعية سن (15 سنة) أما في الصناعات الخطرة الضارة بالصحة سن (17 سنة)، مرجع سابق.
- النسبة 67.6 لغير مبين موقفهم من الأطفال الذين لا يتعاطون القات.

- غير المبين يشمل الأطفال غير المتعاطين للقات والسجائر.

[38] - مسح الجماعات الهامشية تم تنفيذه من قبل خبراء محليين بتمويل من الأنشطة السكانية وهو بحث غير منشور حالياً تم التعرف من خلاله على الخصائص الاجتماعية والاقتصادية لهذه الجماعة.

[39] - الشرجبي عبد الباري وآخرون، السكان وتحديات الفقر، المجلس الوطني للسكان، صنعاء، 1996م.

[40] - وزارة التخطيط والتنمية، الجهاز المركزي للإحصاء، النتائج النهائية لمسح القوى العاملة بالعينة لعام 1991م، صـ35 ، صنعاء، مايو، 1995م.

[41] - مصدر سابق.

[42] - وزارة التخطيط والتنمية، الجهاز المركزي للإحصاء، مسح المؤشرات المتعددة لصحة الطفل، مارس، 1996م، أغسطس، 1997م صنعاء.

[43] - منظمة العمل الدولية، التقرير السادس، عمل الأطفال نحو إزالة الوصمة،صـ9، جنيف، 1996م.

[44] - منظمة العمل الدولية، مصدر سابق، صـ5.

[45] - مصدر سابق.

[46] - منظمة العمل الدولية، مسح لاختيار مناهج لقياس عمل الأطفال – مجلة عالم العمل، صـ12، العدد15، 1996.

[47] - البنك الدولي تقييم أوضاع الفقر في الجمهورية اليمنية، تقرير رقم (1515xyem)، صـ3، يونيو، 1996، نيويورك.

[48] - الشرجبي وآخرون، المجلس الوطني للسكان، المؤتمر الثاني للسياسة السكانية، السكان وتحديد الفقر، صـ14، أكتوبر ، 1996.

[49] - مصدر سابق.

[50] - منظمة العمل الدولية، مجلة عالم العمل، العدد 15، مارس / أبريل، 1996، بيروت.

[51] - LO World of work the Magazine of the ILo no 16 june / yully 1996.

[52] - الإعلان العالمي حول التربية للجميع، المؤتمر العالمي حول التربية للجميع، 5 – 9 مارس جومتيين- تايلاند، 1990.

[53] - منظمة الأمم المتحدة للتربية والثقافة والعلوم (اليونسكو) واليونسيف، الواقع التعليمي للمدارس الابتدائية، مسح ريادي لحوالي 14 دولة من الدول النامية، منشورات اليونسيف، 1996م.

[54]- Arab Council for Children op, cit page 13.

[55] - الجهاز المركزي للإحصاء، النتائج الأولية للمساكن والسكان ، صنعاء، 1995م.

[56] - د. وهيبة فارع، صورة المرأة في كتب القراءة الأساسية، دراسة في تحليل مضمون المناهج الدراسية، كلية التربية، جامعة صنعاء، 1996.